كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

رسالة:

عقيدة أوباما: بين الواقعية والمثالية

Obama Doctrine: between Realism and Idealism

قُدِّمَت:

استكمالاً لمتطلبات مساق الرسالة

ضمن مقتضيات الحصول على درجة «الماجيستير» في الدراسات الدولية

إشراف: د. روجر هيكوك

إعداد الطالبة: رندة العمري

بيرزيت

الفصل الثاني ٢٠١٦/٢٠١٧

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

رسالة:

عقيدة أوباما: بين الواقعية والمثالية

Obama Doctrine: between Realism and Idealism

قُدِّمَت:

استكمالاً لمتطلبات مساق الرسالة

ضمن مقتضيات الحصول على درجة «الماجيستير» في الدراسات الدولية

إشراف: د. روجر هيكوك

إعداد الطالبة: رندة العمري

بيرزيت

الفصل الثاني ٢٠١٦/٢٠١٧

فهرس المحتويات

عقيدة أوباما: بين الواقعية والمثالية ..... ج

ملخص.....ج

Abstract..... ح

المقدمة..... د

إشكالية الدراسة ..... ر
أهمية الدراسة ..... ز
المنهجية ..... ز
الفرضية ..... ز
الإطار النظري..... س
الدراسات السابقة..... ط

١ـ مفهوم العقيدة والمعاني التي قد تتداخل معها في مجال السياسة. 2

١ـ١. العقيدة: المفهوم المرتبك والمعنى غير المحدد. 3
١ـ١ـ أ. تعريف العقيدة..... 3
١ـ١ـ ب. العقيدة: وظيفتها، أبعادها، ومكوناتها. 7
١ـ٢. الإستراتيجية الكبرى..... 9
١ـ٢ـأ. تعريف الإستراتيجية الكبرى 9
١ـ٢ـ ب. أبعاد ومكونات الإستراتيجية الكبرى 10
١ـ٢ـ ج. الآراء المختلفة حول أهمية اتباع إستراتيجية والتخطيط لها من عدمه..... 12
١ـ٢ـ د. البدائل الاستراتيجية التي قد تستخدمها الدول مع معارضيها..... 15
١ـ٢ـ ه. الإختلاف حول البدائل الإستراتيجية (الولايات المتحدة مثالاً) 18
١ـ٣. السياسة الخارجية..... 19
١ـ٤. أمثلة على العقائد الرئاسية..... 21
١ـ٤ـ أ. عقيدة ترومان. 21
١ـ٤ـ ب. عقيدة ريغان..... 25
١ـ٤ـ ج. عقيدة جورج دبليو بوش الابن. 30
١ـ٥. أمثلة على المبادئ 35
١ـ٦. استنتاجات..... 40

٢ـ المنطلقات الفكرية والفلسفية لعقيدة أوباما. 43

٢ـ١. القيادة الأمريكية: دور الولايات المتحدة بالعالم. 44
٢ـ٢. إستخدام القوة. 51
٢ـ٣. التدخل. 59
٢ـ٤. تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية..... 65

٢-٥. العلاقات مع الحلفاء والأعداء. 71
٢-٦. استنتاجات..... 77

٣- تجليّات العقيدة: استراتيجيات وسياسات أوباما..... 86

٣-١. الإيفاء بالوعود، سحب القوات من العراق وأفغانستان..... 88
٣-١- أ. العراق..... 88
٣-١- ب. أفغانستان. 92
٣-٢. تدخلات حذرة، محسوبة وجزئية. 98
٣-٢- أ. ليبيا 98
٣-٢- ب. سوريا 108
٣-٣. التوجّه إلى الدبلوماسية بشكل جريء. 116
٣-٣- أ. إيران. 117
٣-٤. أوباما والقوى العالمية: ما بين تسوية الخلافات والاحتواء. 122
٣-٤- أ. التمحور نحو آسيا وعلاقته بالصين..... 122
٣-٤- ب. روسيا. 127

٤. خاتمة: عقيدة أوباما..... 133

٥. المراجع. 138

المقدمة

ملخص

تتناول هذه الدراسة مفهوم العقيدة في جزئها الأول، حيث تحاول بناء مفهوم يتصف بالشمولية، حتى يصبح من السهل اعتماده لتحديد مدى وجودها لأي رئيس. ويرتبط هذا المفهوم بشكل عام بالسياسة الخارجية وكيفية تعامل الرئيس ونظرته واعتقاداته تجاه مختلف القضايا والدول. واختصت هذه الدراسة بالسياق الأمريكي لمفهوم العقيدة.

ينتقل الجزء الآخر لدراسة عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، من حيث حقيقة وجودها، والفلسفة الفكرية التي كانت مصدراً لسلوكه في السياسة الخارجية، والنمط المنطقي الذي تندرج تحته أغلب القرارات التي تمّ تنفيذها على أرض الواقع.

تمثل العقيدة مفهوما في السياسة يرتبط بتوجهات الرئيس وأفكاره ومبادئه وما ينتج عنها من استراتيجيات وسياسات يتم تطبيقها على أرض الواقع بدرجة نسبية، تتفاوت حسب المواقف بما يتماشى أحيانا مع مبدأ البراغماتية وكل قضية على حدة. لكن الاختلاف في تحديد المفهوم الدقيق للعقيدة بالإضافة إلى الفترة التي قد تكون طويلة نسبيا للتوصل إلى تحديد وجودها والاتفاق على مبادئها لأي رئيس أدى لتعدد الآراء بدرجة كبيرة بين الباحثين والمفكرين ورجال السياسة فيما يختص بعقيدة أوباما.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول أساسية، حيث تبدأ بالحديث عن المفاهيم المختلفة، التي ترتبط بالعقيدة، وهي الإستراتيجية الكبرى والسياسة الخارجية، وأحياناً يكون هناك خيط رفيع يصل فيما بينها مما يؤدي للخلط أحياناً، لكن تمّ تفسيره من خلال النتيجة التي توصلّت لها الجزئية الأولى، وهي أنّ العقيدة عبارة عن مرتكزات فكرية وفلسفية، تنتج عنها استراتيجيات وسياسات تعكسها بالضرورة وإن لم يكن بطريقة كليّة. بالإضافة إلى التمييز بين مفهوم المبدأ الذي يختص بفكرة واحدة لمنطقة محددة، بينما العقيدة تشكّل مفهوماً شاملاً يشكّل إطاراً متكاملاً لاحتواء وتفسير القرارات والخطابات والإستراتيجيات التي تصدر من الرئيس.

تحدّث الفصل الثاني عن المنطلقات والمرتكزات الفلسفية لعقيدة أوباما من خلال مفاهيم في العلاقات الدولية تمّ إسقاطها على النظريات بداية ثم توضيح اعتقادات وتصورات أوباما بخصوصها من خلال كتبه وخطاباته واستراتيجياته التي أصدرها ومقابلاته التي أجراها. ومن هذه المفاهيم: القيادة الأمريكية، التدخل، ونشر الديمقراطية، والتعامل مع الحلفاء والخصوم بالإضافة إلى استخدام القوة. بالفصل الثالث نجد تطبيقات هذه العقيدة بسياسات وقرارات أوباما التي اتخذها على أرض الواقع، والكيفية التي تعامل بها مع مختلف الدول والقضايا العالمية والإقليمية.

Abstract

This study is mainly focusing at the beginning on the American context of the doctrine concept trying to build a comprehensive perception of it, in order to facilitate the determination of its existence to any president, where this concept is generally related to the foreign policy in addition to the way, views, and believes of the president towards different matters and states.

Thereafter, the study moves to the doctrine of President Barack Obama in precise, discussing its existence, intellectual philosophy which was the source of his foreign policy, behavior, and the logic standing behind his implemented decisions.

Doctrine represents a concept in political field that is linked to the president's orientations, ideas and principles, and the resulting strategies and policies that are implemented on the ground to a relative degree, varying according to cases, sometimes in line with the principle of case by case which is lead to pragmatism. But the difference in defining the exact definition of doctrine as well as the relatively long period of time needed to determine its existence, and agree on its principles to any president, has led to a great argument among scholars, and politicians, especialy in the case of president Obama. Who managed a lot of unexpected crises in different countries.

This study consists of three basic chapters, where it begins with talking about the different related concepts with the doctrine, that are the grand strategy and the foreign policy, where mostly it is scrupulously connected which causes a real confusion. However, the first part cleared it out by resulting that the doctrine is all about an intellectual and philosophical principles, generating strategies and policies that must reflect these principles but not necessarily in a holistic manner, besides the differentiation between the principle and the doctrine, where the first one is specialized in a specific area’s solo idea principle, while the second is comprehensive as an integrated framework, in order to clarify the president’s decisions, speeches and strategies.

Chapter two is employing international relations concepts and theories; such as US leadership, intervention, democratization, dealing with allies and adversaries, and the use of force, in order to handle the philosophical fundaments of Obama's doctrine, followed by simplifying Obama's beliefs and perceptions through all what has been released by him and his administration, while the third chapter represents the obvious implementation of Obama's doctrine in his decisions, and the way he handled the international and regional crises with different states.

. المقدمة

شاع استخدام مفهوم العقيدة (Doctrine) لوصف سياسات بعض رؤساء الولايات المتحدة الخارجية، فيما كان من الشائع الاختلاف بين الباحثين حول تحديد وجود عقيدة لأي رئيس، وإنْ وُجدت فتحديد المضمون أو مبادئ هذ العقيدة لا يكون سهلاً. وهي عملية تحتاج لفترة طويلة أحياناً، ولا تكتمل إلّا عند اقتراب نهاية الرئاسة، أو حتى بعدها بسنوات، حتى تتضح آثار ما اتخذه الرئيس من قرارات. يسارع المعلّقون والصحفيون بالعادة إلى بدء الحديث عن عقيدة الرئيس حتى قبل تولّيه الرئاسة من خلال برنامجه الانتخابي، ولاحقاً بعد أن يصبح رئيساً، ويبدأ بإصدار الإستراتيجيات وممارسة سياساته على أرض الواقع وإلقاء الخطابات، حيث تزداد محاولة إيجاد مبادئ هذه العقيدة ووصفها من خلال هذه المرجعيات، وما قد يحفّز الحديث عن العقيدة بدرجة أكبر هو استخدام القوة العسكرية أو اتخاذ القرار بالتدخل بدولة ما أو الذهاب للحرب. لكن تجدر الإشارة أنّ مصطلح مبدأ (Doctrine) أيضاً يستخدم لوصف مبدأ واحد أو فكرة قد يتحدث عنها الرئيس، وهو ما لا يمكن أن يعبّر عن عقيدة شاملة وإنّما قد يكون مجرد موقف سياسي أو مبدأ في السياسة الخارجية، وهو أمر يجب إدراكه، فالعقيدة أوسع وأعمق من ذلك.

تمتلئُ أوساط الباحثين والأكاديميين بالعديد من الأمور الجدليّة عند نقاش فكرة العقيدة الرئاسية لأي رئيس، والتي تؤدي إذا ما تمّ التعمق فيها إلى أسئلة مُحيِّرة تدفع للعودة لجوهر الموضوع، من أجل البحث عن السبب الذي يكمن خلف الجدل الواسع حول هذا الأمر. وهو ما حدث في هذه الدراسة، حيثُ بَدَأتْ بمحاولة إيجاد عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، التي شكّلت جدلاً كبيراً، حتى أن وليام إنبودين (مدير تنفيذي في مركز كلمينتس للأمن القومي وباحث في مركز روبرت ستروس للأمن والقانون الدولي) كتب مرة "إختر ما تريد كعقيدة لأوباما، وستجد من يدافع عن رأيك،" ليؤكد على هذا. وهو ما كان سبباً مباشراً للتعمق أكثر في دراسة أصل مفهوم العقيدة الذي ارتبط بالعديد من الرؤساء الأمريكيين السابقين، في محاولة لإدراك السبب الذي جعل من تحديد عقيدة لأوباما أمراً شائكاً بدرجة كبيرة. لذلك، استلزم أولاً إدراك معنى هذا المفهوم حتى يتم الاعتماد عليه لتحديد العقيدة.

كانت الجهود التي تحاول دراسة ومناقشة مفهوم العقيدة بذاته قليلة، فأغلب الكُتّاب والباحثين تناولوا الحديث عن المفهوم وكأنه أمرٌ مُسلَّم به، وموجود ومحدد المعنى وغير قابل للشكّ، فالمحاولات دائماً في هذا المجال كانت لتحديد ماهية العقيدة لكل رئيس ومن أين سيتم إقتباسها والتعبير عنها، وليس عن المفهوم نفسه ـ والذي لا يملك جوانب متعددة خاصّة به تساعد بتحديده ـ فشجّعه الرؤساء وتداوله الباحثون ووسائل الإعلام كنوع من الفخر والثقة بدولتهم ودورها الفريد بالعالم.

ومن الدراسات التي حاولت إدراك المفهوم بشكل تحليلي أكثر ـ مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المداخل التي حاول الدارسين فهم العقيدة من خلالها قد تعددت ـ على سبيل المثال، روبرت واتسون، شارليز جليك وميشيل غريلو، بالإضافة إلى كُتّاب وباحثين آخرين قاموا بدراسة العقائد الرئاسية للولايات المتحدة منذ وودرو ويلسون وحتى جورج بوش الابن، من مدخل الأمن القومي، في محاولة تحليلية تعتمد على المقارنة، وتربِط إطلاق العقائد كثيراً بالأحداث التي تُؤثر على الأمن القومي الأمريكي وتستدعي رداً عسكرياً. كذلك جاء عمل هيكو ميرتونز في مُحاولة لدراسة المفهوم من مدخل آخر وهو الجانب القانوني، حيث يرى من خلالها أن العقائد كمبادئ سياسية تختلف عن تفسيرها في نطاق قاعدة القانون الدّولي، وآخرين درسوا المفهوم من وجهة نظر التاريخ الدبلوماسي.

يستعرض الفصل الأول الحديث عن مفهوم العقيدة في محاولة لبناء تعريف شامل، وإيجاد السمات والمكونات التي تساهم في إدراك هذا المفهوم وتوضيحه، ولذلك تمّ الحديث عن مفاهيم قد تتقاطع أحياناً مع العقيدة، وهي الإستراتيجية الكبرى والسياسة الخارجية، والتي تتميّز كل منهما في وجود بناء خاص بها، أي تعريف ومحددات وسمات ومكونات...الخ، للوصول بالنهاية إلى عدة استنتاجات تتعلّق بتعريف العقيدة وإدراك وجودها، والعلاقة التي تربط ما بين هذه المصطلحات الثلاثة، والأهم هو التمييز بين ما يشكّل عقيدة شاملة وما بين المبدأ أو الموقف السياسي.

يحاول الفصل الثاني تأطير عقيدة أوباما، من خلال إيجاد المنطلقات الفلفسية لعقيدته وذلك بتحليل بعض المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية من جانب النظريات، ثم إسقاطها على أوباما، واستعراض وجهة نظره من خلال خطاباته وكتبه التي ألّفها، وسياساته وإستراتيجياته التي أصدرها، لفهم موقفه في كلٍ منها. وهذه المفاهيم شملت: القيادة الأمريكية، والتدخل، ونشر الديمقراطية وتغيير الأنظمة، والعلاقات مع الحلفاء والخصوم، بالإضافة إلى استخدام القوة.

الفصل الأخير هو توضيح لتجلّيات هذه العقيدة في السياسات والقرارات التي تمّ اتخاذها وتنفيذها على أرض الواقع، وذلك من خلال استعراض الطريقة التي تعامل بها أوباما مع مختلف الأزمات، عن طريق تقسيمها لعدة مراحل، تبدأ أولاً بالانسحاب من المسؤوليات. متمثلة بالعراق وأفغانستان، ثم التدخلات الحذرة والجزئية متمثلة بليبيا وسوريا، إلى الدبلوماسية الجريئة في كوبا وإيران، ثم سياساته واستراتيجياته في التعامل مع بعض القوى العالمية كالصين وروسيا.

. إشكالية الدراسة

تكمُن إشكالية هذه الدراسة في أنّ مفهوم العقيدة غير واضح، ويتمّ الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى من قِبَل الباحثين سواء في الدراسات الغربية أو العربية، وهذا ما أدّى لتعدد وصف مكونات أو مبادئ عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لكن لم تكن أياً من هذه المحاولات كافية لتكوين وجهة نظر شاملة حول هذه العقيدة، حيث اقتصرت في العديد من الأوقات على مبادئ جزئية فقط، أو مواقف محددة لوصف العقيدة.

ستُحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة أبرزها:

ما هي المنطلقات الفلسفية ومبادئ عقيدة أوباما أو مكوناتها؟ وما النظرية التي تربط منطقياً بينها؟

وأسئلة فرعية مثل:

ما هو تعريف مفهوم العقيدة؟ ما الفرق بين العقيدة والمبدأ أو الموقف السياسي؟ وما العلاقة بين العقيدة وبين مفهوم الإستراتيجية الكبرى أو السياسة الخارجية؟

كيف ظهرت تجلّيات مبادئ عقيدة أوباما في سياساته واستراتيجياته؟

. أهمية الدراسة

تَتَمثّل أهمية الدراسة في تناولها لمفهوم يُثيرُ الجدل، فيكثرُ الحديث عنه سواء في وسائل الإعلام أو بين الباحثين والنُقّاد، وهو مفهوم العقيدة، حيث تكمن أهميته في كونه مفهوماً شاملاً يغطي عند دراسته الأسس والمبادئ أو المرتكزات المختلفة التي تعبّر عن وجهة نظر الرئاسة ومنطلقاتها في التعامل مع القضايا المتعددة التي تتعلق بالسياسة الخارجية. وتتناول هذه الدراسة مهمة بحث وإيجاد عقيدة أوباما والتي صدرت مجموعة ضخمة من الدراسات التي تحاول إيجادها وتحليلها، لكن العديد منها تميّز بالجزئية، بحيث يحاول جعل العقيدة تقتصر على موقف معين أو مبادئ اقتبسها من خطاب لأوباما في بداية رئاسته ربما، أو قرار نفذّه على أرض الواقع، فكل ذلك يشكّل خللاً في إدراك المعنى الشامل للعقيدة وهو ما تجنّبته هذه الدراسة.

. المنهجية

يتطلّب الوصول لحقيقة وجود عقيدة للرئيس الأمريكي باراك أوباما إدراك المفهوم نفسه أولاً من خلال الدراسات السابقة حول عقائد الرؤساء السابقين. ثم دراسة الوثائق التي تصدر عن إدارة الرئيس والبيت الأبيض كالإستراتيجية الكبرى، وإستراتيجية الأمن القوميّ للولايات المتحدة، بالإضافة لدراسة خطاباته

وتصريحاته ومقابلاته، والمقالات والكتب التي ناقشت عقيدة أوباما وموضوع العقيدة بحد ذاته، وكتبه التي ألّفها، وسياساته على أرض الواقع. ثمّ دراسة المفاهيم التي تناقشها نظريات العلاقات الدولية كالقيادة الأمريكية، والتدخل والعلاقات مع الحلفاء ومفاهيم أخرى، لإسقاطها على أوباما والوصول أخيراً للرابط المنطقي الذي يجمع بينها، وهو ما سيشكّل عقيدة أوباما.

. الفرضية

تتماشى عقيدة أوباما مع مبادئ الواقعية بشكل عام والواقعية المسيحية بشكل خاص التي نتجت من تأثّر أوباما بالمنظّر المسيحي رينهولد نيبور[1]. وتتميز هذه العقيدة بمرتكزاتها الفلسفية بالتعامل مع قضايا السياسة الخارجية كل حالة على حده من خلال إطار عام وعلاقة منطقية تجمع فيما بينها وتتميّز بالبراغماتية. مع وجود ملامح عامة تُميّز هذه السياسات، ومنها التركيز على الاقتصاد الأمريكي و"بناء الأمة من الداخل،" وتقليل الوجود العسكري بالخارج والإنسحاب التدريجي من بعض الالتزامات فيما أطلق عليه "تخفيض النفقات"، و"تسوية الخلافات" من خلال التواصل الدبلوماسي "والإنخراط." وهذه السياسات جميعاً تتراوح ما بين مبادئ الواقعية والمثالية.

(*) رينهولد نيبور (١٨٩٢-١٩٧١): لاهوتي بروتيستاني أمريكي، كان له تأثير واسع على الفكر السياسي حيث انتقد الليبرالية اللاهوتية في العشرينيات، انضم للحزب الاشتراكي لفترة، كان داعماً للحرب ضد هتلر، وكان لنشاطاته تأثير بعد الحرب العالمية الثانية في وزارة الخارجية الامريكية. ويعتبر من أهم منظري الواقعية المسيحية. للمزيد انظر،

John C. Bennett, “Reinhold Niebuhr, American Theologian,” Britannica, Accessed April 2017 http://bit.ly/2oP28fx ,

. الإطار النظري

تتطلّب عملية البحث عن عقيدة أوباما، دراسة النظريات من أجل تأطير المنطلقات الفكرية والفلسفية المرتبطة بإدارته، والتي بناءً عليها سيتم توضيح تجليّات العقيدة وإسقاط النظرية عليها.

يقوم هذا البحث على افتراض انّ عقيدة أوباما تندرج ما بين النظرية الواقعية والمثالية بشكل أساسي وهو ما سيتم توضيحه من خلال الإطار النظري، بذكر المدارس والتوجهات المختلفة المرتبطة بكل نظرية، ويفترض البحث أنّ تأثّر أوباما بالواقعية المسيحية له دور أساسي بكون سياساته تراوحت ما بين المدرستين الواقعية والمثالية.

المثالية

برز نظام العلاقات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الأولى في العشرينات والثلاثينات، وهي المرحلة التي يصفها البعض بالمرحلة المثالية ويطلق عليها (الويلسونية) أيضا، نسبة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) الذي رأى أن الصراع أثبت عدم فائدة الحرب أو القوة لأنها لم تؤد إلى كسب للأراضي. والتيار المثالي ينتقد المفاهيم السلبية التي سادت بين الدول تلك الفترة، وكذلك القادة الذين لم يقدموا التوضيح اللازم للشعوب باعتبارهم الضحايا الأكبر للحرب. تنظر المثالية كذلك في الهدف والأساس من هذه التحالفات، فقد تميزت تلك الفترة بفكرة أنّ من يبدأ بالهجوم أولاً، فإنّه يحقق تفوقاً استراتيجياً، أي من يعلن الحرب فهو واثق من كسبها. أخيراً، يظن التيار المثالي أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين، وكانت الأطراف "الراضية" عن نتائج الحرب هي من طوّرت هذا التفكير، ما يعني بريطانيا والولايات المتحدة. إن المثالية التي تتمتع بمضمون معياري قوي نجدها في الفكرة القائلة إن هذا الصراع يجب أن يكون الصراع الأخير من هذا النمط، وتقيم تحليلها على الديمقراطية وفكرة الإنسان العقلاني، الذي لا يريد حرباً سيكون هو المتضرر الأول منها. أي أنّ المثالية تسعى إلى تحقيق رفاهية البشرية،[2] وتولي أهمية للسلام العالمي وذلك باحترام السلوك الدولي والرأي العام العالمي والمنظمات والهيئات الدولية التي تستند للقانون الدولي العام. وبسبب تمحورها حول "ما يجب أن تكون عليه" العلاقات الدولية، فذلك أدى لفجوة قائمة بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الاولى وبين الطموح

([2]) اكزافييه غيّوم، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية،" مجلة الفكر السياسي عدد ١١-١٢ (دمشق، ٢٠٠٣): ٥-٦

في بناء عالم أفضل. فلم تصمد هذه النظرية كثيرا أمام تحديات الواقع الدولي وتطور أحداثه، لأنها وقفت عاجزة عن فهم وتفسير دوافع الدول للحرب وانتهاج سلوكيات عدوانية.[3]

الويلسونية الواقعية، التي تحدث عنها فرانسيس فوكاياما، وذلك بعد ظهور آثار فشل الحرب على العراق، ـالتي كان المحافظين الجدد بجدول أعمالهم والموجودين بإدارة بوش أحد أسبابهاـ وهي تعترف بأهمية ما يجري في داخل الدول بالنسبة للنظام العالمي، وهو ما يناسب الأدوات المتوفرة لإنجاز الغايات الديمقراطية بشكل أفضل. ومثل هذه السياسة ستأخذ الجانب المثالي من جدول أعمال المحافظين الجدد، الذين كان لأفكارهم الفضل في صياغة ما يسمّى "عقيدة بوش" والتي اعتمدت على الحرب الاستباقية (Pre emptive war) والعمل المنفرد وإشاعة الديمقراطية وتقسيم العالم لمحور الخير والشر، والقوة المهيمنة الخيرة (benevolent) التي تعتبر أن قوة الخير في السياسة الأمريكية لن تجعل بقية العالم يخاف هذه القوة.[4] لكنّها تختلف عنها بالنظر إلى التنمية، والمؤسسات الدولية، ومجموعة من القضايا الأخرى التي لم يهتم بها المحافظين الجدد. ومن مبادئ الويلسونية الواقعية: "نزع العسكرة" بطريقة تؤثر على السياسة الخارجية، وتؤكد على أنواع القوة الأخرى كأدوات للسياسة. كذلك تنظر للحرب الوقائية وتغيير نظام الحكم عسكرياً بوصفها إجراءات متطرفة، ولكن هذا لا يعني استبعادها بشكل كامل.[5]

الواقعية

تفترض **الواقعية التقليدية** بأن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب. **الواقعيون الكلاسيكيون** مثل هانس مورغينتاو ورينهولد نيبور يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب.[6]

تتنبأ **الواقعية الدفاعية** أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات إنعدام الأمن بمواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية. وفي غياب التهديد، لا يتوافر للدول الحافز للتوسع. يَدّعي جيرفيس وسنايدر أن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن استراتيجية امنية يرفضها الكثير من

([3]) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية النظريات إلى العولمة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢): ٣١-٣٢

([4]) السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨): ١٧٤

([5]) فرانسيس فوكاياما، ترجمة: محمد محمود التوبة، *أمريكا على مفترق طرق* (الرياض، شركة العبيكان للابحاث والتطوير، ٢٠٠٧)، ٢٣٨-٢٣٩.

([6]) Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," Foreign Policy, No. 110, (Spring, 1998), 31

القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة. والواقعية الدفاعية غالبا تختلط مع الليبرالية الجديدة بتعاطفها مع المؤسسات الأمنية ودورها في مواجهة المأزق الأمني، لكن الواقعية الدفاعية لا ترى في تلك المؤسسات الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب.[7]

أما **الواقعية المسيحية** فبدأت كبرنامج لإنهاء ما جاءت به الليبرالية الأمريكية، وتطورت في محاولة للتخلص من "النزعات الغير أخلاقية" للفكر السياسي الواقعي. وتُنسب الواقعية المسيحية لرينهولد نيبور والتي نشأت نتيجة لخيبة أمله في المضمون الفكري للمسيحية في عصره، فانتقد ما اعتبره الاخفاقات اللاهوتية للكنائس المسيحية وتحديدا في تجنب الكوارث تلك الفترة أي في العشرينيات، ولذلك بدأ يدعو للأخذ بالحقائق المادية الفعلية بدلاً من الاستسلام ليقين الآيدولوجيات الدينية والسياسية، والأخذ بكل الحقائق بعين الاعتبار لكن دون التخلّي عن الأمل، وهذا التناقض هو ما يميز نيبور وما جعل من الصعب تحديد أو الوصول لما يدعو له حقيقة. ورفضه للمثالية الليبرالية هو ما جعله مرتبطاً بفلسفة السياسة الواقعية. وكان نيبور قد وصف هوبز بأنه ليس واقعيا بما فيه الكفاية لأنه فشل في أخذ الحقائق المتعلقة بالحالة الانسانية بعين الاعتبار. وعلى الرغم من انتقاد نيبور لليبرالية اللاهوتية، لكنه لم ينجح تماماً في خلق إطار بديل، إلا بانتقاد الواقعية في بعض الأوقات.[8]

كان نيبور في العشرينيات ليبرالياً، ليتحول في بداية الثلاثينيات ـ لعدة أسباب أهمها نتائج الحرب العالمية الاولى ـ للماركسية التي تعلّم منها الواقعية السياسية، لكنّه انتقد فيها سخريتهم من الأخلاق. ومن خلال تجربته أصبح لا يثق بكل القوانين بل يميل لنهج البراغماتية، فقال أحد المرات بأنّه "يجب تجنب جميع التعميمات والافتراضات المؤكدة، بل السؤال عن تأثير هذه السياسة أو تلك في هذا الوضع أو ذاك"، لكن هذا لا يعني رفض نيبور للقوانين والثوابت، بل أكدّ بأنّه يجب أن يكون هناك إطار سليم من القيم يتم من خلاله التوصل للقرارات البراغماتية. تركيبة الانسان المعقدة والمزدوجة بين رغباته ووسيلة السعي لتحقيقها هي المصدر الرئيسي لنهج نيبور، فكل علاقة جدلية أسسها مشتقة من هذا الفهم، الجدل بين النظام والعدالة مع ما يقابلها من فساد وطغيان، والجدل بين الواقعية والمثالية واختلاف الاعتبارات لكل منهما. ومن الصعب تحديد موقع نيبور بدقة، لكنه وصف نفسه دائما بالواقعي المسيحي، وسعى كفيلسوف أخلاقي لتعريف أفضل علاقة بين الواقعية السياسية والقيم المعيارية، بين المصلحة الذاتية والحب النزيه، بين خطيئة الانسان والنعمة الالهية. واكتشف بأن أي موقف أخلاقي يتجاهل العلاقة لأي من هذه العوامل سوف ينتج باللامسؤولية. ولذلك،

([7]) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ٣٨٤-٣٨٧

([8]) Paul R. Kolbet, "Rethinking the Christological foundations of Reinhold Niebuhr's Christian Realism," Modern Theology, Vol. 26, Issue 3 (July 2010): 437-441

مساهمة نيبور للنظرية السياسية تكونت من ثلاثة أقسام. ١ـ زود النظرية الواقعية السياسية بتفسير لطبيعة الانسان، كشخص منفرد أو عضو في جماعة، بالاخص الامة. ٢ـ عرض نظرية في العادات والأعراف السياسية كتعريف للعلاقة أو الرابط بين الأهداف ذات القيمة مع منظمات المجتمع السياسية. ٣ـ اقترح أخلاقيات سياسية ـ رؤية للسلوك الملائم للواقعية السياسية والمثل الأخلاقية.[9]

تحدث نيبور في كتابه "المفارقة في التاريخ الأمريكي" عن الجهود المبذولة لحل المعضلة الاخلاقية والحروب، والتي ينتج عنها تناقضات مستمرة بسبب تراوحها باستمرار ما بين الواقعية والمثالية. فالمثاليين يعتقدون بأن الحل يكمن بالعقلانية كإنشاء حكومة عالمية مثلا. أما الواقعيون فيعتقدون أن الحل يكمن باستخدام السلاح الذي يوجد له تبرير دائماً. وبرأي نيبور فكلا المنهجين غير كافي للتخلص من المعضلة الأخلاقية.[10] وهو ينتقد المثاليين الذين يعتقدون بأن التناقضات الناتجة عن استخدام القوة لتحقيق العدالة، يمكن تجنبها أو حلها بنظام دستوري عالمي، حيث يرى بأن هذه الفكرة تدل على عدم فهمهم لواقع النظام السياسي. وبنظره، فان تحقيق هدف السلام والعدالة يكمن في القدرة على تقديم التضحيات واستمرار المساعي دون يقين تام للنجاح. لكن بنفس الوقت لا يمكن تحمل الاعباء المطلوبة لانقاذ العالم من الطغيان اذا لم تكن هناك آفاق للنجاح.[11]

([9]) Robert C. Good, “Reinhold Niebuhr: The political philosopher of Christian realism,” Cross Currents, Vol. 11, No. 3 (Summer 1961), 255-268

([10]) Reinhold Niebuhr, “The Irony of American history,” (Chicago: University of Chicago Press, 2008): 39-42

([11]) Ibid, 143-150

. الدراسات السابقة

بدأت الدراسات تتناول الحديث عن عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ ما قبل تولّيه الرئاسة إستناداً إلى حملته الانتخابية، وازداد ذلك بدرجة كبيرة بعد أن أصبح رئيساً، بناءاً على خطاباته واستراتيجياته وسياساته، والقرارات التي تمّ تنفيذها على أرض الواقع. وحاول العديد من الباحثين والصحفيين في بعض الأحيان أن يتوصلوا لعناصر تلك العقيدة أو أن يُطلقوا مسمّيات قد تصفها، وبالتأكيد ذلك اختلف بتعدد الانتماءات والخلفيات الفكرية والحزبية. ومن هذه الدراسات،

١. المجموعة الأولى والتي تبنّت فكرة أن أوباما ليس له عقيدة، ومنها على سبيل المثال:

مقالة للرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية ليزلي غيلب بعنوان **"عقيدة أوباما المحيِّرة"**، يعتقد فيها بأن تركيز أوباما الأكبر كان على القضايا المحلية، وسياسته الخارجية كانت مركزية أي تعتمد على رجل واحد بشكل أساسي، ولم يعطِ نفسه الوقت الكافي لعمل إستراتيجية للمدى الطويل والتي تحتاج لوقت وخبرة وبالتالي ستشير لوجود عقيدة، وهو ما يفتقده أوباما بإعتقاد غيلب، لأنّه لم يكن مجهّزاً للتخطيط الإستراتيجي، فالإستراتيجية بحاجة للمخاطرة والمراهنات، وإدراك كيفية استخدام القوة التي تملكها حتى مع تراجُع الإقتصاد الأمريكي.[12]

كذلك الباحث كولين ديوك ـ أستاذ في مدرسة شار للسياسات والحكومة في جامعة جورج ماسون، وزميل غير مقيم في معهد أبحاث السياسة الخارجية ـ في كتابه **"عقيدة أوباما: الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة اليوم،"** تحدث عمّا يعتقد بأنّه يشكّل عناصر مركزية لعقيدة أوباما، وهي: "الانخراط" لروبرت سينغ ـ استاذ السياسة في جامعة بيركبيك ـ و"القيادة من الخلف" لريان ليزا ـ مراسل واشنطن لصحيفة نيويوركر ـ و"هجمات الطائرات بدون طيار" لديفيد رود ـ محرر في مجلة الاطلسي ومحرر تحقيقات الامن القومي في رويترز ـ و"الإمبراطورية الألطف" لروبرت وايس ـ استاذ في قسم علم الاجتماع بجامعة سوني ـ بلاتسبرغ وعضو بتحرير مجلة العدالة الاجتماعية ـ و"غياب التفكير الإستراتيجي الحقيقي" ل ليزلي غيلب ـ الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية ومراسل سابق لنيويورك تايمز ـ

يرى ديوك أيضاً مثل غيلب، بأنّ العنصر الأكثر ترجيحاً لعقيدة أوباما هو الأخير، أي غياب التفكير الاستراتيجي الحقيقي أو الجادّ من الناحية العالمية، وبالتالي يعتقد أنّه لا يوجد عقيدة لأوباما. والسبب في ذلك،

(12) Leslie H. Gelb, "The Elusive Obama Doctrine," The National Interest, No. 121 (Sep./Oct. 2012), 19-21.

أنّ الرئيس يرغب بالتركيز على تأمين موروثات السياسة الليبرالية والأولويات المحلية داخل الولايات المتحدة، مما دفعه لاتباع إستراتيجية كبرى قائمة على تقليل الوجود العسكري بالخارج والانسحاب التدريجي، بالإضافة إلى تسوية الخلافات مع المنافسين الدوليين.[13]

العديد من الباحثين الآخرين آمن أيضاً بفكرة عدم وجود عقيدة لأوباما، فعلى سبيل المثال: نيل فيرغسون (مؤرخ ومعلّق سياسي بريطاني) في مقالته **"ثورة باراك أوباما في السياسة الخارجية،"** يعتقد بأنه لا يوجد ما يُسمى "عقيدة أوباما" بل يعتبر بأن ما يحدث هو تغيير كبير بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة.[14] كذلك ديريك شوليت (نائب الرئيس التنفيذي وكبير مستشاري السياسة الأمنية والدفاع في صندوق مارشال الالماني للولايات المتحدة) في مقالته **"رئيس واحد يقف ضد جمهور واشنطن"** يؤمن بأن كل ما قيل عن أوباما ـ من إستراتيجيات وسياسات، من الخطأ أن تتم تسميته عقيدة ـ فمثل كل الرؤساء، يرفض أو يتجنب أوباما الأُطر التي تشمل كل شيء. لكن لديه نهج متماسك لإبراز القيادة العالمية في حقبة من المطالب اللانهائية والموارد المحدودة، أي أن أوباما يلعب "لعبة طويلة".[15] أمّا نيك دانفورث (محلل السياسات العليا لبرنامج الأمن القومي لمركز Bipartisan Policy) فيعتقد في مقالته **"حمداً لله ليس هناك عقيدة لأوباما،"** بأنّ الجميع يجب أن يكونوا ممتنين إذا ما انتهت فترة أوباما الثانية من دون عقيدة باسمه، فهو يرى أن كل العقائد السابقة منذ ترومان قد تحولت لخيبات أمل أو كوارث. فهدف أوباما لتَجَنُّب "الأشياء الغبية" قد لا ترقى إلى عقيدة، لكنه لا يزال أفضل من البديل. والتاريخ الكئيب للعقائد الرئاسية برأيه ينفي اقتراح جون كيري بأنّ السياسة الخارجية كانت أبسط خلال الحرب الباردة، بل يرى أنّها كانت معقدّة أكثر، وارتكبت واشنطن العديد من الأخطاء مراراً وتكراراً خاصة بمنطقة الشرق الأوسط. والتي كانت محط اهتمام معظم الرؤساء (إن لم يكن جميعهم) طوال فترة الحرب الباردة وما يليها.[16] كذلك مايك جرين (نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير في قسم السياسة اليابانية الحديثة والمعاصرة في مدرسة ادموند بجامعة جورج تاون) في مقالته **"تأييد زكريا الخاطئ لعدم وجود عقيدة لأوباما،"** يذكر فيها دفاع فريد زكريا* عن "القيادة

([13]) Colin Dueck, "The Obama Doctrine, American Grand Strategy Today," (New York: Oxford University press, 2015), 1-3.

([14]) Niall Ferguson, "Barak Obama's revaluation in Foreign Policy," The Atlantic (March, 2016), http://theatln.tc/1M0zqlj, Accessed Sep. 2016.

([15]) Derek Chollet, "One president stands against the Washington herd," The Atlantic (March, 2016), http://theatln.tc/2fyZDeF, Accessed May 2016.

([16]) Nick Danforth, "Thank Goodness There is No Obama Doctrine," Foreign Policy, (January 2016), http://atfp.co/2eyhLHO, Accessed March. 2016

من الخلف" الذي اعتبره نهجاً للسياسة الخارجية، والذي مارسه أوباما في عملية التدخل التي حدثت في ليبيا، وينتقد زكريا محاولة بناء عقيدة حديثة للإلمام بتعقيدات التطورات الراهنة مثل الربيع العربي؛ لأنّ ذلك سيكون "حماقة خالصة" برأيه، فالأفضل لأوباما أن يتمسك بإستراتيجيته الحكيمة من ضبط النفس، لأنّ العقائد باستثناء مونرو تمّ وضعها في سياق ثنائي القطبية كما يعتقد زكريا.[17]

٢. المجموعة الثانية تحدثت عن "القيادة من الخلف" والتي أُطلقت على النهج الذي اتبعه أوباما في ليبيا، ومن هذه الدراسات:

أول من أطلق هذا النهج هو الصحافي وكاتب العمود في "The New Yorker" ريان ليزا في مقالته **"القيادة من الخلف،"** بعد أن ذكرها مستشار لأوباما (مجهول الهوية) في مقابلة معه بخصوص التدخل في ليبيا، وقد فسرتها هيلاري كلينتون في مقابلة لها مع نفس الصحفي، بأنها دفع الآخرين لتحمّل المسؤولية وعدم قيام الولايات المتحدة بالتعامل مع الأمور بشكل أحادي، بنفس الوقت الذي يجب على أحد ما أخذ المبادرة والقيام بشيء.[18]

يعتقد ديفيد روثكوف ـ استاذ زائر بكلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، وباحث زائر في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ـ في مقالته **"عقيدة أوباما وموت القذافي،"** بأنّ ما فعله أوباما في ليبيا يشبه عقيدة "باول" والتي تتلخص بأنّه وقبل القيام بعمل عسكري، يجمع أن تستنفذ الولايات المتحدة كل الوسائل الأخرى للنهوض بالمصلحة الوطنية، وبعد ذلك حين تنخرط، يجب أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة بوضوح، حتى تكون هناك قدرة على تنفيذ استراتيجية خروج معقولة. وبالتالي يرى الكاتب بأنّ "القيادة من الخلف" هي عنصر مهم من عقيدة أوباما، فليس من الخطأ أن تتولى الولايات المتحدة القيادة، لكن تجعل الآخرين يشعرون بأنّهم مهندسو الخطة، أو أن تقود ولكن بطريقة بحيث تكون الأعباء والمخاطر متقاسمة، تماماً كما حدث في ليبيا.[19]

(*) فريد زكريا: كاتب عمود في صحيفة واشنطن بوست، ومقدم برنامج الشؤون الخارجية الرئيسي لشبكة سي ان ان الاخبارية، ومحرر مساهم في مجلة الاطلنطي وصحيفة نيويورك تايمز. وصفته مجلة "اسكوايز" بأنّه "مستشار السياسة الخارجية الأثر تأثيراً في جيله." للمزيد انظر، Fareed Zakaria Bio, http://bit.ly/2rgGDZr , Accessed April 2017.

([17]) Mike Green, "Zakaria's Flawed Defense of Obama's Non-Doctrine," Foreign Policy (July, 2011), http://atfp.co/1mUayQC, Accessed Dec. 2015

([18]) Ryan Lizza, "Leading from behind," New Yorker, 26-4-2011

([19]) David Rothkopf, "The Obama Doctrine and The Death of Kaddafi," Foreign Policy (October, 2011), http://atfp.co/2fh5hUe, Accessed May 2016

٣. المجموعة الثالثة والتي تناولت "التمحور" نحو آسيا باعتباره عقيدة أوباما،

يتناول عمر تاشبينار (أستاذ استراتيجية الأمن القومي في كلية الحرب الوطنية متخصص بالاقتصاد السياسي في أوروبا والشرق الأوسط وتركيا) في مقالته **"الاستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا-باسيفيك"** العوامل أو الأسباب التي تقف خلف توجّه الولايات المتحدة نحو آسيا، ورغبتها في فك الارتباط مع الشرق الأوسط. فأول هذه الأسباب هي الاستجابة للرأي العام الأمريكي وتنفيذاً لوعود أوباما في حملته الانتخابية. وثانياً، أسباب اقتصادية حيث تكمن المنفعة في منطقة آسيا ولم تعد تتمحور في الشرق الأوسط. وأخيراً، تنامي الشعور الأمريكي بقدرتهم على الإكتفاء الذاتي بمصادر الطاقة، وعدم الحاجة للشرق الأوسط بهذا المجال أكثر من ذلك.[20] وباعتقاد تاشبينار، فإنّ هذه الأسباب هي ما تفسّر الاهتمام الأكبر الموَجّه نحو الصين، باستراتيجية تعتمد على الاحتواء والمشاركة.[21] وتطرّق الكاتب أيضاً لفكرة أنّ الطارئ قد يتفوق على المهم في بعض الأحيان، وكان يقصد محور آسيا، وأزمات الشرق الأوسط والمشاكل الناتجة عن الإرهاب.

مقالة الصحفي جيفري غولدبيرغ بعنوان **"Obama Doctrine"**، تتناول نقاشاً مشابهاً نوعاً ما لمقالة تاشبينار. فيتمحور الحديث حول اهتمام أوباما في محور آسيا ومبادرته بالعديد من الخطوات في تلك المنطقة لتجديد التحالفات وإصلاح العلاقات مع الدول والحلفاء، وكذلك يعكس رأي أوباما الواضح بالشرق الأوسط، بحيث يؤمن أنّ هذه المنطقة لا تجلب سوى المشاكل للولايات المتحدة، من ناحية اقتصادية وكذلك تسبب خسارة الأرواح بالنسبة للأمريكيين وتؤثر على مصداقيتهم. لكن مع ذلك، فكانت أزمات هذه المنطقة وتبعاتها من تزايد للإرهاب والحركات المتمردة تسحبه باستمرار باتجاهها، وبرأي الكاتب فإنّ منطقة الشرق الأوسط بحاجة لاهتمام وحل للمشاكل، وليس فقط إدارتها.[22]

أكدّ العديد من الكُتّاب الآخرين على أهمية التمَحوُر نحو آسيا. فمثلاً، يرى مارتن إنديك في مقالته **"إنتهاء نظام الهيمنة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط"** بأن تمحُور أوباما بعيداً عن الشرق الأوسط باتجاه آسيا يأتي كاعتراف منه بصعود الصين والهند، يعززّها اتفاقية التجارة للشراكة عبر الأطلسي، ونشر القوات وتعزيز الحلفاء لعكس ومقاومة الهيمنة الصينية في بحر الصين الجنوبي الشرقي. ويؤمن بأنّ إعادة التوازن

([20]) عمر تاشبينار، "الاستدارة الامريكية من الشرق الاوسط نحو منطقة آسيا_الباسيفيك،" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠٣ (صيف ٢٠١٥)، ٩١

([21]) المصدر السابق، ٩٩

([22]) Jeffrey Goldberg, "The Obama Doctrine," The Atlantic (April 2016), http://theatln.tc/1UUZ50W , Accessed Sep. 2016

يعتبر من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وسيثبُت برأيه أنها التغير الأكثر أهمية في الإستراتيجية منذ انفتاح نيكسون على الصين.[23] كذلك يرى فريد زكريا في مقالته **"زكريا: أوباما الواقعي"** بأن تمحور الولايات المتحدة نحو آسيا بالعقد المقبل ـ ودورها كثقل موازن في الأطلسي ـ هو ما سيكون مهماً لدورها كقوة عظمى عالمية وليس ما يحصل في أفغانستان.[24]

يعكس ميشيل فوكس في مقالته **"تمحور أوباما نحو آسيا كان نجاحاً تاريخياً"** الصعوبات التي واجهت أوباما بالتركيز على آسيا. فعلى الرغم من أنّ اهتمامه الذي يبدو واضحاً بتلك المنطقة، لكن إدارة ذلك بالنسبة له لم تكن سهلة أبداً، فقد تم سحبه بعيداً بالأزمات المتتالية. وأضطر أن يؤجلّ سفره إلى هناك منذ ٢٠١٠ عدة مرات بسبب أزمات داخلية وخارجية. وحتى حين يكون أوباما في آسيا، فالأحداث في الأماكن الأخرى تسيطر على العناوين، كما حدث في نوفمبر ٢٠١٥، حين طغت الهجمات التي حدثت في باريس على رحلته هناك. بالنسبة للبعض، يبقى هدف السياسة الخارجية لإعادة التوازن أو التمحور حبراً على ورق، ومما لا شك فيه، كان على البيت الأبيض إدارة عدد لا يُحصى من الأزمات العالمية بوقت واحد، من حروب متعددة إلى إنهيار الشرق الأوسط إلى الغزو الروسي لأوكرانيا. لكن على الرغم من الأزمات والتحديات، يؤمن العديد من الباحثين أن إدارة أوباما وضعت الأساس لتحوُّل كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في العقود المقبلة.[25]

اكتسبت آسيا أهمية خاصة في فترة حكم أوباما، ومما لا شك فيه بأن ذلك يعود لأهمية تلك المنطقة من عدة نواحي اقتصادية وسياسية. لكن في الوقت الذي حاول فيه الرئيس الأمريكي التركيز على تلك المنطقة، توالت الأزمات في مناطق أخرى كالشرق الأوسط مما أضعف من اهتمامه وانجازاته على أرض الواقع هناك، وهذا يقودنا الى اعتبار "التمحور نحو آسيا" هو مبدأ سياسي وليس عقيدة، لأنّه يشكل جانب من فلسفة أوباما في الحكم.

([23]) Martin S. Indyk, “The end of the U.S-dominated order in the Middle East,” Brookings (March 15, 2016), http://brook.gs/2fofb6G, Accessed Sep. 2016.

([24]) Fareed Zakaria, “Zakaria: Obama the realist,” News Week, 12-5-2009

(*) توماس فريدمان: مؤلفومراسل وكاتب عمود شهير عالمياً، نال ثلاثة جوائز، وألّف ستة كتب كانت من الأكثر مبيعاً، أهمها "من بيروت إلى القدس". وكاتب عمود الشؤون الخارجية في نيويورك تايمز. وبين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، عمل فريدمان كمراسل لسلسلة وثائقية عن التغير المناخي، بعد أن عمل في السابق كمراس لعدة مواضيع، أحياناً تختص بالبيت الابيض أو الاقتصاد أو الارهاب وبالأخص بعد احداث ١١ سبتمبر. للمزيد انظر، Thomas L. Friedman, ‘Thomas L. Friedman Official Biography,’ http://bit.ly/2ry6lF7, Accessed May 2017.

([25]) Michael H. Fuchs, “Obama’s Asia pivot has been a historic success,” New Republic (August 31, 2016), http://bit.ly/2fzXYCl , Accessed Nov. 27, 2016.

٤. المجموعة الرابعة والتي يتحدث فيها أوباما عن عقيدته،

الصحفي توماس فريدمان* في مقالته **"عقيدة أوباما وإيران"**، ذكر حديث أوباما نفسه عن عقيدته، حين دعاه للبيت الأبيض من أجل تفسير سياساته مع بورما وكوبا وإيران حين اقترب موعد إتمام الاتفاق النووي. حيث فسّرها أوباما بأنها "الاشتباك (الانخراط)" جنباً إلى جنب مع الاحتياجات الإستراتيجية الأساسية، والتي يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية مع هذه الثلاث دول بطريقة أفضل بكثير من العقوبات والعزلة التي لا نهاية لها، أي بكلمات أبسط "سوف ننخرط (نشارك) لكننا نصون أو نحافظ على كل قدراتنا." وقد عبّر فريدمان عن مدى شعوره بالغرابة حين ذكر أوباما هذا المصطلح بهذه الطريقة وبهذا السياق.[26]

٥- المجموعة الأخيرة، تتناول النظريات التي صنّف الكتاب فلسفة وآراء أوباما من خلالها،

تراوحت أغلب آراء الكتاب بخصوص النظريات التي قد تصف فلسفة وسياسات أوباما بين احتمالات متعددة، ومنها فريد كابلان ـ صحفي أمريكي وكاتب لعمود "قصص الحرب" لمجلة "Slate"- في مقالته **"فلسفة (أسلوب) أوباما"** يحاول تحليل الطريقة التي تعامل بها أوباما مع مختلف القضايا التي واجهها، فيجد أن أفضل وصف لها هي الصبر والبراغماتية نتيجة تعدد الأزمات التي تعامل معها في الوقت الذي كان فيه مقيداً بالقوة الأمريكية المتناقصة، وضغوط من قبل المعارضين في الداخل والحلفاء في الخارج لاتخاذ الاجراءات اللازمة وإظهار القيادة حتى مع المشاكل المستعصية.[27] كذلك يرى جيمس ليندسي ـ نائب الرئيس الأول ومدير الدراسات في مجلس العلاقات الخارجية ومن الرائدين بصنع السياسة الخارجية والمحلية للولايات المتحدة ـ بمقالته **"جورج دبليو بوش، باراك أوباما ومستقبل القيادة الأمريكية العالمية"** بأنّ الوصف الأدق لنهج أوباما بالسياسة الخارجية هي البراغماتية أكثر من الواقعية، لأنّه أراد استراتيجية لا تقودها السياسة أو الآيدولوجيا.[28] والكثير من الآراء ومنهم فريد زكريا بمقالته **"زكريا: أوباما الواقعي"** وصفت أوباما بالواقعي الأخلاقي وهو بذلك يشبه نهج الواقعي المسيحي رينهولد نيبور من خلال نظرته بضرورة الانخراط بالعالم برؤية إيجابية لكن حذرة من الإفراط بالتمدد.[29] وهنا لا بد من التأكيد أيضا على نظرة نيبور التي تدعو لعدم

([26]) Thomas L. Friedman, “Iran and the Obama doctrine,” The New York Times, 5-4-2015

([27]) Fred Kaplan, “Obama’s Way, The President In Practice,” Foreign Affairs, Vol. 95, No, 1 (January\February) 2016

([28]) James M. Lindsay, “George W. Bush, Barack Obama and the future of U.S Global leadership,” International Affairs 87: 4 (2011), 765-779.

([29]) Zakaria, “Zakaria: Obama the realist,”

الالتزام دائما بالتعميمات والقوانين وإنما أحيانا النظر للموقف على حدة أي البراغماتية، وهذا مصدره من الاعتقاد المسيحي بفهمه لطبيعة ومصير الانسان، وبأنّ الافتراضات تختلف حسب التجربة.[30]

حاول أسامة أبو ارشيد في مقالته **"سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي"** تفكيك مبادئ أوباما إلى أربعة توجهات وهي: استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية أحاديا عند الضرورة وفي حال تطلبت المصالح ذلك أو تعرض أمنها للخطر. وإقرار أوباما بأن الارهاب هو الخطر الأكبر لكن رفضه لاستراتيجية غزو كل دولة تؤوي شبكات إرهابية. ودعوة أوباما لضبط النفس عند استخدام القوة العسكرية، فبدلا من استخدامها منفردة، التحرك عبر المنظمات الدولية او التحالفات العسكرية. وأخيرا، الزعامة الأمريكية برأي أوباما تتجسد في اعتبار الدفاع عن الكرامة الانسانية هي مسألة أمن قومي ولا تندرج تحت المبادئ المثالية. وهذة المبادئ تخلص إلى أن أوباما لا يدعو للعزلة والانكفاء الذاتي، كما اتهمه البعض، لكنه في القمابل يرفض الإفراط في استخدام القوة العسكرية الأمريكية.[31]

تعددت الآراء كثيراً خلال محاولة إيجاد عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وساهم في ذلك توالي الأزمات الإقليمية والعالمية في مناطق مختلفة، فكان لا بدّ من تدخل الولايات المتحدة أو على الأقل إتخاذها موقفاً معيناً تجاه كل ما يحدث؛ وهذا ما سبب اختلاف السياسات والإستراتيجيات في التعامل مع القضايا المختلفة.

حاول الباحثين إيجاد ما يعبّر عن العقيدة، وذلك بالنظر إلى الأحداث والسياسات، لرؤية الجانب الأكثر تميزا خلال رئاسة باراك أوباما، فكانت جميع المحاولات الرامية لذلك "جزئية" أو "قاصرة" عن التعبير بشكل متكامل عن تلك العقيدة. لكن ذلك لم يكن خاطئا بشكل كلي، فكل ما سبق هو عبارة عن تجليّات لهذه العقيدة ظهرت من خلال هذه الأحداث والسياسات التي نفذها أوباما خلال سنوات حكمه، وما ستقوم به هذه الدراسة هو إيجاد النسق أو النمط المنطقي الذي يربط بين هذه السياسات، وما انتجته من أحداث على أرض الواقع، للتوصل لما يشكّل عقيدة لأوباما بعناصرها المتعددة.

([30]) Good, “Reinhold Niebuhr: The political philosopher,” 258

([31]) أسامة أبو ارشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (يونيو، ٢٠١٤): ١-١٤

عقيدة أوباما: بين الواقعية والمثالية.

١. مفهوم العقيدة والمعاني التي قد تتداخل معها في مجال السياسة.

١ـ مفهوم العقيدة والمعاني التي قد تتداخل معها في مجال السياسة.

يقدّمُ هذا الفصل توضيحاً للمفاهيم التي تعتمد عليها هذه الدراسة، وإطار نظري يحاول تفسير مصطلحات تُستخدم دون التمييز بينها في كثير من الأحيان، وهي العقيدة، والإستراتيجية الكبرى والسياسة الخارجية.

تَعتبِر هذه الدراسة بأنَّ العقيدة، في السياسة الخارجية الأميركية، هي الأساس الذي تنبثق منه السياسات والإستراتيجيات، فتأتي هذه الأخيرة تعبيراً عن مبادئ العقيدة، بحيث تكون العقيدة بمثابة منطلقات ومرتكزات أساسية، أما الإستراتيجية الكبرى والسياسات فهي خطة عمل وتنفيذ تستند لهذه المرتكزات. وحيث أنّ هذه الدراسة تتحدث عن عقيدة رئيس أمريكي، فبالتالي سيكون هناك أمثلة في هذا الفصل وعناوين فرعية تختص بالحديث عن الولايات المتحدة دون غيرها.

يقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام رئيسية؛ يستعرض القسم الأول العقيدة والمقاربات المفاهيمية التي حاولت توضيحها، أبعادها ومكوناتها، في محاولة للوصول إلى المفهوم الذي ستعتمده هذه الدراسة من أجل توضيح ما يُشكّل عقيدة فعليّة، وما يشكّل مجرّد موقف سياسي. وجدير بالذكر أنّ هذه المقاربات لم يشكّل أي منها مفهوم شامل يساعد في تحديد وجودها لأي رئيس، وهذا ما ستحاول الدراسة القيام به.

يدرس القسم الثاني مفهوم الإستراتيجية الكبرى من حيث تعريفها وأبعادها ومكوناتها، واختلاف الآراء حول من يرى ضرورة لتخطيط ووجود إستراتيجية لفهم تعقيدات السياسة، أو الاكتفاء بالواقعية والبراغماتية بسبب عدم اليقين بالسياسة الدولية حول التهديدات التي قد تواجهها الدولة نتيجة لتغيّر مصالح الدول الأخرى التي تتعامل معها باستمرار. إضافة إلى الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول في التعامل مع الحلفاء أو الأعداء، والاختلاف حول هذه الإستراتيجيات في الولايات المتحدة (بشكل خاص) الذي يتمحور بشكل أساسي حول ضرورة تدخّلها بشؤون الدول الأخرى والقضايا العالمية، أو التقليل من تدّخلاتها للتركيز بشكل أكبر على شؤونها الداخلية.

يأتي القسم الثالث للحديث عن السياسة الخارجية، تعريفها وأنواع القرارات التي يتم إتخاذها في السياسة الخارجية، وعناصر البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثّر على اتخاذ هذه القرارات. أمّا القسم الرابع فهو عبارة عن أمثلة لعقائد رؤساء أمريكيين ـ حسب التعريف الذي استنبطته الدراسة ـ ومن خلال هذه الأمثلة يتمّ توضيح الترابط أو العلاقة الموجودة بين مفهوم العقيدة وبين الإستراتيجية الكبرى والسياسة الخارجية،

بالإضافة إلى أمثلة عن المبادئ، توضّح في بعضها أسباب عدم تصنيفها كعقائد، للتأكيد على الفرق بين المفهومين بشكل أوسع.

١-١. العقيدة: المفهوم المرتبك والمعنى غير المحدد.

يُعتَبَر وجود ما يُسمّى "عقائد رئاسية" في السياسة الخارجية، جزءاً لا يتجزّأ من التاريخ الأمريكي السياسي، وهناك العديد من الأمثلة على رؤساء أمريكيين يقومون بإعادة توجيه، أو تغيير كامل للسياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة، وهو ما يُسمى أحياناً "عقائد"، ترتبط بأسماء رؤساء دون غيرهم، ما يعطيهم أيضاً مكانة تاريخية، ويفسر كثير من تحولات ومسارات السياسة الأميركية.[32] لكن ليس أي تحوّل أو تغيير بالسياسة بالضرورة سيشكل عقيدة، لأنّ هذا المفهوم أوسع وأشمل من ذلك.

العنوان التالي يتحدث عن تعريف العقيدة من عدة جوانب: لغوياً، واصطلاحياً حيث يتناول تعريف العقيدة في السياق الأمريكي وكما عرّفه المفكرين والمنظرين الأمريكيين بالأغلبية، الذين اختلفوا في المدخل الذي اعتمدوه لدراسة هذا المفهوم، فالبعض اعتمد المدخل العسكري أو جانب القوة، والبعض نظر للمفهوم بشكل شامل وآخرين اعتمدوا المدخل القانوني، أو استندوا للنظام الدولي كأساس للتعريف.

ولا بد للإشارة هنا لنقطة مهمة وهي أنّ هذه المداخل المختلفة لدراسة المفهوم شكلّت عبئاً وخللاً في فهم العقيدة بوضوح، وإذا ما عُقِدت المقارنة بين هذا المفهوم والإستراتيجية الكبرى أو السياسة الخارجية، فسنجد أنّ هذان المفهومان استطاع المنظرين إيجاد تعريفات متقاربة لهما، حتى وإن اختلفوا أحيانا لكن ذلك كان في سياق متشابه مما شكلّ نوع من الانسجام بين التعريفات المختلفة. على عكس العقيدة، التي تعددت المداخل لتعريفها، وكل مدخل اذا ما اتبعناه في تصنيف ما يشكل عقيدة أو لا، فسيكون هناك اختلاف كلي.

١-١-أ. تعريف العقيدة

يعود مصطلح "عقيدة" إلى الكلمة اللاتينية (Doctrina) والتي تتم ترجمتها بمفردة "تعليم."[33] والعقيدة في اللغة بحسب قاموس ويبستر الأمريكي (بنطاق القانون) هي: مبدأ في القانون تم تأسيسه من خلال قرارات من الماضي، أو (في السياسة الخارجية) هي: بيان (Statement) أساسي لسياسة حكومية بالأخص في مجال

([32]) Richard Yon, "The Nixon Doctrine: A New Approach to The Containment Strategy," In Presidential Doctrines, Ed. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo (New York: Nova History Publications, 2003), 75

([33]) Heiko Meiertons, "The Doctrines of US security policy, An evaluation under international law," (New York: Cambridge University Press, 2010), 18

العلاقات الدولية، أو مبدأ عسكري، وقد تكون مجموعة من الإستراتيجيات.[34] ومفهوم العقيدة في السياسة الخارجية هو ما ستبحثه هذه الدراسة، لكنّ العقيدة كما توضح هذه الأطروحة مفهوم واسع لم يتم تنظيمه بصورة شاملة في وثيقة واحدة، ويجب أن يتم استخلاصه من وثائق ومصادر متعددة؛ وهذا ما يعتبر معقداً لأن عدة مستويات مختلفة من الإدارة الأمريكية قد لا تتفق على ما تُصرِّح به العقيدة بالتحديد.[35] بالتالي فإنّ كلمة بيان لا يُشترط أنْ تعني بأنّ العقيدة تصدر مكتوبة، لأنّها عبارة عن فلسفة وإطار لفكر متكامل، تعبر عنه السياسات والإستراتيجيات التي غالباً ما تصدر بشكل وثائق مكتوبة، كإستراتيجية الأمن القومي على سبيل المثال.

عند دراسة مفهوم العقيدة في اللغة الإنجليزية، فإنّه لا يرد سوى كلمة (Doctrine) للتعبير عنها، بغض النظر إن كان الرئيس يمتلك فلسفة كاملة من المبادئ والمفاهيم التي تشكّل عقيدته وتكون مرتكزاً للإستراتيجيات والسياسات، أو إنْ كان يمتلك مجرد مبدأ سياسي لم يتطور ليصبح عقيدة بمعناها الكامل ولم يُستخدم كلمة مبدأ. لكن عند ترجمة هذه الكلمة إلى اللغة العربية، فإنّ الأمر يمكن أن يصبح أوضح، أي أنّه تم استخدام مفردة عقيدة حين تكون قد شكّلت المعنى الكامل للعقيدة مثل عقيدة ترومان وريغان أو بوش الابن (حسب تعريف هذه الدراسة)، أو مبدأ حين يقتصر على موقف سياسي يختص بفكرة أو منطقة محددة، على سبيل المثال مبدأ كارتر أو مبدأ جونسون، وسيتم توضيح أمثلة على المبادئ في جزئية لاحقة، لإزالة أي ارتباك في المعنى قد يحصل بينها وبين العقائد.

يتمثّل المعنى الاصطلاحي للعقيدة بعدة تعريفات، فبداية يراها هيكو مورتينز* من جانب القوة بأنّها: قد تكون إعلان للمبادئ، والذي يشكّل برأي الإدارة الأمريكية مفهوماً إستراتيجياً لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.[36] روبرت واتسون* تناول العقائد في سياق ما ينتهجه الرؤساء لحماية الأمن القومي الأمريكي، حيث عرّفها: هي مجموعة إستراتيجيات وأهداف عامة وشاملة، تحدد نهج الرئيس للأمن القومي وعادة ما تحمل

([34]) Merriam-Webster's Collegiate dictionary, (Massachusetts: Merriam-webster incorporated, 2003), 368

([35]) Meiertons, "The Doctrines of US security policy," 242

([36]) Ibid, 18

(*) هيكو مورتينز: باحث في معهد القانون الدولي العام والقانون الأوروبي في جامعة هومبولت-برلين، حيث يعلّم القانون الدولي والدستوري.

اسمه. وتسعى مجموعة متنوعة من النظريات ووجهات النظر لشرح القرارات الرئاسية بشأن العقائد فيما يختصّ بالأمن القومي واستخدام القوة العسكرية.[37]

وورد لها تعريف آخر في كتاب "العقائد الرئاسية" لعدة مؤلفين بأنّها: مبدأ يُجسّد مجموعة معينة من المعتقدات، أو بيان للسياسة ذات أهمية خاصة في مجال العلاقات الدولية، وتشير فكرة وجود العقيدة إلى بيان رئاسي يحدد أهداف السياسة الخارجية لإدارة أمريكية معينة، وبالتالي تعكس العقيدة الرئاسية القِيَم والمعتقدات النظرية للإدارة الرئاسية، وهي دليل أساسي لكيفية عمل الحكومة على الصعيد الدولي على مدى الفترة الزمنية للإدارة.[38] وجاء إستخدام كلمة بيان هنا للإشارة إلى خطابات الرؤساء، سواء الافتتاحية (State of the Union Address) أو في أوقات الذهاب للحرب أو غيرها، والتي قد يقتبس منها العديد من الصحافيين والباحثين على افتراض ان هذا الخطاب أو ذاك هو ما يعبّر عن عقيدة الرئيس، وهو ما يُعتبر فهماً محدوداً وجزئياً للعقيدة.

يتبنّى هنري كسينجر (مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية في إدارتي الرئيسين نيكسون وفورد في سبعينيات القرن العشرين) تعريف واسع للعقيدة، حيث يرى بأنّها: "تعرِّف أو تحدِّد التحديات التي ستواجهها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى وطريقتها للتعامل معهم." ويرى ويليام مارتل ـ أستاذ مشارك في الدراسات الأمنية الدولية في مدرسة فليتشر للحقوق والديبلوماسية بجامعة تافتس ـ بأنّ من الشائع في نقاشات السياسة الخارجية والإستراتيجية الكبرى أن يتم استخدام مصطلح عقيدة لوصف المبادئ التي تحدد وتعرِّف نوايا وأفعال الدولة.[39] بحيث توضح كيف ينظر الرئيس لدور الولايات المتحدة في العالم وإستراتيجيته للعلاقات مع الأمم الأخرى.[40]

([37]) Robert P. Watson, “On the history and use of presidential Doctrines, “In Presidential Doctrines, Ed. Robert p. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo (New York: Nova history publications, 2003): 11

(*) روبرت واتسون: أستاذ في جامعة (Lynn)، مؤرخ ومؤلف ومحلل للعديد من وسائل الإعلام. نشر العديد من الكتب في السياسة والتاريخ، كما أنه يعمل كمحرر لسلسلة من المقالات عن الرئاسة الأمريكية. للمزيد انظر،
Robert Watson official page, http://www.robertwatson.net/about , Accessed on February 2017.

([38]) Robert P.Watson and Charles Gleek and Michael Grillo, “Presidential Doctrines, National Security from woodrow Wilson to George W. Bush,” (New York: Nova History Publications, 2003),”2

([39]) William C. Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” (New York: Cambridge, 2015):42-44

([40]) Kim R. Holmes and James Jay Carafano, "Defining The Obama Doctrine, Its Pitfalls, and How to Avoid Them." Heritage Foundation *Backgrounder* No. 2457, September 1, 2010, http://bit.ly/1ZbAjKr, Accessed Nov. 2015

استندت كاترينا برودين ـ باحثة في المعهد السويدي للشؤون الدولية، ستوكهولم ـ على النظام الدولي بشكل أساسي في تعريفها للعقيدة حيث ترى بأنّها: مجموعة من المعتقدات حول النظام الدولي ودور الدولة في هذا النظام، كما تمّ الإعلان عنه للعامة من قِبَل صانعي القرار الرسميين لهذا البلد. وترى ضرورة لتحديد المعايير التي يجب تطبيقها عند تحديد وجود عقيدة سياسة خارجية محددة في وقت معين وهو ما يكون صعباً في كثير من الأحيان.[41] نتيجة لعدم وضوح المفهوم بالأساس، ولأنّ تحديد وجود عقيدة لرئيس معين أحياناً قد يأخذ سنوات ليتضّح، وقد يحدث ذلك بعد أن يترك الرئاسة بفترة طويلة حتى تظهر نتائج أفعاله.

لا تشكل العقائد في حد ذاتها إعلانات مُلزِمة قانونياً، كما أنها ليست دائماً أفكار يتم تطبيقها من قِبَل الرؤساء الذين تتم تسميتها باسمهم، بدلاً من ذلك، هي مبادئ وسياسات يتمّ الوصول إليها غالباً بتوافق الآراء (الرئيس وإدارته)، وتوضّح الكيفية التي تعمل بها الإدارات على الساحة العالمية، ورؤية الرئيس واستراتيجيته التي تعكس دور الولايات المتحدة بالعالم وعلاقتها مع الدول الأخرى.[42] هذا رغم أنّ القراءة التاريخية، توضح أنّ عقائد السياسة الخارجية الأميركية، المرتبطة بإسم رؤساء وإدارات، لا تظهر دائماً ترجمة لأفكار ونصوص متبلورة مسبقاً، بل كثيراً ما تفرزها التجربة والمواقف السياسية العملية وردود الأفعال، التي تتطور تدريجياً لتصبح نسقاً فكرياً محدداً، يسمى عقيدة. أي أنّها تظهر بعد حقيقة، فمثلاً، قد ينظر أحد المحللين والباحثين إلى قرارات أو أفعال السياسة الخارجية الخاصة برئيس ما، فيكتشف فيها نمطاً أو فلسفة تربطها ببعضها بطريقة منطقية، ذات منطلقات متشابهة.[43]

التعريفات السابقة للعقيدة كانت عبارة عن محاولات لإيجاد مفهوم يساعد في تحديد وجودها لأي رئيس أمريكي، ورغم اختلاف المداخل التي استند إليها مختلف الباحثين والمنظرين، إلى أنّ هناك نقاط مشتركة بين جميع التعريفات، وهي أنّ العقيدة مثلاً تختص بالسياسة الخارجية للدول بحيث أنّها تعبّر أو تعكس وجهة نظر الرئيس وإدارته لدور هذه الدولة في العالم وكيفية تعاملها مع القضايا العالمية والحلفاء أو الأعداء، بالإضافة إلى أنّها تكون مجموعة من المبادئ، وغالباً لا تصدر مكتوبة، ولا تتسم بالوضوح ولذلك يتمّ الخلاف على تحديدها في كثير من الأحيان. وقد يستند البعض إلى تحديدها فقط من جانب القوة العسكرية أو استخدام القوة

([41]) Katarina Brodin, “Belief systems, Doctrines, and foreign policy,” Cooperation and Conflict, VII, 1972, 97-112:104-105

([42]) Holmes and Carafano, "Defining the Obama Doctrine, Its Pitfalls,"

([43]) Daniel Drezner, “Explaining The Obama Doctrine,” Foreign Policy (April, 2009), http://atfp.co/1TyW16d. Accessed Oct. 2015

من عدمه، وهو ما يعتبر نقصاً في إدراك المفهوم الشامل للعقيدة، ولذلك ستحاول هذه الدراسة الوصول لمفهوم أعم وأشمل مما سبق ذكره، من خلال الأقسام التالية في هذا الفصل.

١-١-ب. العقيدة: وظيفتها، أبعادها، ومكوناتها.

تكمن وظيفة العقيدة بكونها الوسيط الحيوي بين الأفكار والسلوك، "بحيث تعلّم أو تهتم بماذا تفكر وماذا تفعل، أكثر من كيف تفكر وكيف تكون مستعداً للقيام بذلك،"[44] ما يعني أنّ التركيز الرئيسي لمحتوى العقائد يكمُن في وضع الخطوط العريضة للأهداف السياسية وليس للإجراءات التي تتحدث عن كيفية الوصول لهذه الأهداف.[45] يؤكد سيسيل كراب (الابن)* بأنّ من الصعب تحديد معنى عقيدة السياسة الخارجية، لكن هناك ثلاث أبعاد أساسية وُجِدَت فعلياً في هذه العقائد، وتشمل: الناحية الشرعية أو القانونية، والبعد الديني، والتأكيد على المبادئ الآيدولوجية التي يتبنّاها المجتمع الأمريكي. ويكون لهذه الثلاث نفس الوزن والتأثير؛ فالعنصر الديني في صياغة العقيدة يشمل كلاً من الأفكار الأخلاقية والمعنوية في صدور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، هذا المعيار يستخدم تلك الأفكار والمثل الأمريكية التي تسمح بوضع الخير ضد الشر والتمييز بين الولايات المتحدة، أصدقاءها وحلفاءها وكذلك بين أولئك الذين يدعمون سياسة العقيدة واولئك الذين لا يفعلون. ثم يسعى البُعد القانوني لإضفاء الشرعية على عقيدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال التأكيد على العدالة على أساس الإعتبارات الأخلاقية والمعنوية لكن هذا لا يعني بأنّ العقيدة ملزمة قانونياً. المعيار الثالث هو التأكيد على المبادئ الآيدولوجية التي يتبنّاها المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أنّ البعض يعتقد أنّ مذاهب السياسة الخارجية للولايات المتحدة سعت للحفاظ على "توازن القوى" والدفاع عن "المصلحة الوطنية" من خلال استخدام الخطاب الآيدولوجي كوسيلة لضمان دعم الرأي العام الأمريكي، لكن هكذا إشارة إلى كل من العناصر الآيدولوجية والسياسية وبشكل متكرر، تعكس في الواقع العناصر التي تمثّل القيم والروح الأمريكية.[46]

([44]) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”7

([45]) Ibid, 260

(*) سيسل ف. كراب الابن (١٩٢٤-٢٠٠٣): كان استاذا فخريا للعلوم السياسية في جامعة ولاية لويزيانا، ومؤلف العديد من الكتب، بما في ذلك عقائد السياسة الخارجية الأمريكية: معناها ودورها ومستقبلها، كما شارك في تأليف كتاب الكونغرس وعملية السياسة الخارجية: أساليب السلوك التشريعي. للمزيد انظر،

Cecil V. Crabb, LSU PRESS, http://bit.ly/2qM8rRY , Accessed April 2017.

([46]) Rachel Bzostek and Kathryn McCall, “The Bush Doctrine: An Application Of Crabb’s Criteria and Illustration Of Resulting Changes In American Foreign Policy,” Louisiana State University Department Of Political Science, Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal, Canada, 17-20\3\2004), p: 4-6. http://bit.ly/2gxtXW6, Accessed Feb. 2016.

يمكن القول بأن "العقيدة" تتكون من تصريحات عن: الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية، الإستراتيجية التي من المفترض أن تحقق الأهداف المعلنة، الموارد الوطنية، النظام الدولي، الجهات أو الفواعل الذين لهم علاقة أساسية بالأمن الوطني.[47] وبكلمات أكثر شمولية، تتضمن العقائد عادة مواقف ومبادئ بخصوص القيم المثالية الأمريكية وتجلياتها عالمياً، وبشأن التجارة الحرة، والأمن الجماعي، وتقرير المصير، وقيادة الولايات المتحدة للعالم.[48]

منذ أن ارتبطت العقيدة بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية، يحاول الباحثين دائما تأطير سلوك القادة بهذا المجال، عن طريق ربطها بنظريات العلاقات الدولية.

يعتقد ريتشارد ك. بيتس* بأنّ الواقعية تشكّل معيارا غامضا ومفهوما عاما للغاية، بحيث لا تقدم توجيه استراتيجي ثابت، وإنما هي موقف (سلوك) تختلف كل مرة بحسب الموقف. فقد تدعو الواقعية لنشاط قوي في بعض الصراعات، وضبط النفس وتسوية الخلافات بصراعات أخرى.[49] كذلك رينهولد نيبور في الواقعية المسيحية يؤكد على ضرورة تجنّب التعميمات والافتراضات في بعض المواقف والتعامل مع كل موقف على حدة.[50] وهو ما يؤدي بنا الى البراغماتية والتعامل مع القضايا حسب الظروف المحيطة، ما يعني أنّ عقيدة الرئيس اذا ما تمّ تأطيرها بالواقعية فذلك لا يستدعي اتباع سلوك موحد لكل القضايا أو وضع خطة واحدة لكل المواقف، وإنما سيكون هناك إطار عام تندرج تحته السياسات والاستراتيجيات المختلفة، وفي بعض الأحيان سيكون على الرئيس التعامل مع القضية الراهنة التي تواجهه واتخاذ قرار لحظي ربما لم يخطط له مسبقا وإنما سيندرج تحت الإطار العام للعقيدة.

([47]) Brodin, "Belief systems, Doctrines," 104-105

([48]) Watson, Gleek and Grillo, "Presidential Doctrines, National Security," 113

(*) ريتشارد بيتس: أستاذ في قسم العلوم السياسية لمعهد آرنولد سالتزمان لدراسات الحرب والسلام، ومدير برنامج السياسة الأمنية في كلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا. وكان مديرا لدراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية لمدة ٤ سنوات، وعمل كماحضر في جامعة هارفارد. للمزيد انظر،
Columbia SIPA, School of international and public affairs, Richard Betts Biography, http://bit.ly/2poQlH2 Accessed on February 2017.

([49]) Richard K. Betts, "Realism is an attitude, not a doctrine," The National Interest, 24-8-2015, http://bit.ly/1P06z1Q, Accessed Feb. 2016
(*) جوزيف ناي: يعتبر من أكثر الباحثين والمفكرين تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية. وهو استاذ جامعي وعميد سابق في كلية كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد، وشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. وهو زميل في الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم، والاكاديمية البريطانية. للمزيد انظر،
Harvard Kennedy School, Joseph S. nye, http://bit.ly/2dwn1qh, Accessed April 2017.

([50]) Good, "Reinhold Niebuhr: The political philosopher," 255-268

الأبعاد والمكونات والوظيفة التي تمّ ذكرها في هذ الجزئية، سيتم استخدامها لاستنباط تعريف للعقيدة لاحقاً، والذي سيساهم في القدرة على تحديدها وإدراك وجودها لأي رئيس أمريكي.

١-٢. الإستراتيجية الكبرى

هذا الجزء يتناول الإستراتيجية الكبرى من حيث التعريف والأبعاد واختلاف الآراء حولها، والهدف منه إبراز الوضوح الذي يحيط بالإستراتيجية الكبرى كمعنى قائم بحدّ ذاته، على عكس العقيدة، التي يصعُب أحياناً الاتفاق على ما تنص عليه، ومن الصعب أن تصدر مكتوبة وبشكل نقاط محددة من قِبَل الرئيس؛ لأنّها عبارة عن فلسفة متكاملة ومرتكزات تشكّل نمطاً معيناً، فتعتمد غالباً على التحليل وإيجاد هذا النسق الذي يكون الأنسب لربط مجموعة الأحداث التي تحصل خلال فترة أي رئيس أمريكي يُنسَب له وجود عقيدة.

١-٢-أ. تعريف الإستراتيجية الكبرى

الإستراتيجية بمعناها الأبسط تتكون من خطة لاستخدام الموارد من أجل تحقيق الأهداف.[51] وبالمعنى الأوسع فالإستراتيجية الكبرى تعمل على تنسيق وتوجيه موارد دولة ما أو مجموعة من الدول لتحقيق الأهداف العامة وقت الحرب، لكن يضيف بعض المؤرخين بأنها "ليست مجرد مفهوم لأوقات الحرب، بل عنصراً أساسياً متأصلاً في فن إدارة البلاد في جميع الأوقات."[52] والهدف منها أن تحدد لصُنّاع السياسة الأهداف العامة التي يسعون لتحقيقها لدولتهم، ودورها بالنظام الدّولي، وبالتالي توفِّر تصوّراً يُحدد نوع العالم الذي تسعى الدولة لبنائه، فدور الاستراتيجية الكبرى لا يقتصر بالتالي على الأمور العسكرية أو ما يختص بالحرب كما كانت في أول صدورها، وإنّما توسع دورها ليشمل الأمور العسكرية وغير العسكرية.[53]

الإستراتيجية الكبرى عبارة عن بيان متماسك ـ يصدر غالباً بشكل وثيقة مكتوبة ـ للغايات السياسية، تتم متابعتها على الصعيد العالمي على المدى الطويل، وهي تضع الأولوية بين مختلف الخيارات المحلية، وخيارات السياسة الخارجية؛ وتُزوّد بإطار عمل ـ مصدره العقيدة ـ لتنظيم المبادئ التي تساعد صنّاع

([51]) تيري ل. ديبل، ترجمة: وليد شحادة، "استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي،" (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩): ٢٨

([52]) المصدر السابق، ٣٣-٣٤

([53]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 5

السياسة، والدول بطريقة مفيدة لعمل خيارات متماسكة حول سلوك السياسة الخارجية، أي دليل شامل للسياسات التي على الدولة أن تُطبّقها.[54]

اقتصر الحديث عن الاستراتيجية في البداية على المواضيع العسكرية، والتخطيط لها يكون في أوقات الحرب فقط، لكنّه توسع لاحقا ليشمل المجال الأمني أيام السلم. واتفق العديد من الكتّاب والمؤلفين في موضوع الاستراتيجية الكبرى بأنّ التفكير الاستراتيجي يجب أن يطبق في ميدان الأمن القومي بأسره. وتصدر بالعادة من قِبَل إداره الرئيس وصنّاع السياسة في البلد.[55]

١-٢- ب. أبعاد ومكونات الإستراتيجية الكبرى

هناك بعدان أساسيان للإستراتيجية الكبرى هما: الصياغة والتطبيق.[56] أول خطوة لتحقيق إستراتيجية كبرى فعالة هي صياغة وتفسير مبادئها، وأهدافها والتي قد تأخذ شكل وثيقة مكتوبة على الأغلب، أو بيان سياسة، أو خطابات حتى يصل مضمونها لصُنّاع السياسة، أو الإستراتيجية بالدولة،[57] حيث لا بدّ من فهمها بسهولة من قبل العديد من الجهات الفاعلة حتى يتم ترجمتها إلى أفعال.[58]

تتكوّن الإستراتيجية الكبرى من إرتباط واضح للمصالح الوطنية مع خطط عملياتية لتحقيقها، أحياناً بعض الإستراتيجيات تُوضع مقدماً مع أفعال تليها لاحقاً، وأحيانا أخرى إستراتيجيات متقاربة يتم عرضها كتفسير مترابط، وصلب يربط بين سياسات قديمة مع سياسات مستقبلية، بكلا الحالتين، إستراتيجية كبرى مترابطة قد تُوفر إطار عمل تفسيري يشرح للجميع بمن فيهم مسؤولي السياسة الخارجية كيف يُفهَم سلوك الإدارة، والقدرة على تحقيق الإستراتيجية؛ هو ما يصنع الفرق بالشؤون العالمية، كنظرية الاحتواء لجورج كينان* التي طبقها أكثر من رئيس،[59] وكذلك نظرية الاستجابة المرنة التي وضع مبادئها الجنرال ماكسويل تيلور -

---

([54]) Ibid, 33

([55]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم،" ٢٨-٣٥

([56]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,”, 24-25

([57]) Ibid, 37

([58]) Rosa Brooks, “Obama Needs A Grand Strategy,” Foreign Policy (January 2012), http://atfp.co/2fLyExk, Accessed Oct. 2015

(*) دونالد نويشتيرلين: خبير سياسي وكاتب أمريكي، يهتم بقضايا السياسة الخارجية، وأصدر ٩ كتب عنها أحدثها "القوة العظمى المتشددة: الهيمنة الامريكية الجديدة"، وعمل في وزارة الدفاع الامريكية خلال حرب فيتنام، والعديد من السفارات الأمريكية. للمزيد انظر،
donaldnuechterlein official page, Accessed Feb. 2017, http://bit.ly/2qMnYk4

([59]) Erik Owens, “Searching for An Obama Doctrine: Christian Realism and The Idealist\Realist Tension in Obama’s Foreign Policy,” Journal Of The Society Of Christian Ethics, Vol. 32, No. 2 (Fall / Winter 2012): 95

الذي عمل رئيسا لهيئة الاركان المشتركة للجيش الامريكي ـ وكانت تهدف لتوفير قدر كبير من الحرية والمرونة للدبلوماسية الأمريكية في مختلف النزاعات التي تواجهها، وتبنّاها جون كنيدي.[60] ويوجد ثلاثة مكونات بشكل أساسي يجب أخذها بعين الاعتبار حين نتحدث عن الاستراتيجية وهي: مصالح الدولة، وترتيب هذه المصالح حسب الأولويات، وأدوات السلطة أو القوة التي ستسخدم من أجل تحقيق هذه المصالح. وقد حدد دونالد نويشتيرلين* إطاراً للإستراتيجية الكبرى، يساعد على تحليل وتصنيف مصالح الدولة ويسمى "بُعدْ المصالح" للإستراتيجية الكبرى وهي:

١_ مصالح البقاء: حين يكون الوجود المادي للدولة على المّحك.

٢_ مصالح حيوية: سيحدث ضرر حقيقي إذا لم يتم اتخاذ تدابير أو فعل ما، مثلاً إذا ما تحدثنا عن دولة كالولايات المتحدة، فستكون حماية المصلحة الوطنية لها، ومنع أي دولة عظمى من تهديد مناطق شرق آسيا، والخليج الفارسي وأوروبا، هي مصالح حيوية.

٣_ مصالح رئيسية للدولة: الرفاهية الاجتماعية أو الاقتصادية أوالسياسية للدولة قد تتأثر سلباً.

٤_ المصالح الهامشية: والتي قد تتأثر أو لا تتأثر بأي نتائج لقرارات أوسياسات محددة ومن غير المرجّح أن تُولّد فعلاً مباشراً من قِبَل الدولة. مثلاً، قارة افريقيا تعد مصلحة هامشية للولايات المتحدة طالما أنّه يتم الاهتمام فيما يخص مصالحها الوطنية، واذا ما حدثت أي مذبحة للمواطنين في دولة ما، لا يوجد فيها أي خطر على مصالح الولايات المتحدة، فسيكون تدخلها هناك مصلحة هامشية.

تكمن المشكلة في كيفية ترتيب مصادر الدولة بطريقة تحمي فيها مصالحها بشكل فعّال؛ أي تحليل وترتيب هذه المصالح حسب الأولوية في إستراتيجية كبرى متماسكة. وتكمن صعوبة تحليل هذه المصالح حسب نيوشيترلين في تحديد متى على الدّولة أن تستخدم القوة أو أي من أدوات السياسة ستستخدم (كالعقوبات الإقتصادية وغيرها)، ومتى تستجيب للتحديات التي تواجه مصالحها الحيوية والرئيسية. ومن الصعب التمييز

(*) جورج كينان (١٩٠٤-٢٠٠٥): دبلوماسي ومؤرخ أمريكي، عمل كضابط للخدمة الخارجية للولايات التحدة من (١٩٢٦-١٩٥٣) في عدد من الدول، عمل كسفير للولايات المتحدة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في ١٩٥٢، ويوغسلافيا في (١٩٦١-١٩٦٣)، وفي ١٩٥٦ أصبح أستاذاً في معهد الدراسات المتقدمة في برينستون، وكان معروفاً لمساهمته في تأسيس سياسة الاحتواء للتصدي للاتحاد السوفييتي. للمزيد انظر، Biography, George F. Kennan, Accessed (6th April 2017), http://bit.ly/2oFHXnu

([60]) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ٢٥٨-٢٥٩

بين المصالح "الحيوية" و "الرئيسية" طالما أنّ الدولة لا تتعرض لخطر حقيقي يهدد أراضيها أو (أطماعاً إقليمية)، بالتالي فتشكيل إستراتيجية كبرى يكون بين المصالح "الحيوية" و "الرئيسية" على الأغلب.[61]

١-٢- ج. الآراء المختلفة حول أهمية اتباع إستراتيجية والتخطيط لها من عدمه

يرى البعض بأن الإستراتيجية هي "وَهمْ،" فالتعقيد وعدم اليقين بالسياسة الدّولية يجعل من المستحيل تحديد إستراتيجية مثالية، وحيث أن الدولة قد تفتقر للمعرفة الكاملة بالتهديدات التي تواجهها بسبب تَغَيُّر مصالح الجهات التي تتعامل معهم مع الوقت، فالنتائج المترتبة على السياسة الخارجية لا يمكن التنبؤ بها على الدوام. وحتى لو كان من الممكن تنفيذ إستراتيجية باستمرار، فلا توجد مقاييس واضحة لتقييم التكاليف والفوائد المترتبة على مسار عمل معين، فالنتائج الإستراتيجية التي قد تظهر كأنها حسابات خاطئة بالنسبة لأحد المحللين، قد تبدو هي نفسها معقولة لمحلل آخر له طموحات وأهداف مختلفة. فالإستراتيجيات تتأثر بالمداولات والروايات حول الأحداث العالمية غير المستقرة، مما يمهد لسياسات ضعيفة نسبياً. على سبيل المثال، ما حدث بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي تمثلت بهجوم بالطائرات على برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في الولايات المتحدة، فأيّد الرأي العام والأحزاب حرب العراق بسبب الدعاية الإعلامية التي أكدت احتواءها أسلحة دمار شامل وارتباطها بجماعة القاعدة* الذين نفذوا هذا الهجوم على الولايات المتحدة، فاتضح لاحقاً أن هذا القرار بالذهاب لحرب العراق كان خطأ إستراتيجي من الدرجة الأولى. يرى مناصرو هذا الرأي بأن الرؤساء يسعون لموروثات مرتبطة بأجندة إيجابية من الإنجازات، فليس لديهم الرغبة بأن يقتصر إرثهم فقط على تجنُّب النتائج السيئة، وبالتالي يعتقدون بأنه بدلاً من القلق والشك الذي يدور حول الإستراتيجية، على الدول أن تعتمد نهجاً أكثر واقعية لمسائل السياسة، وينطوي ذلك على عدة عناصر، منها "البراغماتية"* التي تركّز على تحديات محددة بدلاً من البحث عن عقيدة للسياسة الخارجية، فالعقائد تُجبر القادة للظهور بمظهر مُتَسّق بمعنى الثبات على الرأي، حتى لو كان من الحكمة عدم القيام بذلك، فحتى التعليقات المرتجلة في المؤتمرات الصحفية أصبحت بطريقة أو بأخرى وعوداً صارمة.[62] على سبيل المثال، يرى بول كينيدي* أن فشل الاتحاد السوفييتي بصياغة

([61]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 49-50

([62]) David M. Edelstein and Ronald R. Krebs, “Delusion Of Grand Strategy,” Foreign Affairs, Vol. 94, No. 6 (November\December) 2015

(*) تنظيم القاعدة: نشأ هذا التنظيم عام ١٩٨٧ على يد عبد الله يوسف عزام على أثر "المجاهدين" الذين تصدّوا للوجود السوفييتي في ثمانينات القرن الماضي بأفغانستان، وكان هناك عدة جهات تدعم التنظيم، من بينها وكالة الاستخبارات الأمريكية. ويتبنّى التنظيم فكرة الجهاد ضد "الحكومات الكافرة" وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الأجنبي، وهو يصنّف عالمياً بأنّه تنظيم إرهابي. للمزيد انظر، الجزيرة نت، "تنظيم القاعدة،" يونيو ٢٠١٤، http://bit.ly/2qwdQPC، تم الدخول في مايو ٢٠١٧.

وتطبيق إستراتيجية كبرى في الحرب الباردة يعود إلى تأثر الإستراتيجية السوفييتية بالآيدولوجية العالمية ـ الماركسية ـ التي ساهمت بصلابة عقائدية وعدم مرونة في التكتيك. وبالتالي فإن العقيدة الآيدولوجية الصلبة (الجامدة) للسياسة التي تحكم، قد تؤدي إلى فشل كبير في الإستراتيجية الكبرى للدولة، والمقصود هنا أنّ تمسّك الدولة بفكر معين دون مراعاة لتغير الظروف في البيئة المحلية أو العالمية، أي غياب البراغماتية، هو ما قد يؤدي أحياناً لعدم تحقيق الاستراتيجية أهدافها.[63] وهناك نقاش دائم حول قدرة صُنّاع السياسة على إبقاء سياساتهم بوحدة مع الإستراتيجية الكبرى للدولة، والإستراتيجية يجب أن تعمل كمُرشد للفعل باعتقاد البعض، لكن خلف ذلك يكمن جوهر الإستراتيجية أو التفكير الإستراتيجي والذي "يجب أن يكون براغماتياً" تبعاً لهذا الرأي.[64]

وجهة النظر المقابلة، تنتقد مقولة "وَهمْ" الإستراتيجية الكبرى، وأنها يجب أن تكون "براغماتية"، وتعالج الأمور بقاعدة كل حالة بحالتها أي بشكل منفصل أو منفرد. إنما يعتقدون بأن الإستراتيجية الكبرى لا بد منها لتساعد المسؤولين على فهم التعقيدات في السياسة وتأمين الموارد والإلتزامات بطريقة متناسبة، ويعترفون بأنها لا يجب أن تكون خارطة طريق مُفصّلة وإنما مجموعة من الأفكار الأساسية التي تُضفي التماسك الأساسي للسياسة وتُحَسّن الارتجال الذي لا بدّ منه بالشؤون العالمية. وبالتالي هي تنطوي على جهود مُسبقة لتحديد أهداف طويلة الأجل وجهود للرد على المفاجآت التي لا يُمكن تجنبها بطرق منسجمة مع هذه الأهداف. لذلك هُمْ يرفضون ببساطة تعامل الولايات المتحدة مع القضايا بمبدأ كل حالة على حدة، فالإستراتيجية تدور حول تركيز الجهود وتخصيص هادف للموارد الشحيحة، وبالتالي ضبط النظرة الإستراتيجية، حتى يتمكن صانعو السياسات من الحكم على الأهمية النسبية للقضايا، فيما لو كانت "جوهر" قلق أو تدخل "هامشي" كما يُسميه البعض. فتَجَنُّب التخطيط العقائدي واتباع اتجاه البراغماتية سيجعل الدول تسير حسب الأحداث ودون

(*) البراغماتية: النهج العملي، وهي حركة أمريكية في الفلسفة أسسها سي اس. بيرس ووليام جيمس، وتميزت أو برزت بمجال دراسة العقائد، ويُقصد بها أنّ معنى المفهوم يكمن في السعي لتفسيرها تبعاً لظروفها العملية، ووظيفة الفكر هو توجيه العمل، فيجب اختبار الحقيقة عن طريق العواقب العملية للاعتقاد في المقام الأول.

(*) بول كينيدي: أستاذ في التاريخ، ومدير الدراسات الأمنية الدولية في جامعة ييل، وزميل في برنامج برادي جونسون في الإستراتيجية الكبرى، ويتسق برامج محطة الفضاء الدولية بتمويل من مؤسسة سميث ريتشاردسون. وهو معروف دولياً لكتاباته والتعليقات على القضايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العالمية. للمزيد انظر:
Department of history, Yale University, Paul Kennedy, Accessed April 2017, http://bit.ly/2oFoMKv

([63]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 42-44

([64]) Ibid, 38-39

تحضير للأمور. قد لا تُقدم الإستراتيجية الكبرى إطار عمل يتصّف بالكمال، لكنها على الأقل توفر إطاراً للعمل.[65]

يعتقد هنري كسينجر، "أن أكثر المبادرات أهمية في السياسة الخارجية تقتضي إعداداً مضنياً، لكن نتائجها قد لا تظهر في شهور أو سنين". ويؤكد ذلك تيري ديبل*، حيث أن تلك النجاحات الإستراتيجية التي حققتها الولايات المتحدة على سبيل المثال في فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت جميعها جهوداً بذلتها على المدى الطويل إدارات متعددة وعلى يدي الحزبين معاً. ومن اللافت للنظر المجهود الأمريكي الذي امتد على مدى عقود من الزمن لاحتواء القوة السوفييتية، حيث بدأ في عهد الرئيس ترومان والعقيدة التي عُرِفت باسمه، ثم مبدأ أيزنهاور ثم مبدأ كارتر وعقيدة ريغان، ومروراً بسقوط جدار برلين وانتهاءً بانهيار دولة السوفييت. لكن هذا لا يعني أن كل واحدة من تلك الإدارات كانت لها الإستراتيجية نفسها في كل هذه القضايا أو أنّها طبّقتها بطريقة متشابهة، ففي مجال الاحتواء، على سبيل المثال، يرى جون غاديس* أن كل إدارة جاءت بعد سابقتها كان لها تطبيق وسياسات مختلفة للإستراتيجية، ومع أن الاستمرارية أمر جوهري في الإستراتيجية، الا أن القدرة على تغيير الطريقة التي يتم بها تطبيقها بما يراعي الظروف المحلية والدولية حين يلزم ذلك له أهميته الحيوية أيضاً، وذلك لكي لا تتعرض السياسة للتباطؤ وبالتالي الزوال.[66]

يتناول الاختلاف في الرأي حول الاستراتيجية جانبين: الأول، يرى أهمية لوجود إستراتيجية تضع رؤية ولو كانت عامة لكن واضحة، للكيفية التي ستحقق بها السياسات الغايات والأهداف المحلية والعالمية للدولة. والثاني، لا يرى أهمية لوجود الإستراتيجية، بل يدعمون فكرة اتباع الواقعية والبراغماتية التي قد تُبنى على أساس التعامل مع القضايا كل حالة على حدة، ومراعاة الظروف العالمية. يعكس هذا النقاش خلاف مشابه يحصل على العقيدة وهو ما يعتبر منطقياً حيث أنّ الاستراتيجية الكبرى هي إنعكاس للعقيدة وتعبير عنها؛

([65]) Hal Brands and Patrick Porter, "Why Grand Strategy Still Matters In A World Of Chaos," The National Interest, No. 140 , (Nov./Dec. 2015), http://bit.ly/2grpC9c, Accessed Dec. 30, 2015

(*) تيري ديبل (١٩٤٥-٢٠١٠): كان استاذ في استراتيجية الشؤون الخارجية في كلية الحرب الوطنية لاكثر من ٣ عقود، وينسب له الفضل في "نموذج ديبل" الذي يتحدث عن نموذج كل خطوة على حدة من أجل تطوير الاستراتيجيات الدبلوماسية، والتي ذكرها بكتابه الشهير "استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي". للمزيد انظر،
"Obituaries: Of Note", Washington post, Dec. 2010, http://wapo.st/2pijvp5 , Accessed on Feb. 2017

([66]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية،" ٤٦-٤٩

(*) جون غاديس: أستاذ في التاريخ في جامعة (Yale) الأمريكية، وهو عالم بارز في تاريخ الحرب الباردة، وحصل على وسام الوطنية للعلوم الانسانية في ٢٠٠٥، وقام بتأليف كتاب جورج ف. كينان: الحياة الامريكية الذي نال عنه جائزة في ٢٠١٢. للمزيد انظر،
Yuval ben-david, An Intreview with John Lewis Gaddis, The Politic, 13 Dec. 2012, http://bit.ly/2bVHIyS , Accessed on February 2016.

فالبعض يرى أن لا ضرورة لوجود عقيدة لأنّها تساهم في الثبات والإصرار على مواقف لا داعي لها، والرأي الآخر يؤيد وجودها بسبب الحاجة لفلسفة شاملة تزوّد الدولة بإطار فكري للتعامل مع الأزمات والطوارئ وهذا لا ينفي فكرة الواقعية أوالبراغماتية، فالدولة بحاجة لأن تدرس القضايا حسب ظروفها وتتعامل معها بالمرونة اللازمة لتحقيق الهدف العام للسياسة.

بالنهاية، بغض النظر عن اختلاف الآراء لكن يجدر الذكر هنا بأنّ الفرق الواضح بين الاستراتيجية والعقيدة يكمن في أمر مهم وهو أنّ الأولى تصدر غالبا مكتوبة ويتم التخطيط لها والتشاور بين إدارة الرئيس وصنّاع السياسة بخصوصها، أما العقيدة فهي مبادئ وفلسفة لا تصدر مكتوبة.

ومن المهم هنا تفسير السبب الذي يدعو الباحثين لاستخدام الواقعية والبراغماتية بنفس السياق، حيث يتمثّل مفهوم البراغماتية من الناحية الاصطلاحية حسب ما عرّفها جون ديوي* بأنّها "قاعدة إرجاع كل تفكير وكل الاعتبارات التأملية إلى نتائجها،"[67] ما يعني الحكم على الأفعال اعتماداً على نتائجها، وهو ما يقودنا للواقعية التي تربط التدخلات أو عدمها والقرارات بحسب احتمالية النجاح والعواقب المترتبة على الأفعال، ولذلك فدائما ما ترتبط الواقعية والبراغماتية ببعضهما حتى أنّ البعض أحياناً قد يستخدم المصطلحين كمترادفان في المعنى.

تُنسَب الواقعية للعديد من مؤسسي البراغماتية مثل تشارلز بيرس* وآبوت (Abbot)*.[68] وقد ذكر بيرس بأنّ البراغماتية صيغت في مراحلها الأخيرة تحت تأثير واقعية آبوت.[69] وهذا يؤكد الاختلاف بين المثالية والبراغماتية، حيث أنّ المثالية تنادي بالمبادئ وتدعو للتدخل أو القيام بفعل ما بغض النظر عن نتائجه وذلك لأنّها تنطلق من أهداف إنسانية ومبادئ محددة.

١-٢- د. الخيارات الاستراتيجية التي قد تستخدمها الدول مع معارضيها

(*) جون ديوي: (١٨٥٩-١٩٥٢) فيلسوف وعالم نفس امريكي ويعتبر من أوائل المؤسسين للفلسفة البراغماتية.

([67]) محمد جديدي، فلسفة الخبرة جون ديوي نموذجاً (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ١٨

(*) تشارلز بيرس: (١٨٣٩-١٩١٤) فيلسوف أمريكي، اتخذ وجهة فلسفية تحت تأثير كتابات شيلر، وشارك في تحرير عدد من المجلات المختصة في الفلسفة والمنطق، ويعتبر مؤسس البراغماتية.

(*) فرانسيس آبوت (Abbot): (١٨٣٦-١٩٠٣) فيلسوف ولاهوت أمريكي، سعى لأعادة بناء اللاهوت بما يتفق مع المنهج العلمي. في كتابه "التأليه العلمي" انتقد المذهب الفلسفي (Nominalism) وتتبعه من خلال كانط وغيره.

([68]) حامد خليل، المنطق البراجماتي عند تشارلز بيرس (دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر، ١٩٩٦) ، ٥٥

([69]) المصدر السابق، ١٩٧

تكون الإستراتيجية الكبرى سهلة بوجود عدو واضح كدولة ما لتوجيه الفكر الإستراتيجي لها، لكن حين تتحول أو تبتعد التهديدات عن هكذا أعداء، وتتجه نحو الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمنظمات الإرهابية اللامركزية والحرب الإلكترونية، فإنها تصبح أصعب.[70] الاستراتيجيات التالية، هي البدائل التي قد تستخدمها الدولة لكن فقط حين تتعامل مع معارضين أو أعداء على شكل دول وليس جهات فاعلة أو منظمات:

_ تخفيض النفقات (Retrenchment): تقليل الالتزامات والتكاليف الدولية والعسكرية للبلد. وهذا قد يحصل باقتطاع النفقات الدفاعية والإنسحاب من التزامات معينة مع الحلفاء، تخفيض النفقات الدولية. وقد تحصل خلال فترات الأزمات المالية والتقشف، أو في أعقاب الشعور بفرط التمدد، والتوسع العالمي. ويعتقد البعض أنّ هذه الاستراتيجية قد تدل على الضعف وانخفاض القوة للدولة وبالتالي فقد يقترب المنافسون أكثر مما يؤدي لصراع.

_ الاحتواء (Containment): تتضمن التوازن، تحديد الخطوط، خلق ثقل جيوسياسي حول محيط المعارض (المنافس)، عادة من خلال التزامات عسكرية للحلفاء ودعم دبلوماسي واقتصادي. هي إستراتيجية دفاعية تهدف لردع العدوان ومنع التوسع.

_ تغيير النظام (Regime Change Or Roll Back): إستراتيجية تهدف إلى الإطاحة بحكومة معادية واستبدالها بحكومة صديقة، ويتم استخدام كل الأدوات السياسية لتحقيق الهدف، وحين تنجح هذه الإستراتيجية فهي تزيل كل التهديد مرة واحدة، لكن حين تفشل فعواقبها خطيرة كما حصل مع الولايات المتحدة حين دعمت المعارضة الكوبية بخليج الخنازير لإسقاط نظام فيدل كاسترو.[71]

_ تسوية الخلافات (Accommodation): تنازلات من جانب أحادي في محاولة لتغيير وإشباع المطالب والنوايا والطموحات العدوانية لعدو محتمل، وأضرار هذه الإستراتيجية بأن العدو المحتمل يأخذ طلباته واحداً تلو الآخر ويبقى عدائياً ويفهم أن الطرف المقابل ضعيف وبالتالي سبب الصراع لا يزول.

_ الموازنة في الخارج (Offshore Balancing): البديل المفضّل للواقعيين، فعلى سبيل المثال، حين تتأكد الولايات المتحدة من عدم هيمنة أي طرف آخر على أوروبا أو آسيا أو الخليج الفارسي، وتجعل الآخرين يحملون العبء ويعتمدون على القوى المحلية لتحقيق التوازن. وتقوم الولايات المتحدة بتخفيض القوات البرية

([70]) Harry J. Kazianic, "America: A Super Power In Search Of A Grand Strategy, The National Interest, No. 141 (Jan./Feb 2016), http://bit.ly/1SpiHK4 , Accessed April 2016.

([71]) Dueck, "The Obama Doctrine, American," 15-18

وحجم الجيش وتعتمد على المزايا العسكرية النسبية في البحر والهواء، وتتجنب عمليات مكافحة التمرد أو التدخلات الخارجية الهامشية وتمتنع عن المشاريع العالمية، مما يعني مصاريف أقل. وحين تتراجع فإن القوى الأخرى لن ترى حاجة لتطوير أسلحة دمار شامل أو غيرها.

_ عدم التدخل (Non Intervention): تجنب أو تفكيك الإلتزامات الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وهي تتجاوز (تخفيض النفقات) ، وهذه الإستراتيجية توظف مبدأ العصا أوالجزرة لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد كانت هذه الإستراتيجية مثلاً الخط الأساسي للولايات المتحدة معظم تاريخها فيما يتعلق بأوروبا وآسيا، وحين تتبنّى الولايات المتحدة عدم التدخل، فهذا يعطي قوة وسلطة للأنظمة القمعية لتتابع طموحاتها الدولية وتسلبها قدرتها للتأثير بالصراعات المحتملة ما وراء البحار مما يُحفّز الحروب وعدم الاستقرار، ولذلك إستراتيجية عدم التدخل قد تكون الأكثر خطورة وتكلفة ومجازفة بين كل الإستراتيجيات.[72]

_ ضبط النفس (Restrainment): وضعها في ٢٠١٠ بمجلة أوربيس ويليام مارتل كإستراتيجية على الولايات المتحدة أن تستخدمها وهي إستراتيجية كبرى جديدة يفضلها بدلاً من سياسات تعزيز الديمقراطية أو الاستباق العسكري التي برأيه لم تعد تقدم إرشاداً مفيداً لصُنّاع السياسة في واشنطن، ويمكن تعريفها بأنّها: "سياسة خارجية الغرض الأساسي منها هو مواجهة القوى التي تقوِّض السلام والأمن الدوليين، بنفس الوقت الذي تقوِّض فيه التماسك للولايات المتحدة والتوجيه لسياساتها." ومن مبادئ الإستراتيجية الكبرى الجديدة التي وضعها يقترحها مارتل: أن على الولايات المتحدة ان تتصدّى للدول والمنظمات الأخرى من الأعمال التي تهدد مصالحها أو تعرقل السلام والأمن الدوليين، وهنا يقترح البعض تطبيق هذه الإستراتيجية مع الصين بمنعها من إستخدام قوتها العسكرية المتنامية للسيطرة على آسيا، وكذلك مع روسيا بتقييدها من إستخدام الغاز الطبيعي، والنفط أو قوتها العسكرية كسلاح ضد جيرانها بما في ذلك جورجيا، وأوكرانيا، وتطبيقها مع إيران التي تستهلك طاقة دبلوماسية كبيرة وجهود صُنّاع السياسة الأمريكية، والتصدّي لتطوير ونشر الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية.[73]

([72]) Ibid, 20-23

([73]) Kazianic, "America: A Super Power In Search Of A Grand Strategy,"

(*) ستيفن والت (١٩٥٥-الآن): أستاذ في الشؤون الدولية لروبرت ورينيه بيلفير، درّس سابقا في جامعة برينستون وشيكاغو، وهو باحث زائر في معهد بروكينغ، وكان مستشاراً لمعهد التحليل الدفاعي. للمزيد انظر،
Harvard Kennedy School, Stephen M. Walt, Accessed April 2017, http://bit.ly/2oFrMqm

(*) باري بوزان (١٩٤٦-الآن): عالم سياسة انجليزي، واستاذ دراسات دولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، تتمثل مشاركته في عدة مجالات منها الأمن. للمزيد انظر،
London School of Economics and Political Science, Barry Buzan, Accessed April 2017, http://goo.gl/cTY5j7

١-٢- ه. الإختلاف حول الخيارات الإستراتيجية (الولايات المتحدة مثالاً)

هناك نقاش مستمر في الولايات المتحدة حول مسألة التدخل، ما بين مؤيدين ومعارضين، لكن في الفترة الأخيرة وبالذات بعد فترة جورج بوش الابن (تولّى رئاسة الولايات المتحدة من ٢٠٠١-٢٠٠٨) التي تميزت بنشاط قوي على مستوى السياسة الخارجية، ازدادت الدعوات للتركيز على السياسة المحلية والتقليل من مستوى التدخلات الخارجية.

تنقسم الآراء في الأغلب حول استراتيجيات الولايات المتحدة مع معارضيها ما بين خيارين: الأول، الدعوة للتدخل في شؤون الدول الأخرى وهو ما قد يطلق عليه "الانخراط العميق" أو "هيمنة الليبرالية" والذي يعني استخدام الدولة لتهديدات الأمن القومي للتأثير على الرأي العام من أجل كسب التأييد للتدخل بأي مكان، والخيار الثاني هم المناصرين للتقشف أو تخفيض النفقات، ومن مؤيديه ستيفن والت* وباري بوزان* الذين يعتقدون بأنّ حرب فيتنام والعراق وأفغانستان هي عواقب لا مفر منها لإستراتيجية الإنخراط العميق، أي كانت السبب في تلك الحروب، لكن هذا لا يعني أنّهم يدعون لعدم التدخل نهائياً وإنّما يجب أن يكون التدخل محدوداً أو اتباع مجموعة أصغر من الالتزامات مع تقسيم منصف للعمل مع الحلفاء حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تستثمر أكثر على المستوى الداخلي أو المحلي. ويرى والت بأن "الإنخراط العميق" في الشرق الأوسط يُنتج سلوكاً قوياً موازناً له (سلوك مضاد) أي يُوَلّدُ عداءاً شديداً اتجاه الولايات المتحدة، كما حدث بالعراق أو البرنامج النووي الإيراني. معظم الخبراء الإستراتيجيين الذين يرفضون "الإنخراط العميق\الهيمنة الليبرالية" لا يدعون للعزلة، بل على العكس، هم يُفضلون استمرار إنخراط الولايات المتحدة وإن كان ذلك بطريقة أكثر تحفظاً وانتقائية للغاية، ومُستدامة من الناحية الإستراتيجية. وهم يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تسعى للحفاظ على توازنات مواتية للسلطة في المناطق الرئيسية، ولكنها ليست بحاجة لتقديم كل القوة العسكرية نفسها، وبالتأكيد يجب أن لا تحاول أن تسيطر على التطور السياسي في هذه المناطق بالقوة العسكرية، لأن هذا النهج سيحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأساسية بتكلفة مقبولة وستكون ملائمة أكثر للتوزيع الحالي للقوة.[74] وهو ما يتماشى مع الواقعية التي تدعو لاهتمام الدول بمصالحها بالدرجة الأولى.[75]

يعتقد البعض بأنّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد تكون ابتعدت عن الشعور بالمسؤولية العالمية والتي تساوي بين مصالحها الخاصة ومصالح الآخرين، وعادت باتجاه الدفاع عن مصالحها الوطنية الضيقة، وهذا

([74]) Stephen M. Walt, "More Or Less: The Debate On U.S Grand Strategy, Foreign Policy (January 2013), http://atfp.co/2gabxt0, Accessed may 2016

([75]) Walt, "International Relation: One World," 31

ما يُسمى أحياناً "الإنعزالية". لكن يرى آخرين بأن هذه الكلمة ليست هي المناسبة لوصف الوضع بوضوح، بل ربما يكون، "البحث عن الحياة الطبيعية"، ففي صميم القلق الأمريكي يوجد رغبة في التخلص من أعباء غير عادية من المسؤولية، وربما يكون هذا سبب التقشف، بينما يسعى الأمميون ـ الليبراليون ـ لدور واسع للولايات المتحدة بالعالم. ودعت جين كيركباتريك* في مقالة لها في سبتمبر ١٩٩٠ بعنوان "بلد طبيعي بوقت طبيعي"، لتعود الولايات المتحدة أمة طبيعية، بحيث تركز مرة أخرى على المصالح الوطنية لها، أي تقوم بحماية أراضيها وثروتها والحصول على السلع الضرورية والدفاع عن مواطنيها، ما يعني "الحالة الطبيعية للدول". كذلك بول كينيدي، حذّر من "التوسع الامبراطوري المفرط"، ولم يُبدِ تأييده بالالتزامات الأمريكية العالمية العسكرية واسعة الانتشار، ودعا الواقعيين إلى تراجع حاد بهذه الالتزامات بالخارج وسحب القوات من أوروبا وآسيا والعودة لما يُسمى "Offshore Balancing" الذي كان موجوداً في ١٩٢٠ و ١٩٣٠. ويعتقد أكثر من ٥٠% من الأمريكيين أن الولايات المتحدة يجب أن تهتّم بشؤونها الخاصة على الصعيد الدولي ـ حين تمّ طرح السؤال بعد حروب العراق وأفغانستان ـ وتترك الدول الأخرى تحصل على أفضل ما بوسعها من تلقاء نفسها، وهو أعلى رقم يتم تسجيله مُنذ أن طُرِح السؤال منذ 50 عاما، فهناك مثلاً رغبة أمريكية كبيرة (أكثر من ٥٠%) لعدم التدخل في أزمة أوكرانيا.[76]

هذا النقاش يتكرر دائماً في الولايات المتحدة عند تولّي أي رئيس أمريكي الحكم، وبالذات حين يسبقه رئيس كان نشطاً على مستوى السياسة الخارجية، فتبدأ الدعوة للتركيز على الشؤون المحلية والداخلية والانسحاب من الحروب اذا ما تزامن وجودها أيضاً، ما يؤثر على قرارات الرئيس بالسياسة الخارجية بالضرورة، وهذا الوضع يوضح الخلاف المستمر في الولايات المتحدة ما بين الانعزاليين والتدخليين الذي ينعكس على الاستراتيجيات التي ستستخدمها. وهو ما سيكون واضحاً في الفصول اللاحقة للدراسة.

١-٣. السياسة الخارجية.

يتم تعريف السياسة بشكل عام بأنها: "الأهداف العامة التي توجّه نشاطات علاقات دولة ما في تفاعلها مع الدول الأخرى." ويمكن وصفها بأنها "فن أو علم الحكومة." [77] لكن يختلف الباحثون في شؤون العلاقات

(*) جين كيركباتريك (١٩٢٦-٢٠٠٦): أول سفيرة للأمم المتحدة في إدارة رونالد ريغان وكانت تنتمي للفكر المحافظ الجديد، وساعدت في توجيه العمليات العسكرية والدبلوماسية الامريكية السرية من (١٩٨١-١٩٨٥)، وكانت أول امرأة تتولّى هذا المنصب. وعاد بوش الابن لاستدعاءها في ٢٠٠٣ للعمل كسفيرة في جنيف.

([76]) Robert Kagan, "Superpowers Don't Get To Retire: What our Tired Country Still Owes The World," New Republic 26 (2014). http://bit.ly/2fkkjsG , Accessed June, 2015

([77]) Martel, "Grand Strategy in Theory and Practice," 42-44

الدولية حول تعريف السياسة الخارجية، فلا يوجد تعريف موّحد لهذا المفهوم، لكن هناك من يرى بأنّ السياسة الخارجية هي "عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف لتحقيق غايات معينة،" ويعرّفها باتريك مورغان (دبلوماسي بريطاني) بأنّها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين." ومحمد السيد سليم* يعتقد بأن السياسة الخارجية هي "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي."[78]

تنقسم قرارات السياسة الخارجية بمعيار مستواها وأهميتها الى نوعين رئيسين من القرارات: القرارات الإستراتيجية والتي تمتلك أهمية خاصة على المدى البعيد؛ لذلك يتّخذها بالعادة رئيس الدولة، ومن أمثلتها الدخول كطرف في تحالف خارجي، أو قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة ما. والقرارات التكتيكية التي تحاول توفير الإمكانات التي يتطلّبها وفاء الدولة بالتزام خارجي معين، مثل القرارات الخاصّة بإعادة ترتيب الأوضاع الناتجة عن تنفيذ بعض التدابير العقابية ضد دولة خارجية معينة. وهناك عناصر للبيئة الداخلية تؤثر في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية مثل: طبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة، ودور القيادة السياسية، ودور جماعات المصالح في الدولة، وعامل الاحتياجات القومية، وتأثير الرأي العام على صنع السياسة الخارجية، وتأثير العوامل التنظيمية والإجرائية، وأبعاد دور الدولة في السياسة الدولية. أمّا عناصر البيئة الدولية التي تؤثر في قرارات السياسة الخارجية فهي: ما يجري داخل الوحدات الفاعلة في النظام السياسي الدولي، وما تتمتع به أجهزة النظام الدولي ومؤسساته من سلطات وصلاحيات.[79]

في الأسطر التالية سيجري عرض مجموعة مما أُطلِقَ عليه عقائد رئاسية في الولايات المتحدة، مع توضيح الفرق بينها وبين المفاهيم الأخرى وهي الإستراتيجية الكبرى والسياسة الخارجية التي قد تتداخل في بعض الأحيان، ثمّ سيتم التطرّق لأمثلة على المبادئ التي لم تتطور لتصبح عقيدة شاملة، وعند قراءة هذه الجزئية سيتضح أكثر من خلال التفاصيل التي سيتم ذكرها، كيف أنّ عدة رؤساء أسسوا لمواقف أو مبادئ سياسية، وليس عقائد في بعض الأحيان.

(*) محمد السيد سليم (توفي في ٢٠١٦): أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة، قام بالتدريس في جامعة القاهرة والجامعة الامريكية في مصر، وجامعات أخرى بدول الخليج، يتركز اهتمامه على العلاقات الدولية، والتركيز بشكل خاص على تحليل السياسة الخارجية والدراسات الآسيوية. للمزيد انظر،
محمد السيد سليم، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، http://bit.ly/2qDfS0J ، تم الدخول في ابريل ٢٠١٧.

([78]) فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣)، ٢١١-٢١٤

([79]) المصدر السابق، ٢١٧-٢٣٣

١-٤. أمثلة على العقائد الرئاسية.

تميزت عقائد الرؤساء ترومان وريغان وبوش الإبن بوجود فلسفة كاملة ومجموعة من الأفكار والمبادئ التي تشكّل نسقاً بطريقة ما، وأنتجت هذه الفلسفة سياسات وإستراتيجيات متعددة تتعلّق بكيفية التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، اتبعها الرؤساء خلال فترة حكمهم، والعديد من هذه المبادئ التي تضمنتها العقائد استمرّ وجوده وتطبيقه لفترات طويلة، وكانت فترة حكم كل من هؤلاء الرؤساء تشكّل علامة فارقة في التاريخ السياسي الأمريكي، وتزامنت مع أحداث عالمية بقيت عالقة في الأذهان، بدءاً بترومان وسياسة الاحتواء التي استمرت خلال الحرب الباردة حتى إنهار الاتحاد السوفييتي وانتهى عصر ثنائية القطبية بفترة ريغان، وصولاً إلى بوش الإبن الذي غيّرت أحداث ١١ سبتمبر من توجهاته في السياسة الخارجية بشكل كامل، والتي أثرت على العديد من دول العالم، وتردد مصطلح العقيدة بفترته بدرجة كبيرة، في محاولة لفهم الإستراتيجيات والسياسات التي أنتجتها. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّنا لا نتتبع العقيدة وما تتضمنّه من أفكار لنطابقه مع الفِعل والممارسات بحذافيرها، لأنّه ما بين فلسفة العقيدة وما ينتج عنها من سياسات هناك عملية بيروقراطية يدخل فيها العديد من الأطراف إضافة إلى الرئيس كتأثير أفراد إدارته والكونغرس والإعلام وغيرها، إلى أن يتم اتخاذ القرار النهائي، ولكن بالضرورة سيكون هناك إنسجام ما بين فلسفة العقيدة وما يحدث خلال فترة الرئيس بمعظم السياسات، وما يحصل على أرض الواقع.

١-٤- أ. عقيدة ترومان.

الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة، هاري س. ترومان والذي تولّى الحكم من ١٩٤٥-١٩٥٣، وكانت مرحلته من أهم المراحل في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة لأنّها جاءت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث غدت الولايات المتحدة أحد الأقطاب في عالم ثنائي القطبية؛ لذلك ركز الباحثون على دراسته أكثر من غيره من الرؤساء المعاصرين. وحين جاء دوايت آيزنهاور للرئاسة في ١٩٥٣، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت "قوة عالمية" مع مصالح عالمية، وتؤدي دوراً مركزياً ومستمراً في الشؤون الدولية، وهذا ما يعتبر الإنجاز المركزي للإستراتيجية الكبرى لترومان.[80] يكمن جوهر أو أساس الإستراتيجية الكبرى بشكل عام في السياسة باعتقاد بول كينيدي،[81] ووضّح ريتشارد ك. بيتس العلاقة بينهما بشكل أبسط، بالنظر إلى الإستراتيجية وكأنّها المدخلات في العملية السياسية، والسياسة هي المخرجات.[82] فعلى سبيل المثال،

([80]) Martel, "Grand Strategy in theory and practice," 247

([81]) Ibid, 42-44

([82]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي"، 41-43

أنتجت الإستراتيجية الكبرى لترومان التي تأسست بناءً على عقيدته، استراتيجيات متعددة "كالاحتواء" والتي بدورها كانت العنوان الرئيسي للسياسة الخارجية لإدارته تجاه الإتحاد السوفييتي.[83]

بدأت عقيدة ترومان تتبلور بعد التطورات التي حدثت في الحرب المدنية اليونانية (١٩٤٣-١٩٤٧). وينسبها الباحثون غالباً لخطابه بالكونغرس في ١٩٤٧\٣\١٢، حين صرّح بالمبادئ التي أصبحت كمبادئ إرشادية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة لأربعين سنة لاحقة. وقد أوجز البعض الجوهر الأساسي لعقيدة ترومان بعبارة مفادها: "أؤمن بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تدعم الناس الأحرار الذين يقاومون محاولات الإستبعاد من قبل الأقليات المسلحة أو الضغوطات الخارجية."[84] وتعتبر عقيدة ترومان إعادة تعريف لدور الولايات المتحدة الأكثر نشاطاً، وهو دور تمّ تعريفه وممارسته عن طريق العلاقات مع الحلفاء والشركاء الذين أرادوا منع التوسع الشيوعي، فاعتمدت بنجاحها على الشركاء الذين ينوون ولديهم القدرة على مقاومة التوسع الشيوعي، وكان اليونان وتركيا هؤلاء الشركاء المعتمدين.[85] فطلب ترومان من الكونغرس مساعدات لهاتين الدولتين، والذي وافق عليها، ثم أصبحت هذه المساعدات نموذجاً للمساعدات لدول متعددة خلال الحرب الباردة.[86] وتندرج مساعدة المجتمعات للتحرر من الاستبعاد تحت مبادئ المثالية التي تدعو لنشر الديمقراطية، وتحقيق الرفاهية لهم، كأحد أهم أهدافها.

كان جورج كينان صاحب الفكرة لاستراتيجية "الاحتواء،" وكان يعتقد بأنّ التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي لم يكن بسبب نقص في التواصل أو سوء الفهم، وإنما اختلاف في الآيدولوجية، ولذلك فالدبلوماسية باعتقاد كينان لم تكن الطريقة الأنسب للتعامل مع توسّع السوفييت وإنما الإحتواء؛[87] لأنّ إطار الصراع معهم يتمثّل في النطاق السياسي والآيدولوجي أكثر من النطاق العسكري، والفهم الأساسي لاحتواء السوفييت يكمن بمبدأين: أولاً، إنّ "القوة هي الشيء الوحيد الذي يفهمه الروس،" ولكنه لم يقل بأنّها الوسيلة الوحيدة. ثانياً، آمن كينان بأن الولايات المتحدة يجب أن تعزز نظرة إيجابية عن نفسها للعالم، وهذا ما يشير "للوجه الثاني للقوة" التي تحدث عنها جوزيف ناي وهي القوة الناعمة، التي تعني ـ جعل الآخرين

(83) Michael Grillo, “Harry S. Truman and The Legacy of Containment, “In Presidential Doctrines, Ed. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo (New York: Nova History Publications, 2003), 46-47

(84) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”100-101

(85) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,” 251

(86) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”102

(87) Grillo, Harry S. Truman and The Legacy of Containment,” In presidential doctrines,” 46-47

يريدون ما تريد - عن طريق وضع جدول أعمال لاجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وترتكز القوة الناعمة على القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين ودفعهم لتبنّي القيم الخاصة بهذا المجتمع، وذلك عن طريق الاقناع، وليس باستخدام التهديد والتخويف.[88] وهنا تلتقي السياسة المحلية والخارجية، أي يجب عمل إصلاحات داخلية (محلية) في الولايات المتحدة لكسب وتحسين ثقة الشعب الأمريكي، الأمر الذي سينعكس للخارج. وكان كينان من المهندسين الكبار لخطة مارشال* والتي كانت إحدى السياسات لاحتواء السوفييت، وهنا يبرز الدور المركزي لكينان في صياغة وتطبيق الإستراتيجية الكبرى،[89] لكن بالنهاية ترومان هو من تبنّاها وسمح بتطبيقها لأنّها انسجمت مع فلسفته وفكره العقائدي. وربما ساعده على ذلك وجود فائض بالموارد والقوة يسمح بتطبيقها بالذات بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية منتصرة تبعه تغير مكانتها بالعالم.

طوّرت عقيدة ترومان خطة مارشال، من بين إستراتيجيات وسياسات أخرى، وخطوط أو حدود الإستراتيجية الكبرى إرتكزت على روابط قوية مع الحلفاء (الذين هم ضد الشيوعية) والذي شَكّل الأساس لتطبيق الاحتواء خلال العقود اللاحقة. وبدا دعم الدول من أجل الديمقراطية والحرية بالإضافة لدور الولايات المتحدة باعتبارها قوة استثنائية تدافع عن المظلومين، وكأنه ميراث مستمر لترومان، فطوّر الرؤساء الذين جاءوا من بعده السياسة الخارجية الخاصة بهم على الأسس التي وضعها، واستمر هذا حتى سقوط الإتحاد السوفييتي في ١٩٩١.[90] وحتى بعد إنتهاء الحرب الباردة فلا زالت مبادئ عقيدة ترومان تُعتبر خطوط إرشادية لسياسة الأمن للولايات المتحدة؛ فمثلاً جورج دبليو بوش الابن أشار لعقيدة ترومان في خطابه على متن حاملة طائرات أبراهام لينكولن في مايو ٢٠٠٣ حين أعلن أنّ الحرب مع العراق انتهت.[91] وهكذا عقيدة ترومان، باستراتيجياتها وسياساتها المتعددة كنشاطات بناء الأمة، وتنظيمها للحلفاء، ودعوتها لتغيير النظام، والتفوق

([88]) جوزيف س. ناي، ترجمة: محمد البجيرمي، "القوة الناعمة،" الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ٢٤-٢٦

([89]) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,” 249

(*) خطة مارشال: هي برنامج شامل تمّ تأسيسه من أجل إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أشار به وزير الخارجية آنذاك جورج مارشال في ١٩٤٧، نتيجة لقلقه من التوسع السوفييتي والتدهور السريع للاقتصاد الاوروبي خلال (١٩٤٦-١٩٤٧)، ووافق عليه الكونغرس في ١٩٤٨. للمزيد انظر،
Department of State, Office of the Historian, Marshall Plan, Accessed (6th April 2017), http://bit.ly/1A4bO5t

([90]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 254

([91]) Meiertons, “The Doctrines of US Security Policy,”101-103

العسكري، واللجوء للحرب المحدودة ضد (المتمردين) الاحتجاجات المسلحة، تنبأت بعقيدة جورج دبليو بوش الابن المعاصرة ضد الإرهاب الدولي، بحسب اعتقاد البعض.[92]

بالنسبة لوصفات السياسة، فالتشابه الموجود بين ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) وجورج دبليو بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) هي المساعدات الإقتصادية أولاً؛ فإستراتيجية الأمن القومي لبوش الابن تعرض المساعدات الإقتصادية كحافز لتبنّي القيم الأمريكية للديمقراطية، والليبرالية الإقتصادية وحقوق الانسان، وهذه الإستراتيجية أصبحت قاعدة متبعة للسياسة الخارجية للولايات. كذلك، رؤية ترومان للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تتحمل المسؤولية لتأمين الحرية والعدالة للذين لا يملكونها، وهذه العقلية واضحة أيضاً في إستراتيجية الأمن القومي لبوش.[93] البعد التاريخي بين عقيدة ترومان وعقيدة بوش ليست بتلك الكبيرة، فخطط ترومان لاحتواء الشيوعية لا تشبه كثيراً "استباق" الإرهاب، لكن التكتيكات لكل منهما كانت مماثلة.[94] بوش وترومان وخطابهما عن أن العالم ينقسم لقسمين، ومجيء خطابهما بعد صدمة، بالنسبة لبوش أحداث ١١ سبتمبر، وبالنسبة لترومان الانحطاط الاقتصادي، وحرب عالمية وتآكل بنية الولايات المتحدة، كل هذه كانت نقاط مشتركة بينهما.[95] وتندرج العديد من النقاط المشتركة بين هذين الرئيسين في حدود المثالية التي تدعو لنشر الديمقراطيات البرلمانية وتحقيق الرفاهية للمجتمعات ومساعدتهم على نيل الحرية.

اعتبر رئيس لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية (Senator Vandenberg) بأن عقيدة ترومان هي المرتكز الأكثر أهمية لسياسة الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو، إلى أنّ عقيدة ترومان حددت نطاق آيدولوجي وليس نطاق جغرافي كمبدأ مونرو، فقد كان ترومان عالمياً بدعمه كل من يعارض الفكر والآيدولوجية الشيوعية، ويتبنّى القيم والمبادئ التي تدعو للعدالة والحرية .[96]

تتجلّى أهمية عقيدة ترومان في كونها وضعت الأساس لمواجهة الاتحاد السوفييتي، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية في عالم ثنائي القطبية. وقد استمرت الاستراتيجيات والسياسات التي صدرت عنها لسنوات طويلة خلال الحرب الباردة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شكل ممارستها ربما اختلف من رئيس لآخر

([92]) Dennis Merrill, "The Truman Doctrine: Containing Communism and Modernity," Presidential Studies Quarterly, Vol. 36, No. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006)," 27

([93]) Grillo, Harry S. Truman and The Legacy of Containment," In presidential doctrines, 50-54

([94]) Merrill, "The Truman Doctrine: Containing Communism," 29

([95]) Ibid, 34

([96]) Meiertons, "The Doctrines of US security policy,"103

تبعاً لتغير الظروف، بالأخص استراتيجية الاحتواء، وخطة مارشال. ومعظم الباحثين يميلون لإسناد العقيدة لخطاب ترومان بالكونغرس، وهو ما قد يبدو صحيحاً للعديد منهم، حيث أنّ الرئيس يتطرّق بالعادة لاستراتيجياته وتصوراته في الخطابات، إلّا أنّ هذا الفهم يبقى ناقصاً، إنطلاقاً من كون العقيدة فلسفة كاملة لا يمكن إيجازها ببعض الكلمات والجمل، مع أنّها قد تعكس فهماً لا بأس به للعقيدة أحياناً.

١-٤-ب. عقيدة ريغان.

تزامن انتهاء رئاسة جيمس كارتر بأزمات إقتصادية ساهمت في بروز تيارات آيديولوجية معينة، خاصة تلك التي تطرح أفكاراً محافظة ويمينية. في ١٩٨٠ ساهمت هذه التيارات بنجاح رونالد ريغان المرشح الجمهوري المعروف بأفكاره المحافظة، والتيار الأساسي الذي لعب دوراً مهماً تلك الفترة هو تيار المحافظين الجدد، الذي يتشكّل من مجموعة من المثقفين يتركزون غالباً شرق الولايات المتحدة، ومعظمهم من اليهود الأمريكيين والإيرلنديين الذين نشأوا في نيويورك في الثلاثينيات بأوساط فقيرة. وكانوا يسعون لعودة السلطة إلى المجتمع الأمريكي لاعتقادهم بأنّه يعاني من فائض في الديمقراطية، أما على مستوى السياسة الخارجية فهم يؤمنون بأنّ التوسع السوفييتي هو الخطر الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة، وطالبوا باستراتيجية عسكرية شاملة لمواجهتهم على الصعيد العالمي. أمّا على الصعيد الاقتصادي الداخلي، فيطالبون بخفض الضرائب والنفقات الحكومية. شكّل هذا التيار الدعم الآيديولوجي لرونالد ريغان، أما الدعم المادي فكان من التيار المعروف ب "اليمين الجديد" الذي شكل شبكة من المنظمات اليمينية منذ عام ١٩٧٤ للعمل داخل الكونغرس وخارجه من أجل الدفاع عن كل القضايا "المحافظة" كالتجارة الحرة.[97]

اعتبر المؤرخون الرئيس الأربعين للولايات المتحدة، رونالد ريغان والذي تولّى الحكم من ١٩٨١-١٩٨٩، من أنجح الرؤساء الأمريكيين، واستمرّ الجدل حول دوره والسياسات التي جاء بها ومواجهته للاتحاد السوفييتي في إنهاء الحرب الباردة بالطريقة التي انتهت بها، ويستمد هذا النقاش مادته من الفلسفة التي جاء بها ريغان إلى الحكم، والبرنامج المحافظ الذي خاض به انتخابات الرئاسة وجسّد به موجة المحافظة الجديدة،[98] والذي تميّز بنظرته للاتحاد الاتحاد السوفييتي على أنه "إمبراطورية الشر."[99]

([97]) نهى تادرس، "إدارة ريغان مشروع يميني لاستعادة عظمة اميركا،" *الفكر الاستراتيجي العربي* 1، عدد 1 (يوليو 1981): ٢٩١-٢٩٣

([98]) السيد أمين شلبي، "هل كان رونالد ريجان مسئولا عن نهاية الحرب الباردة؟ "، *مجلة السياسة الدولية* ٣٩، عدد ١٥٨ (٢٠٠٤)، ٥٤.

([99]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٥٩-٦٠.

ألقى ريغان خطاب (State of the union address) في ١٩٨٥، وهو الخطاب الذي نُسِبَت له عقيدته لاحقاً، وتحدث فيه بشكل أساسي عن إلتزام الولايات المتحدة بوعودها مع الجماعات التي تقاوم ضدّ الشيوعية.[100] وكان كاتب العمود المحافظ تشارلز كروثامر* أول من صاغ أو بدأ بالحديث عن "عقيدة ريغان" بعدة مقالات نسبة إلى ذلك الخطاب، وتبعه تصريحات عديدة تعكس عقيدته والتي تعّهد بها الدفاع عمَّن يحاولون إنقاذ حياتهم من السوفييت، من أفغانستان حتى نيكاراغوا. تبنّت الحكومة الأمريكية مصطلح "عقيدة ريغان،" بعد أن صاغه كروثامر، بشكل خاص من قبل سفيرة الولايات المتحدة للأمم المتحدة جين كيرباتريك. الرئيس ريغان نفسه لم يستخدم المصطلح بداية، لكنّه تبنّى التسمية لمبادئه للسياسة الخارجية لاحقاً. وكذلك استُخدم مصطلح "عقيدة ريغان" من قبل الباحثين والكُتّاب ليصفوا المبادئ المُتصَورة من قِبَلهم كصفات مميزة لممارسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة إدارة ريغان.[101] لكن ما قاله ريغان في خطابه كرّره عدة مرات سابقة: بأن الحركات المناهضة للشيوعية تستحق أن تدعمها الولايات المتحدة، وهذه الفكرة شكّلت تفكيره منذ بداية رئاسته، وتوسّعت لاحقاً لتنتج استراتيجيات وسياسات متعددة، وأصبحت "عقيدة ريغان" مصطلحاً شائعاً بالاضافة إلى أنّ الرئيس ذكرها مرتين في التصريحات العلنية، وربطها هو ومسؤولي إدارته بهدف نشر وترويج الديمقراطية جزئياً، إضافة إلى الهدف الأساسي وهو مواجهة الشيوعية.[102] وخلافاً للعقائد الأخرى، فإن إعلان عقيدة ريغان بشكل عام لا يعتبر رد فعل لحدث سياسي وحيد، بل جاءت بهدف عَكس خسارة قوة عامة متصورة، له علاقة بالاتحاد السوفييتي وهو ما تمّ التعبير عنه بسلسلة من الأحداث المنفردة.[103]

اتّبع ريغان شكل من أشكال الاحتواء وهو "Roll Back،" - إستراتيجية تهدف إلى الإطاحة بحكومة معادية واستبدالها بحكومة صديقة، ويتم استخدام كل الأدوات السياسية لتحقيق الهدف - وبهذا يكون قد اختلف بشكل كبير عن كارتر وسياساته التي أكدّت على الدور المركزي لحقوق الانسان، وكان هدف ريغان هو الفوز

(100) Chester Pach, “The Reagan Doctrine: Principle, Pragmatism, and Policy,” Presidential Studies Quarterly, Vol. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006),75

(101) Meiertons, “The Doctrines of US Security Policy,”155-156

(*) تشارلز كروثامر: معلّق سياسي ومؤلف أمريكي، وعضو مساهم في التقارير الخاصة لقناة فوكس الاخبارية، وكان عضو أسبوعي لبرنامج تلفزيوني إخباري داخل واشنطن منذ ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٣. وهو كاتب عمود صحفي ينشر في أكثر من ٤٠٠ مجلة وصحيفة. للمزيد انظر، Charles Krauthammer Biography, Odssf, June 2016, http://bit.ly/2o7yV0Z , Accessed Feb 2017.

(102) Pach, “The Reagan Doctrine: Principle,” 77-78

(103) Meiertons, “The Doctrines of US Security Policy,”155

بـالحرب ضـد الاتحـاد السـوفييتي أكثـر مـن إدارتهـا.[104] كـان دحـر الشـيوعية (Roll Back) هـدفاً مهمـاً فـي إستراتيجية الاحتواء للولايات المتحدة منذ بداية الحرب الباردة، منذ هاري ترومان، لكن الفرق أن ريغان عبر عـن ذلـك بعلانيـة عكـس ترومـان وآيزنهـاور. مـع ذلـك، تعتبـر عقيـدة ريغـان كأسـاس للاسـتراتيجية التـي تـمّ استخدامها للتعامل مع التوسع السوفييتي، والتي كانت نسخة مُعدّلة من الأشكال القديمة للاحتواء.[105] فصـاغ ريغـان إسـتراتيجية إدارتـه فـي قـرار الأمـن القـومي (NSDD_32) بنـاء علـى عقيدتـه، وحـدد فـي الاسـتراتيجية "الأهداف العالمية" والتي ستعكس المبادئ الأساسية للإستراتيجية الكبرى لريغان وتقود سياسة الأمن القومي. العديد من المبادئ في (NSDD_32) هي ذات أهمية خاصة في تطور الإستراتيجية الكبرى لريغان: "الاحتواء وعكس توسع السوفييت ووجودهم العسكري في العالم، ومعادلة (إحباط) جهود الإتحاد السوفييتي لزيادة تأثيرها من خلال الدبلوماسية والضغوط الإقتصادية والأفعال السياسية.[106]

يتواجد الرئيس في بيئة معقدة وتتأثر بصنّاع سياسة مختلفين، فهناك فرصة كبيرة للفاعلين من مواقع متعددة في بيروقراطية السياسة الخارجية والكونغرس للتأثير على السياسة الخارجية. ومن الصعب إيجاد الصلة بين السياسة التي تنشأ وتعقبها أو ربطها باعتقادات الأشخاص، لأن هناك عملية مساومة وتسوية تجري بين الفرع التنفيذي والتشريعي على هذه السياسات. عقيدة ريغان كانت لريغان بمعنى، أنّ الرؤية الإستراتيجية للرئيس كانت من تأسيسه، فهو من اختار المسؤولين الأساسيين على المستويات العليا الذين تشاركوا بنظرته وبشكل مباشر أنتجوا المبادرة. ريغان اتخذ بعض القرارات الأساسية، لكن مع ذلك بيروقراطية السياسة الخارجية والكونغرس كانا مهمين بشكل أساسي بكل حالة. فمثلا: بينما دفع مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ويليام كاسي والكونغرس من أجل توسيع المساعدات للمتمردين في أفغانستان وهو ما شكّل النسخة الأولية لعقيدة ريغان، أجزاء أخرى من البيروقراطية عارضوا هذا الرأي. بالتالي، فكل مسؤول رفيع المستوى سيضع سياسة نيابة عن قسمه.[107] وبالتالي فإنّ الإستراتيجيات والسياسات نشأت من آيدولوجية الرئيس ريغان والمسؤولين الأساسيين بإدارته، والتي فسّرت التطورات الدولية. وهناك سمة بارزة بفريق ريغان وهي نقاؤه الآيدولوجي، فقد تمّ طرد العديد من الموظفين لفشلهم بالوصول إلى معيار الرئيس الآيدولوجي، الذي أرشد

([104]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 289

([105]) Pach, “The Reagan Doctrine: Principle,” 78

([106]) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,” 290

([107]) James M. Scott, “Reagan’s Doctrine? The formulation of an American Foreign Policy Strategy,” Presidential Studies Quarterly, Vol. 26, No. 4, Intricacies of U.S Foreign Policy (Fall, 1996),” 1057-1058

ووجّه محاولة الإدارة لبلورة العقيدة وبالتالي صياغة إستراتيجية للاستجابة لتفسيرها للتطورات الدولية في تلك الفترة.[108]

كانت عقيدة ريغان غير محدودة في وعدها لدعم حركات التمرد المناهضة للشيوعية.[109] وهو ما يشبه ترومان من حيث نظرته التي كانت موجهة للعالم وليس لمنطقة واحدة فقط (العالمية)، ما يشمل العالم الثالث وحلفاء الولايات المتحدة هناك، بالإضافة إلى تشجيعهم للديمقراطية داخل البلدان والمساعدة على تغيير سياسي فيها.[110]

لم تضمن عقيدة ريغان معاملة متساوية أو مساعدة مشابهة "لمقاتلي الحرية" وهي الحركات المناهضة للشيوعية والتي حاربت للتخلص من سيطرة الاتحاد السوفييتي على مناطقهم.[111] واختلف البعض بخصوص تطبيقها بكل حالة، على الرغم من ذلك، تمّ التخلي عن مساعدة بعض الدول مثل اثيوبيا وموزمبيق، لكن تمّ تطبيق العقيدة بالكامل في أفغانستان. مؤلفو الإستراتيجية من الإدارة، عزموا على نهج شامل لكل الحالات، لكن السياسة الأمريكية الفعلية كانت تتطور بطريقة محدودة، وهذا يشير بوضوح أنّه بعيداً عن "العقيدة" العالمية، فإنّه تمّ اعتبار المبادرة على أساس كل حالة على حدة؛ بسبب الإختلاف على الأهداف. وأكدّ ويليام شنايدر (وكيل وزارة الدولة لشؤون المساعدات الأمنية) بأنّ أي قرار للجوء لعقيدة ريغان تجاه أي دولة محددة أو تمرد سيتم "معالجته بسياقه التاريخي والسياسي الخاص." وكذلك أشار مسؤول آخر بأنّ "طبيعة ومدى الدعم الأمريكي بالضرورة ستختلف من حالة لحالة." ولم يكن مؤلفي الإستراتيجيات التي نشأت عن العقيدة ناجحين في تطبيقها حسب مفاهيمهم؛ بدلاً من ذلك، العديد من صنّاع القرار عكسوا الإستراتيجية الأصلية ووضعوها كنهج محدد كل حالة على حدة، والذي اعتمد على أدوات أخرى للسياسة الخارجية، ما يتضمن الدبلوماسية والإغراءات، وكان للكونغرس دور في تشكيل وتطبيق السياسة.[112]

([108]) Ibid, 1047-1048

([109]) H. W. Brands, “Presidential Doctrines: An Introduction,” Presidential Studies Quarterly, Vol. 36, No. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006), 2

([110]) Scott, “Reagan’s Doctrine? The Formulation,” 1049

([111]) Pach, “The Reagan Doctrine: principle,” 87

([112]) Scott, “Reagan’s Doctrine? The Formulation,”1053-1056

الإستراتيجية الكبرى حين تكون شاملة واضحة المعالم تستطيع أن توفّر إطاراً تفسيرياً يخبر الجميع بمن فيهم مسؤولي السياسة الخارجية أنفسهم، كيفية فهم سلوك الإدارة وتحويلها إلى سياسات.[113] وعدم وجود إستراتيجية كبرى متماسكة للدولة، يجعلها مع الوقت تعاني من سياسة خارجية مشوشة أو فوضوية، والذي يؤدي بدوره لسياسات مربكة أحياناً.[114] كانت عقيدة ريغان عبارة عن مصطلح مناسب لفكرة واضحة وبسيطة إحتضنها الرئيس، لكن السياسات والإستراتيجيات التي بدأ مسؤولو الإدارة بوضعها بناءً على هذه العقيدة التي ترتكز على فكرة دعم الحركات المناهضة للشيوعية كانت معقدة ومثيرة للجدل.[115] ويمكن القول بأنه، بعد رئاسة ريغان، تم تبرير أو الدفاع عن عقيدته بانهيار الإتحاد السوفييتي وحلفاءه في الكتلة الشرقية، وانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة.[116] وقد أدى انتخاب ريغان لتحول كبير في إستراتيجية الأمن الوطني للولايات المتحدة، فالمضمون لم يعد مجرد الاحتواء، وإنّما نادت عقيدة ريغان لمساعدات أجنبية في محاولة لاحتواء الشيوعية في أي مكان تجذرت فيه وهو ما يشبه رغبة جورج دبليو بوش الابن بإنهاء ليس فقط المنظمات الإرهابية؛ وإنّما الأنظمة التي تدعمهم، فكلاهما صمما إستراتيجيات أمن وطني لإنهاء التهديد أكثر من مجرد تقليصهم، وكلا الرئيسين نشرا رؤيتهم لدور الولايات المتحدة بالشؤون العالمية بوثائق تسمى إستراتيجية الأمن القومي، فريغان نشرها في يناير ١٩٨٨ قرب إنتهاء حكمه، أما بوش فنشرها في سبتمبر ٢٠٠١، أي بعد سنة من أحداث ٩\١١، خلال نصف مدته الأولى.[117] وكلاهما كان محاطاً بفكر المحافظين الجدد وفلسفتهم.

تكمن أهمية عقيدة ريغان بأنّها تزامنت مع إنهيار الاتحاد السوفييتي، والذي ينسبه العديد من الباحثين لاستراتيجياته وسياساته تلك الفترة، رغم الخلاف الذي يدور بهذا الشأن، لكن لا شك، كان لريغان دور مهم؛ فهو قد أكمل نهج ترومان باحتواء السوفييت لكن بطريقته وتصوره الخاص، ترافق مع ذلك تأثير المحافظين الجدد في إدارته وفكرهم وفلسفتهم التي تميّزت بظهورها تلك الفترة. ومن الضروري التأكيد بأنّ الرئيس لا يُشترط أن يتحدث عن عقيدته ويذكرها بكل وضوح، فأحياناً قد لا ترد في أي خطاب أو تصريح له، وهذا لا

(113) Daniel W. Drezner, "Does Obama have a grand strategy? Why we need doctrines in uncertain times," Foreign Affairs, Vol. 90, No. 4 (July\August, 2011)

(114) Martel, "Grand Strategy in Theory and Practice," 5

(115) Pach, "the Reagan doctrine: principle," 76-80

(116) Mark warner, "The Axis and the Empire: Fighting evil in the Reagan and Bush administrations," in "presidential doctrines," Ed. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo (New York: Nova History Publications, 2003), 96

(117) Ibid, 98-99

ينفي وجودها، لأنّها عبارة عن فكر يكون واضحاً اذا ما نظرنا لسياسات الرئيس بشكل مترابط، وكذلك لا ينفي وجود العقيدة أي استثناء في عدم تطبيقها على أرض الواقع بحالة من الحالات، فما بين العقيدة كفكر وفلسفة وما يصدر عنها من سياسات هناك سلسلة تنظيمية تمرّ بها إلى أن يتم التنفيذ على أرض الواقع وظروف يجب مراعاتها في كل حالة.

لا بد للإشارة هنا إلى أنّ ريغان لم يقصد أبدا أن يُعلن ما أصبح لاحقا معروف كعقيدة له، وإنّما كان الصحفي تشارلز كروثامر هو من أطلق هذا المصطلح أول مرة، ثم بدأت وسائل الاعلام باستخدامه. حتى أن أحد مساعدي ريغان في مجلس الأمن القومي قال مرة حين سُئل عن العقيدة: "ذلك كان شيئاً أنتم في الاعلام تحدثتم عنه، ولم تكن عبارة نحن استخدمناها."[118]

١-٤- ج. عقيدة جورج دبليو بوش الابن.

نشأت عقيدة جورج دبليو بوش الابن (الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة والذي حكم من ٢٠٠١-٢٠٠٩) من تحذير استهداف حركة طالبان* الأفغانية، أوجزه بوش في ٢٠٠١\٩\٢٨، بفكرة أنّ "العقيدة،" ثمّ صحح نفسه ليقول "جزء من العقيدة يكمن في إذا ما كنت تأوي إرهابياً، فأنت مذنب تماماً مثله." وهذا التصحيح جاء نتيجة أن بوش ومساعديه كانوا يعملون على السياسة العامة التي من الممكن تطبيقها خارج أفغانستان. وقد توسّع هذا الجزء من العقيدة بعد سنة من خلال ١٢٥٠٠ كلمة في وثيقة للبيت الأبيض بعنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة."[119] وقد أشار بوش لهذا في مذكراته حين كتب: "لقد طورت إستراتيجية لحماية البلد والتي أصبحت تُعرَف بعقيدة بوش." وارتكزت عقيدته على ثلاثة أفكار: الإستباقية، الأحادية، تعزيز الديمقراطية. ورغم أنه صاغ إستراتيجية كبرى واضحة باستخدام هذه الأفكار، لكن تطبيقها في بعض المناطق كالعراق وأفغانستان أثبت صعوبته.[120] وهذه الأفكار بالإضافة للإستثنائية الأمريكية والهيمنة الخيرة وتغيير أنظمة الحكم هي ما تشكّل جميعا جدول أعمال السياسة الخارجية الذي كان قد اقترحه

([118]) Pach, “the Reagan doctrine: principle,” 75

([119]) William Safire, “The Way We Live Now,” The New York Times, 11-11-2001

(*) حركة طالبان: حركة سنية إسلامية تتبع تفسيراً صارماً للشريعة، سيطرت على افغانستان بعد الانسحاب السوفييتي في اواخر التسعينيات، ومنحت طالبان ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة، ما أدى للإطاحة به من قِبَل الولايات المتحدة في ٢٠٠١، وبعد ذلك أعيد تجميعها في المنطقة الجبلية لباكستان وافغانستان حيث لا تزال تعمل كحركة تمرد تعرف حالياً بإسم إمارة افغانستان الاسلامية. للمزيد انظر،
Bridget Johnson, A brief history of the Taliban, ThoughtCo. (23 March 2017), Accessed (6th April 2017), http://bit.ly/2p6E4UX

([120]) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,” 321

مفكرو المحافظين الجدد في سنواتهم خارج السلطة قبل انتخابات عام ٢٠٠٠. لكن تجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره المفكر الأمريكي فرانسيس فوكاياما عن المبالغة في رؤية مدى تأثير فكر المحافظين الجدد بتشكيل استراتيجية بوش، حيث يرى بأنّه إذا ما تمّ التدقيق ببدايات الفكر الخاص بالمحافظين الجدد، فسنرى بأنّ المواضيع الرئيسية لهم كانت تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان، واهتمام عام بالسياسات الداخلية، وارتياب بخصوص القانون والمؤسسات الدولية وقدرتها على حل المشاكل الأمنية الجادة، إضافة إلى اعتقاد بأنّ قوة الولايات المتحدة يمكن استخدامها لأغراض أخلاقية. وهي أفكار إذا ما كانت خلف السياسة معقدة جدا وموضع تفسيرات وتطبيقات مختلفة.[121]

ويؤكد ما قام به بوش من تصحيح حين قال العقيدة، ثم عاد ليؤكد أنّ ما يعنيه هو جزء من العقيدة، بأنّها لا تتكون من فكرة واحدة وإنّما مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تبني فلسفة متكاملة.

من الضروري هنا الإشارة إلى أنّ مصطلحات "العقيدة" و"الإستراتيجية الكبرى،" كانت تُستخدم بالتبادل في أبحاث معينة مما أدى أحياناً لبعض الغموض فيما يتعلق بصياغة تعريف واضح لكليهما.[122] وحيث أنّ هذين الشكلين من أشكال التعبير عن السياسة متشابهان بدرجة كبيرة، فمن المنطقي بأن بعض الأبحاث سوف تتضمن كلا المصطلحين بشكل مترادف؛ ولذلك يُقال لمن يكتبون الخطابات بأن العقيدة، إذا ما تمّ إستخدامها لتسمية الإستراتيجية التي قد يتضح لاحقاً أنها لم تكن جيدة، فسوف تكون مصدراً لتوجيه النقد للإدارة لفترة طويلة.[123] على سبيل المثال، قد يذكر أحد الكتّاب الذي قد يتحدث عن الاستراتيجية الكبرى أو العقائد الرئاسية في الولايات المتحدة، بأنّ "الاحتواء" يمثّلُ عقيدة ترومان، ثم يذكر نفس الكاتب وربما بنفس الصفحة أو الموضوع، بأنّ "الاحتواء" كانت الاستراتيجية الأساسية لترومان في مواجهته للاتحاد السوفييتي، وبالتالي فلا يمكن أن نعتبر من أطلق على استراتيجية الأمن القومي لبوش مصطلح "عقيدة،" مخطئاً بشكل كلي، فهذه الاستراتيجية نشأت بالأساس وتمّ إصدارها كي تعبر وتعكس أفكار ومواقف وفلسفة بوش في مواجهة الإرهاب. وبالتالي يمكنهما أخذ نفس الاسم ولكن بمدلولات مختلفة.

خلال الحملات الإنتخابية عام ٢٠٠٠، كان هناك اهتمام قليل بالسياسة الخارجية من قِبَل بوش الابن لأسباب تتضمن الطبيعة المختلفة (الهادئة نسبياً) للسياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وغياب العدو الواضح الذي تحتاج الولايات المتحدة لوضع الاستراتيجيات لمجابهته؛ فكان اهتمام

([121]) فوكاياما، أمريكا على مفترق طرق، ١٩-٢١

([122]) Bzostek and McCall, "The Bush Doctrine: An Application Of Crabb's Criteria, 3.

([123]) Safire, "The Way We Live," The New York Times

الرأي العام قليل بالسياسة الخارجية، وكان التركيز الأكبر موجهاً نحو القضايا الداخلية. لكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتغيّر اتجاه إدارة بوش مباشرة من تركيزها على القضايا المحلية إلى التعامل بشكل أساسي مع الإرهاب الدولي والسياسة الخارجية، ما أثرّ بدرجة كبيرة على الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة.[124] وفي ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، أصدر البيت الأبيض إستراتيجية الأمن القومي، وتمّ الإشارة للمبادئ الواردة في هذه الاستراتيجية وبالأخص ما يتعلّق باستخدام القوة ب "عقيدة بوش". وهذا اللقب استُخدم بالتصريحات الأمريكية الرسمية، وبناءاً على تصريحات رسمية كهذه، افترض البعض بأن عقيدة بوش تشكل اعتقاداً قانونياً أمريكياً.[125] لكن دون شك، حتى لو صرّحت واستخدمت جهات رسمية هذا المصطلح، فهذا لا يمنحه السلطة القانونية إطلاقاً.

حظيت إستراتيجية الأمن القومي عند بوش بشهرة واسعة داخل البلاد وخارجها لما فيها من تأكيد على الإجراء أو الحرب الإستباقية*، وهو مبدأ ارتبط تطبيقه بالاستعداد لشن حرب أحادية الجانب في العراق. والعمل الإستباقي ليس هدف أو مصلحة أو أداة، بل هو مظهر من مظاهر إدارة شؤون البلاد، أو طريقة لاستخدام الأدوات وبخاصة العسكرية منها. والتصورين الأساسيين لإستراتيجية بوش ٢٠٠٢ هو أنّ الولايات المتحدة تملك تفوقاً عظيماً في القوة، وأنّ القيم الأمريكية هي قيم عالمية، وكانت أفعال إدارة بوش خلال فترة ولايته الأولى تدل على اعتقاده بأنّ الوسائل المتاحة للشؤون الخارجية غير محدودة أساساً: "إنّ الولايات المتحدة تملك قوة وتأثيراً في العالم ليس لهما سابقة ولا مثيل"، وهذه الجملة الأولى الواردة في الفصل الأول من إستراتيجية عام ٢٠٠٢.[126] وكانت إستراتيجيته كبيان سياسي صدر رسمياً، بما مجموعه ثلاثين صفحة، تناولت قضايا وإهتمامات دولية مختلفة، بما يضمن الإرهاب العالمي، والأمن الجماعي الدولي، والتنمية الإقتصادية، وأسلحة الدمار الشامل،[127] وأيدت إستخدام الضربات الإستباقية، وتغيير النظام، واستخدام القوة ضد الأنظمة أو الدول التي تم تحديدها بأنها تأوي أو تشكل ملجأ أو تعطي مساعدات للإرهابيين.[128] وهو ما

([124]) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,”315-316

([125]) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”179-180

(*) الحرب الاستباقية: هذا النوع من الحروب يحدث حين تقرر دولة ما على وشك أن تتعرض للهجوم، أن تبدأ بمهاجمة عدوها وبالتالي تعطيل الهجوم الوشيك أو إيقافه. خلافاً للحرب الوقائية التي تقوم فيها الدولة بضرب عدو محتمل حتى في زمن السلم وهو ما يخالف مبادئ القانون الدولي. لكن الحرب الاستباقية تعتبر شكل من أشكال الدفاع عن النفس، وبالتالي هي مقبولة بالقانون الدولي. للمزيد انظر،
Preemptive War, Encyclopedia, http://bit.ly/2qDiBHr , Accessed April 2016.

([126]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية،" 631-635

([127]) Grillo, Harry S. Truman and The Legacy of Containment, “In presidential doctrines,55

([128]) Watson, “On the history and use of Presidential Doctrines,” In “presidential Doctrines,” 21

يشبه جدول أعمال للسياسة الخارجية كان قد اقترحه مفكرو المحافظين الجدد في سنواتهم خارج السلطة قبل انتخابات عام ٢٠٠٠، يتضمن مفاهيم مثل تغيير نظام الحكم، والهيمنة الخيرة، والقطب الواحد، والاستباق، والاستثنائية الأمريكية، وهي المفاهيم التي صارت سمات مميزة للسياسة الخارجية لإدراة بوش.[129]

هذه الأفكار والمواضيع أو الفلسفة العامة التي شكّلت تفكير بوش ووضع على أساسها استراتيجيته، تشير إلى ما يعتقده بخصوص السياسة الخارجية أي عقيدته، ولخصّها حين أكدّ "بأن الرئيس يجب أن يخلط بين واقعية واضحة الرؤية مع المثل الأمريكية لنشر الحرية والكرامة."[130] وهذا يأتي من تأثير المحافظين الجدد في فترة رئاسته ودورهم بصناعة القرار؛[131] فهم يستندون على المثالية والقوة حتى يصفهم البعض بأنّهم "مثاليين بأسنان"، ويؤمنون بترويج الديمقراطية ونشرها ويعتقدون بأنها أقوى عقيدة سياسية على الإطلاق، وبأن العالم ينقسم لمحور خير وشر، فالديمقراطيات هي جانب الخير والتي بطبيعتها لا تميل للقتال، ما يعكس إيمانهم بنظرية السلام الديمقراطي التي ترى بأن الديمقراطيات لا تقاتل بعضها وبالتالي هم اعتقدوا بضرورة نشر القيم الأمريكية والديمقراطية حتى لو استدعى الأمر استخدام القوة العسكرية،[132] ومفهوم السلام الديمقراطي الذي يعتبر ايمانويل كانط* أول من كتب عنه، يرى بأن صُنّاع القرار في الحكومة هم من المفكرين العقلانيين الذين يتصرفون حسب مصالحهم وهذا ما يختلف من نظام لآخر، فصناع القرار في الدول الديمقراطية ووفقا للدستور الجمهوري يتوجب عليهم أخذ موافقة الرأي العام قبل اتخاذ القرارات خاصة في حالة الحرب، وهو ما يدفعهم للتفكير جيداً قبل اتخاذ هكذا خطوة؛ لأنهم معرضين للمحاسبة.[133]

([129]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، 17-19.

([130]) Martel, "Grand Strategy in theory and practice," 317

([131]) حسن أوريد، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية،" آفاق المستقبل، العدد 17 يناير\فبراير\مارس 2013: 19

([132]) John J Mearsheimer, "Hans Morgenthau and The Iraq War: Realism Versus Neo-Conservatism", *Open Democracy*, (May, 2005), Accessed sep.2016, http://bit.ly/1wbzCiW

(*) ايمانويل كانط (١٧٢٤-١٨٠٤): كان فيلسوفاً ألمانياً خلال عصر التنوير في نهاية القرن ١٨، وأفضل عمل له هو " critique of pure reason"، درّس الميتافيزيقيا والمنطق في جامعة كونيغسبرغ. للمزيد انظر،
Immsnuel Kant Biography, Biography, http://bit.ly/2pgCPSy , Accessed April 2017.

([133]) Steven Geoffrey Gieseler, "Debate On The Democratic Peace", *American Diplomacy,* March 2004, Accessed Sep. 2016, http://bit.ly/1wAXQIH

(*) المثل الويلسونية: هي مبادئ ترتبط بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، يرى فيها بشكل أساسي أن السلام الدائم يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي، إذا ما تم إنشاء مؤسسات لتطبيقه مثل (عصبة الأمم)، وهذا لا يتعارض مع بقاء الدول مستقلة. وجاءت هذه المبادئ نتيجة الأضرار الجسيمة والآثار التي سببتها الحرب العالمية الأولى. للمزيد انظر،
David Fromkin, "What is Wilsonianism?" World policy Journal, Vol. 11, No. 1 (spring, 1994), pp. 100-111

تأثُّر بوش بفِكرْ المحافظين الجدد هو ما يفسّر ظهور المثل الويلسونية* في إستراتيجيتة للأمن القومي، فالحلول التي وفرها خطاب ويلسون وإستراتيجية الأمن القومي لبوش تدل على بعض المواضيع المماثلة. على سبيل المثال، حدد بوش بأن نتائج صراعات القرن العشرين أنتجت "نموذج واحد محتمل للنجاح: الحرية، والديمقراطية، والتجارة الحرة،" هذا النموذج هو نتيجة مباشرة للنقاط التي أوجزها ويلسون. وهناك أرضية مشتركة أكثر بين وثيقتي ويلسون وبوش بالنسبة لفكرة التجارة الدولية الليبرالية، وكلاهما تبنّتا استخدام القوة للحفاظ على الأمن الدولي والأمريكي. وهناك بالطبع درجات من الاختلاف بينهما؛ فبالنسبة لويلسون، الغايات تضبط الوسيلة (أي استخدام القوة)، أمّا بالنسبة لإستراتيجية الأمن القومي لبوش، فالغايات تبرر الوسائل.[134]

تكوّنت إدارة بوش من أعضاء ينتمي بعضهم للمحافظين الجدد كدونالد رامسفيلد ـ كان وزير الدفاع لبوش الابن من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ ـ وديك تشيني ـ كان نائب الرئيس لبوش الابن من ٢٠٠١-٢٠٠٩ـ لكنهم أعلنوا عن أنفسهم بطريقة أو بأخرى بأنهم واقعيين وبالتالي يمكن تسميتهم "المحافظين الجدد الواقعيين" وهذه المجموعة القوية عملت لتوسيع سيطرتها داخل ادارة بوش، وكانوا معروفين بموقفهم المتشدد تجاه الأنظمة المعادية للقيم والمصالح الأمريكية، وهم يعتزون بالآيدولوجية الأمريكية ويرغبون بنشرها ونشر القيم الأمريكية بالعالم عن طريق القوة العسكرية، وقاموا في ١٩٩٧ بإنشاء منظمة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي يهدف لزيادة الانفاق الدفاعي لدعم القيادة الامريكية للعالم، وتحدي وتغيير الأنظمة المعادية للمصالح والقيم الأمريكية، وتعزيز الحرية السياسية والاقتصادية بالعالم، وإنشاء نظام عالمي يدعم الأمن الامريكي والرخاء والمبادئ، وتحليل هذه الأهداف ينتج رغبتهم بفرض النموذج الأمريكي على العالم.[135]

شهدت الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش أكبر عجز تجاري وأضخم عجز في الميزانية عرفته في تاريخها، ولم تكن تدخر شيئاً، وكانت تعتمد على الإقراض الخارجي لدعم استهلاكها للبضائع والخدمات، وربما إدراك الإدارة أنّ وسائلها ليست غير محدودة، هو السبب الرئيسي الذي جعل إستراتيجية ٢٠٠٦ تُخفف من لهجتها التي تتحدث عن انتصارات القوة الأمريكية، ويبدو أنّ ذلك الهبوط المفاجئ في القوة المالية

([134]) Charles Gleek, "Woodrow Wilson," In "Presidential Doctrines," , Ed. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo (New York: Nova History Publications, 2003): 35-38

([135]) Mohammed Nuruzzaman, "Beyond The Realist Theories: Neo-Conservative Realism And The American Invasion of Iraq", *International Studies Perspictives*, Vol. 7, Issue 3 (August 2006): 249.

والعسكرية المتاحة، يفسر تحول الإدارة إلى الدبلوماسية وحتى نحو الوسائل التعددية في فترة ولايتها الثانية، وهو تحرك تميز برحيل أو نفي مسؤولين كبار من المحافظين الجدد.[136]

بالنتيجة، شكّلت عقيدة جورج دبليو بوش الابن أول عقيدة متسقة للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل رسمي منذ التغير في النظام العالمي أي بعد انتهاء الحرب الباردة.[137] بفكر وفلسفة بوش التي تأثرت بالمحافظين الجدد بشكل كبير، وأسس بسياساته واستراتيجياته للحرب على الارهاب كمهمة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر الفريدة من نوعها والتي شكلّت صدمة للشعب الأمريكي، وغيّرت في نظرته وتطلعاته نحو العالم.

١-٥. أمثلة على المبادئ

بعد توضيح ما اعتبرته هذه الدراسة عقائد في السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين، من خلال توضيح الآيدولوجية والفلسفة التي أدّت لتشكيل عقيدتهم، ومنها تمّ إفراز سياسات واستراتيجيات متعددة. سيتمّ الحديث في الجزء القادم عن المبادئ أو المواقف السياسية التي لم ترقى لتصبح عقيدة، لكن ذلك لا ينفي استمرار وجودها بعض الأحيان. من خلال الأمثلة التالية، سيتوضح الفرق بين كل من المبدأ والعقيدة بشكل أوسع، وأحياناً سنلاحظ محاولات لبناء عقيدة، لكنها لم تُكلّل بالنجاح والاستمرارية:

١- جورج واشنطن (١٧٨٩-١٧٩٧): يتمثّل مبدأه في بناء سياسة خارجية ترتكز على الحياد والعزلة، وهو ما يعتبر الإنجاز البارز لجورج واشنطن، الذي جاء من فكرة ألكسندر هاملتون (كبير مساعدي جورج واشنطن ومؤسس النظام المالي الأمريكي وأول رئيس خزنة)، في تجنّب الحروب للوصول للاستقرار. وهذه السياسة مكّنت واشنطن ومن لحقه متابعة التوسع نحو الغرب كجزء من التصميم الكلي للإستراتيجية الكبرى للأمة. وقد أعلن واشنطن آرائه التي أورثها بخطابه الوداعي.[138]

٢- جيمس مونرو (١٨١٧-١٨٢٥): وصف مونرو في خطابه للكونغرس عام ١٨٢٣ مبدأ للسياسة الخارجية للولايات المتحدة والتي بالفترة اللاحقة تم اعتبارها كنقطة مرجعية لتوجه السياسة الخارجية على المدى الطويل، على الرغم من أنّ مونرو لم يهدف بشكل أساسي على أن ينص على خطوط إرشادية للسياسة

([136]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي"، ٦٤٩-٦٥١

([137]) Bzostek and McCall, “The Bush Doctrine: An Application of Crabbe’s Criteria,” 2

([138]) Martel, “Grand Strategy in Theory and Practice,” 169-174

الخارجية، بل أن يتفاعل مع وضع سياسي خاص كان يتم رؤيته كتهديد ذلك الوقت؛[139] فحين اقترح وزير خارجية بريطانيا (كانينغ) على مونرو أن تتحالف بريطانيا والولايات المتحدة ضد فرنسا (حين غزت إسبانيا)، فوافق مونرو ومستشاريه، إلّا أنّ جون كوينسي آدامز (وزير الخارجية) هو من اعترض على هذا التحالف واقنع مونرو ليعيد التأكيد على مصالح الولايات المتحدة في تحرير مستعمرات أمريكا اللاتينية من القوى الأوروبية، وهو ما شكّل مبدأ مونرو.[140]

٣ـ ثيودور روزفلت (١٩٠١ـ١٩٠٩): أعاد روزفلت التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة على شؤون أمريكا اللاتينية في ما يسمى النتيجة الطبيعية أو المباشرة لعقيدة مونرو (Roosevelt Corollary) حين شعر بأن ألمانيا تنوي أن تسيطر على الكاريبي.[141]

٤ـ ويدرو ويلسون (١٩١٣ـ١٩٢١): يعتبر الباحثون بأنّ فترته هي العصر البارز للمثالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويتم تعريف العنصر الويلسوني في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية بأنّه الموقف الذي يصل أو يربط القيم الأخلاقية والمصلحة الوطنية بسياسات تسعى لتعزيز الديمقراطية بالخارج، لكن موقف ويلسون المثالي لم يتم تطبيقه، بسبب رفض الكونغرس للإستراتيجية الكبرى التي وضعها، لكنّه تابع إستراتيجية كبرى عن طريق تعزيز السلام الديمقراطي من خلال النظام العالمي المرتكز على مبدأ الأمن الجماعي، والذي كان هو نفسه مرتكزاً على الأممية الليبرالية. وتبنّت الإستراتيجية الكبرى لويلسون مفهوم استخدام المؤسسات الدولية لتعزيز وإدامة نظام عالمي أكثر سلمية.[142] بسبب فشل الفكرة الأهم التي تعبر عن أفكار ومبادئ ويدرو ويلسون وهي عصبة الأمم، وعدم فعّالية مبادئه في فترته الرئاسية، جعل ذلك من الصعب اعتبار مبادئه تشكّل عقيدة بالطريقة التي يعرّفها هذا البحث، وذلك لأنه ينقصها التطبيق الفعّال، على الرغم من أنّ مبادئه ربما اتبع بعضاً منها عدد من الرؤساء الأمريكيين.

٥ـ دوايت آيزنهاور (١٩٥٣ـ١٩٦١): أعاد آيزنهاور مبادئ عقيدة ترومان ولكن بخصوص منطقة محددة، ويعود السبب في زوال مبدأ آيزنهاور كمبدأ أساسي، لتناقص قبول مبادئه من قِبَل دول الشرق الأوسط، نتيجة تدخل الولايات المتحدة في لبنان في يوليو\أكتوبر ١٩٥٨، حيث أدى هذا التدخل إلى وقف طلبات المساعدات

([139]) Meiertons, "The Doctrines of US security policy,"25-26

([140]) Martel, "Grand Strategy in Theory and Practice," 186-189

([141]) Ibid, 214-215

([142]) Ibid, 223

التي كان يتّقدم بها آيزنهاور للكونغرس. ويُطلِق البعض على مبادئه بأنّها "عقيدة ثانوية."[143] كان آيزنهاور يخشى من أوروبا وآسيا التي تعيد بناء نفسها (حتى لا يحصل خلل بتوازن القوة)، لكن تدخلّه بالشرق الأوسط كان لملئ الفراغ ولم يعن أنّه أراد أن يدير العالم أو يهيمن، عدا عن أنّ فترته الرئاسية تزامنت مع فترة عداء دولي ونمو إقتصادي كبير بعد الكساد والحرب العالمية الثانية.[144]

٦- جون كينيدي (١٩٦١-١٩٦٣): تبنّى سياسة تُعرف ب "الاستجابة المرنة" والتي تعني تكييف القوات العسكرية للتحديات التي يفرضها الاتحاد السوفييتي، وكانت هذه السياسة مركزية لبناء الحلفاء في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا.[145] ويعتقد الباحثون بأن أعظم ميراث في السياسة الخارجية لكينيدي في تشكيله للإستراتيجية الكبرى هو دوره في ما يسمى الآن "القوة الناعمة"، فقد فهمت إدارة كينيدي أنّ أدوات الاحتواء السياسية كانت مهمة وفعّالة مثل السياسات العسكرية، وسعت لتعزيز التقدم من خلال الوسائل غير المباشرة كالعودة لمفهوم خطة مارشال بينما تستخدم الولايات المتحدة مصادرها لتوفر مساعدة إقتصادية لبلدان أخرى كطريقة لإضعاف أو تدمير الظروف التي تجعل الدول تلتف تجاه الإتحاد السوفييتي.[146] وبالتالي لا يمكن القول بأنّ هناك مبدأ أو عقيدة لجون كينيدي وإنما مجرد سياسات قد ترقى لتشكل استراتيجية.

٧- ليندون جونسون (١٩٦٣-١٩٦٩): اتبع سياسات سابقيه، وأكثر حدث مميز خلال رئاسته هو قراره بالانخراط الكامل بحرب فيتنام. بعد اغتيال جون كينيدي، تابع جونسون ما كان يقوم به كينيدي في الإستراتيجية الكبرى مع سلسلة من القرارات التدريجية على مدى عدة سنوات والتي وسعت نطاق وعمق الدفاع الحكومي الأمريكي في فيتنام الجنوبية.[147] جونسون بخطابه ربط ما بين تفسيراته للتدخل بجمهورية الدومينكان مع تصريحات المبادئ التي تخص سياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وبالتالي تختصّ مبادئه بالنصف الغربي.[148] فهذه الشروط هي أيضاً مجرد محاولات لوضع مبادئ للسياسة الخارجية للولايات

([143]) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”130-131

([144]) Martel, “Grand Strategy in Theory and practice,”255-246

([145]) Ibid, 264-265

([146]) Ibid, 268

([147]) Ibid, 269

([148]) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”131

المتحدة، تماماً كما حصل مع كينيدي.[149] وبالتالي فإنّ جونسون كسابقه كينيدي امتلك سياسات معينة قد تشكل استراتيجية لكنها لم ترقى لمبدأ أو عقيدة.

٨- ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤): طبق نيكسون سياسة تُسمّى"الفتنمة"، والتي تعني سحب القوات المسلحة الأمريكية من "الهند الصينية" بينما يدافع بنفس الوقت عن فيتنام الجنوبية، يفوز بالحرب، ويحقق السلام فيحفظ مصداقية الأمريكيين، وهي ما أطلق البعض عليها بأنّها عقيدة نيكسون. لكن عقيدة نيكسون لم تُشكّل عقيدة سياسة خارجية بالشكل الذي يعني أنّها كانت إستراتيجية كبرى أو مجموعة رئيسية من المبادئ والإرشادات التي تُوجّه أو تتحكم بقرارات السياسة، ولم يمارس نيكسون مبادئه باستمرار أو حتى كان لديه النية بأن يفعل حين أعلن عنها منذ البداية، ولم تمثل عقيدة نيكسون تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، فالإدارات السابقة حاولت أن تُطبق المبدأ الأساسي لعقيدة نيكسون في مناطق مختارة من العالم. وحين سأل صحفي نيكسون عن كيف سيتصرف إذا ما صادف وضع مشابه لفيتنام، أجاب بأنه مهما حصل، فلا ينوي أن تُصبح سياسته عقيدة جامدة: "سأقول ببساطة بأننا سنعامل كل دولة على أساس كل حالة على حدة."[150]

طلب نيكسون من وزير خارجيته هنري كسينجر تعيين شخص لتحديد أهداف للسياسة الخارجية يمكن تحقيقها إلى جانب فيتنام، من ضمنها تطبيق "عقيدة نيكسون لآسيا"، رغم أنّه ومساعديه ذكروا أنّ عقيدة نيكسون ستطبق لكل العالم وغير محددة بمنطقة واحدة، فاختار كسينجر "وينستون لورد" المتخصص بآسيا. وحين قدم لورد تقريره في ١٩٧٠\١١\٢٣، أوضح فيه أنّ العقيدة الناشئة لنيكسون لم تكن "إستراتيجية كبرى" أو "خطة رئيسية"، وأنّ السياسة المقترحة لم تكن مختلفة كثيراً عن خطاب السياسة السابق له؛ فهي كانت تحاول أن تُضفي نمطاً على الأفعال التي اتُخذت بالفعل ولكنها لم تكن "مبنية بإدراك أو بوعي" كجزء من "نمط ثابت".[151]

٩- جيمس كارتر (١٩٧٧-١٩٨١): أعلن كارتر مبدأه في ١٩٨٠\١\٢٣ والذي يحذّر من أي محاولة للتحكم أو فرض السيطرة على منطقة الخليج، وبأن ذلك سيشكل تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالتالي سيتم الرد بالوسيلة الضرورية بما يشمل القوة. يشبه مبدأ كارتر مبدأ مونرو من حيث التأكيد على أنّه سيتم

([149]) Ibid, 134-135

([150]) Jeffrey Kimball, "The Nixon Doctrine: A saga of misunderstanding," Presidential Studies Quarterly 36, No. 1 (march) 2006: 59-63.

([151]) Ibid, 70

إستخدام القوة كرد فعل على أي أمر يخص منطقة محددة. وكان إعلان المبدأ نتيجة للتدخل السوفييتي في أفغانستان.[152] وهو مبدأ استمرّ تطبيقه لفترة طويلة.

١٠ـ ويليام جي. كلينتون (١٩٩٣ـ٢٠٠١): كانت السياسة المميزة لإدارة كلينتون في السياسة الخارجية والتي تُعرّف الإستراتيجية الكبرى هي: "المشاركة والتوسيع" والتي عبر عنها في إستراتيجية الأمن القومي وارتكزت على مبدأين: دعم تنشيط الإقتصاد الأمريكي وتعزيز الديمقراطية بالخارج.[153]

يعتقد الباحثين بأنّ قسم في إستراتيجية الأمن القومي ١٩٩٤ والتي تُعرَف ب"إستراتيجية الإنخراط والتمدد والتوسع"، تذكر مبادئ إدارة كلينتون للسياسة الخارجية بشكل شامل، فتتم رؤيتها كأكثر بيان شامل لعقيدة كلينتون. لكن تمّ التشكيك من قِبَل الباحثين بالتماسك المفاهيمي لهذه العقيدة ولذلك تم ذكر ما يسمى "عقيدة كلينتون المفترضة".[154] ويعتبر الإنجاز البارز لإدارة الرئيس بيل كلينتون هو النجاح في تصحيح المعادلة المالية وفي توسيع الفرص التجارية، وإنهاءها عقد التسعينيات من القرن العشرين وهي تُشرف على طفرة إقتصادية بدا أنّها تُؤسس لقوة عالمية للولايات المتحدة لعدة عقود مقبلة من السنين.[155] أي أنّ كلينتون امتلك استراتيجية كادت ترقى لتصبح عقيدة لكنّ الباحثين اختلفوا كثيرا فيما يخص ذلك فلم يتم تسميتها عقيدة.

تم الحديث بتفصيل عن مبادئ بعض الرؤساء وذلك لتوضيح التداخل الذي يحصل في كثير من الأحيان بين المفاهيم المتعلقة بالسياسة بالأخص كما أورد هذا الفصل، السياسة الخارجية والاستراتيجية والعقيدة والمبدأ. فمن الصعب التفريق بين هذه المفاهيم طالما انها مرتبطة ومشتقة من بعضها البعض، وتعكس إحداها الأخرى. لكن العقيدة حين يثبت وجودها، هي ما يعبر عن تماسك هذه المفاهيم. وتكمن المشكلة هنا في صعوبة تحديد ما نتحدث عنه، هل يشكل مبدأ للسياسة الخارجية، أو هل هي مجرد استراتيجية، أو هل حققت التماسك والنسق والتطبيق بدرجة معينة فاصبحت تعرف بالعقيدة، وهذا ما يكون مجالا قد يحصل فيه العديد من الاختلافات بالرأي بين الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية.

([152]) Meiertons, “The Doctrines of US Security Policy,”152-153

([153]) Martel, “Grand Strategy in theory and practice,”312

([154]) Meiertons, “The Doctrines of US Security Policy,”176-177

([155]) ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي"، 25

١-٦. استنتاجات

بعد دراسة العقائد والمبادئ للرؤساء الأمريكيين في السياسة الخارجية، اتضحت بعض الحقائق حول مفهوم العقيدة، وكيف يمكن تخمين وجود ما يدلّ عليها لأي رئيس.

حين يتولّى كل رئيس أمريكي الحكم في الولايات المتحدة، تبدأ عدة جهات كالصحافيين والباحثين ووسائل الاعلام، محاولات اكتشاف السياسة الخارجية له، وكيف ينوي العمل على الصعيد العالمي، ورؤيته الشاملة لدور الولايات المتحدة في التعامل مع الحلفاء والأعداء والقضايا الاقليمية والعالمية العديدة. ونتيجة هذه المحاولات، التي تزداد خصوصاً إذا ما تزامنت مع حروب يخوضها الرئيس، تكثر احتمالات تخمين العقائد لهم، ومحاولات إيجاد علاقة تربطها بمفاهيم العلاقات الدولية ونظرياتها. وتستند هذه المحاولات بالغالب لخطابات الرؤساء ومقابلاتهم واستراتيجياتهم. على سبيل المثال، واجه الرئيس الأمريكي الرابع والأربعين باراك أوباما كمّاً هائلاً من محاولات تخمين وإيجاد لعقيدته، وفي كل مرة يحاول فيها ممارسة السياسة مع أي دولة اقليمياً أو عالمياً، كانت تُنسب له عقيدة مختلفة. وأحياناً ما كان هو نفسه يذكر المصطلح في وسائل الإعلام.

لكن الحقيقة المهمة هنا، هو أنّ العقيدة لا تستند لموقف أو تصريح أو وثيقة واحدة، بل هي نسق كامل ومترابط من المفاهيم التي تشكّل سياسات واستراتيجيات متكاملة تصلح لأن يمارس من خلالها الرئيس السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بنمط مستقر ومنطقي.

تبعاً لكل ما سبق، وصلت الدراسة الى تعريف ستعتمده لتعريف عقائد الرؤساء وهو أنّ العقيدة: مجموعة من المبادئ التي تشكّل نمطاً أو فلسفة تدلُّ على المنطلقات أو المرتكزات الفكرية والنظرية للسياسات والإستراتيجيات التي تمارسها الولايات المتحدة في تعاملها مع الأصدقاء والحلفاء، وكل القضايا التي تتعلّق بالسياسة الخارجية والقضايا الدولية، والمُرتبطة بالكيفية التي ينظر بها الرئيس وإدارته إلى العالم، والتي تكون مستمدّة عادة من المبادئ الآيدولوجية للمجتمع الأمريكي، والقيم والمُثُل التي يتبنّاها، والسياسات أو الأهداف العامة التي قامت عليها الولايات المتحدة منذ تأسيسها. وغالباً ما يتمّ الوصول لهذه العقيدة بعد تتبّع عدد من السياسات أو الإستراتيجيات وإيجاد نمط معين يُعبّر عنها، وأحياناً ما تنطلق العقيدة من فكرة لتنتج تلك السياسات والإستراتيجيات التي تعكسها.

يحاول الباحثين دائما ربط عقائد الرؤساء الأمريكيين بنظريات العلاقات الدولية، وتفسير سلوكياتهم ومنظورهم في السياسة الخارجية بناء على هذه النظريات، والتي تتراوح غالبا باعتقاد كليرانس لوزان -

استاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية بواشنطن، والمدير السابق لبرنامج الدراسات المقارنة والاقليمية في كلية الخدمة الدولية ـ بين الواقعية التي تضع المصلحة كأولوية بشكل عام والمثالية التي تؤمن بالمنظمات الدولية والأمن الجماعي.[156] وينطلق أصحاب المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية ـ ما وراء الطبيعة، أو هي البحث عن ما يكمن من اسباب خلف الاشياء التي نؤمن بها غريزيا ـ أو أخلاقية للإنتهاء بالتحليل الفلسفي للقول "بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية." ويعطي المثاليون أهمية كبرى للسلم العالمي، والسلوك الدولي المستند للقانون الدولي العام. في حين انتقلت الواقعية من الاهتمام بدراسة المنظمات الدولية والقانون الدولي إلى دراسة السياسة الدولية والأحداث والظواهر السياسية كما هي في الواقع وليس كما يجب أن تكون. وتأتي المادة الخام للواقعية من التاريخ لتصل تعميمات حول السلوك الدولي، بتركيزها على الدولة القومية كأساس وكوحدة للتحليل. فالقوة وميزان القوى والمصلحة القومية تشكل جميعها المنطلقات الأساسية للمدرسة الواقعية، وأنّها عوامل مؤثرة وثابتة في تشكيل السلوك الدولي.[157]

([156]) Clarence Lusane, "We Must Lead The World": The Obama Doctrine and The Re-branding of U.S hegemony, The Black Scholar, Vol. 38. No.1 Barak Obama (Spring 2008), 34

([157]) منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، ٣٠-٣٣

٢ـ المنطلقات الفكرية والفلسفية لعقيدة أوباما.

٢ـ المنطلقات الفكرية والفلسفية لعقيدة أوباما.

سيوضح هذا الجزء من الدراسة الأسس الفكرية والفلسفية لعقيدة أوباما (Doctrine)، والتي كانت إطار عام على أساسه تمّ إصدار السياسات والإستراتيجيات، واتخاذ قرارات في السياسة الخارجية. وهذه الفلسفة تُستمّد من خلال إعتقادات وتصورات وقيم أوباما، والتي ستتضح من خلال تصريحاته وخطاباته وآرائه الشخصية من خلال الكتب التي قام بتأليفها، وسياساته ومواقفه التي اتخذها على أرض الواقع، وسيتم تفسيرها في إطار مفاهيم ونظريات العلاقات الدولية، من خلال عدة نقاط ستكون كإطار عام توضح عقيدته وهي: أولا، القيادة الأمريكية. ثانيا، استخدام القوة. ثالثا، التدخل. رابعا، تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية. وأخيرا، العلاقات مع الحلفاء والأعداء. فكل منها تشكّل مفهوماً بالعلاقات الدولية ونظرياتها، وهو ما ستوضحه الدراسة من خلال هذا الفصل ومن ثمّ سيتم إسقاطها على عقيدة أوباما. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السياسة الخارجية الأمريكية لا يصنعها الرئيس نفسه، وإنّما في اللحظة التي يتم فيها اتخاذ القرارات، يسبقها مداولات ومشاورات عديدة تتأثر بعدة عوامل كالكونغرس وإدارة الرئيس نفسه وضغط النظام وتأثير الرأي العام والإعلام ...الخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تمكنه من فهم وتفسير البيئة الواقعية والتصرف إزاءها، وهذه الأدوات هي مجموعة العقائد أو الاعتقاد (Beliefs) والإدراكات والقيم والتصورات، وهي ما يطلق عليه دارسو السياسة الخارجية "البيئة النفسية"، والتي لا تؤثر في السياسة الخارجية إلّا إذا أدركها القائد السياسي إدراكاً معيناً.[158] فالفرد أثناء عملية اتخاذ القرار، يربط بين المعلومات المتعلقة بظاهرة معينة، وبين عقائده (Beliefs) حول تلك الظاهرة، حتى يتمكن من تحديد مجموعة من البدائل يمكن الاختيار من بينها، وهو في النهاية يختار بديلاً من خلال مقارنة البدائل المتاحة بسلم الأفضليات الكامن في نسقه العقيدي، والذي له وظيفتين مهمتين بالتأثير على السياسة الخارجية: الأولى أن يحدد نمط إدراكاته للموقف، والثانية أن يحدد أهداف وأولويات القائد السياسي وبالتالي البدائل المفضلة في موقف معين. لكن العقائد لا توجه القائد السياسي نحو بديل معين، وإنّما تحدد الإطار العام الذي يحتوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة فيها ومجموعة البدائل المستثناة مقدماً من دائرة الإختيار المحتمل.[159]

ستتناول العناوين التالية المفاهيم التي تشكّل إطاراً للفلسفة العقائدية لأوباما، فتكون البداية استعراضاً لهذه المفاهيم في نظريات العلاقات الدولية والتاريخ الأمريكي، ثم تنتقل لتشرح هذه المفاهيم من وجهة نظر أوباما.

([158]) محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية،" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨): ٣٩٧

([159]) المصدر السابق، ٤٠٦-٤١٢

٢-١. القيادة الأمريكية: دور الولايات المتحدة بالعالم.

ارتبط مفهوم القيادة الأمريكية بالعالم بمكانتها كقوة فاعلة في النظام الدولي، ما يؤدي بنا للحديث المستمر عن توزيع القوى في هذا النظام مع مرور الوقت، وتأثيرها على مكانة الولايات المتحدة كقوة رائدة خلال ذلك. مع الأخذ بعين الاعتبار لنقطة مهمة، وهو أنّ الحديث عن مفهوم القيادة الأمريكية قد ظهر بشكل أساسي وازداد بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي حين وجدت الولايات المتحدة نفسها ملزمة كقوة عظمى صمدت بعد عدة تغيرات عالمية أن تتولّى القيادة.

بما أنّ القوة بمختلف أشكالها تأخذ مكاناً لتحديد قدرة الولايات المتحدة على القيادة، فيجب هنا أن نتطرق لنقطة مهمة وهي: يتفق الواقعيون حول القوة كموّجه لسياسة الدولة، لكنهم يختلفون حول الطريقة الأمثل لتوزيعها (أحادي، ثنائي، أو متعدد) من أجل تحقيق الاستقرار، بسبب اختلاف طبيعة التهديدات في البيئة الدولية،[160] وذلك ما يؤدي بنا إلى النقاش المستمر في الولايات المتحدة منذ سنوات.

أكد جوزيف ناي*، على سبيل المثال ـ في مقالته التي أصدرها بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي ـ على الثقة والقيادة التي تتمتع بها الولايات المتحدة بالعلاقات الدولية، خاصة بعد تغيّر البيئة الدولية وطبيعة العلاقات بين الشرق والغرب، مما زاد الحاجة لمشاركة الولايات المتحدة بشكل بنّاء في عالم مترابط، وربط ناي ما بين استمرار قيادتها للشؤون الدولية وما بين قدرة كل الدول على التعامل مع هذا العالم المترابط. وبالتالي يتوجب على الولايات المتحدة أن تتولّى القيادة في تنظيم التعاون الدولي، بالأخص بعد توزيع القوة على عدة دول وفواعل غير دول.[161]

تشارلز كروثامر وضع تصوّره عن عالم ما بعد الحرب الباردة بأنّه أحادي القطبية، بحيث يكمن مركز القوة في العالم بالولايات المتحدة والتي وصفها "بالقوة التي لا يستطيع أحد تحدّيها او مواجهتها" بالإضافة إلى حلفاءها في الغرب. ورفض وجهة النظر القائلة بأنّ العالم متعدد القطبية، بل أكدّ أنّه وفي ذلك الوقت "غير العادي" ـ أي بعد إنهيار السوفييت ـ فإنّ الضمان لعالم مستقر يكمن بقوة وقيادة الولايات المتحدة التي تملك

([160]) Betts, "Realism Is An attitude, Not a doctrine,"

(*) جوزيف ناي: يعتبر من أكثر الباحثين والمفكرين تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية. وهو استاذ جامعي وعميد سابق في كلية كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد، وشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. وهو زميل في الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم، والاكاديمية البريطانية. للمزيد انظر،

Harvard Kennedy School, Joseph S. nye, http://bit.ly/2dwn1qh, Accessed April 2017.

([161]) Joseph S. Nye, Jr, "American Strategy after Bipolarity," International Affairs, Vol. 66, No. 3 (Jul., 1990), pp. 513-521.

القدرة على فرض ما تشاء برأيه. بالذات أنّ تلك الفترة تميزت بظهور دول صغيرة عدوانية ومسلحة بأسلحة الدمار الشامل وتمتلك القدرة على نقلها فيما يُطلَق عليه (دول السلاح).[162]

بروفيسور العلاقات الدولية في جامعة جورجتاون (ويليام وولفورث) في مقالته "استقرار العالم أحادي القطب"، قام بتوضيح جدل الواقعين والليبراليين حول الاستقرار في النظام الدولي بناء على شكل هيكله، فيعتقد الواقعيين بأن النظام الدولي أحادي القطب غير مستقر ويؤدي لعدم توازن نظراً لأن الدول الأخرى الكبرى ستسعى لمحاولة تحقيق توازن مما قد يؤدي لحرب أو ما شابه. بينما يعتقد الليبراليون باستقرار النظام الأحادي لأنه يُمكّن من القيادة مما يساهم باستمرار اللحظة (أحادية القطبية). ويعتقد وولفورث بأنّ الأحادية القطبية ـ في شكلها بعد انهيار السوفييت ـ متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية تشكل قوة لا مثيل لها في الإمبراطوريات السابقة، ولا يمكن مجاراتها والتغلب عليها ومنافستها، مما يجعل العالم أقل عرضة للحروب والنزاعات، فاعتبرها "أوفر وأكثر أمناً"، وتجاوز وولفورث ذلك أيضاً ليضيف بأنّ القطب الواحد " متين" و"يحقق السلام" و"مستمر".[163]

تلك المقالات السابقة كانت في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة أي بداية التسعينيات، لكن في مرحلة لاحقة وفي ٢٠٠٨ بالذات، أصدر ريتشارد هاس* مقالة تتحدث عن وجهة نظر مخالفة لكل ما سبق أطلق عليها "اللاقطبية" التي يراها الصفة المميزة للقرن الواحد والعشرين في العلاقات الدولية. وهي تعني: عالم لا تهيمن عليه قوة أو اثنتان أو عدة قوى، بل مجموعة من الفواعل التي تمتلك جميع أنواع القوة. وتطرّق هاس للقرن العشرين الذي بدأ متعدد القطبية، ثم لاحقاً بعد ٥٠ سنة وحربين عالميتين وعدة صراعات صغيرة، أصبح ثنائي القطبية، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح أحادي القطبية، لكن الآن فإنّ القوة منتشرة أي لا قطبية. رغم ذلك، يؤكد هاس بأنّ الولايات المتحدة ستبقى الأقوى "بالإجمال" بسبب تفوقها العسكري والاقتصادي والريادي في مجال الثقافة والمعلوماتية وغيرها، لكن هناك تراجع نسبي بدور الولايات المتحدة بالعالم وقدرتها على التأثير بالأحداث العالمية وقيادتها، ولذلك هي بحاجة لبناء الشراكة وتقوية التحالفات مع مختلف الدول بالأخص أوروبا.[164]

([162]) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", *Foreign Affairs*, Vol.70, No.1, (Winter, 1990-1991), PP: 23-33.

([163]) William Wohlforth,*"* The Stability of a Unipolar World*", International Security*, Vol.24, No.1, (Summer 1999), pp:5-41.

(*) ريتشارد هاس: رئيس مجلس العلاقات الخارجية للسنة ١٤ على التوالي، وكان مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، ومستشار رئيسي لوزير الخارجية كولن باول من ٢٠٠١-٢٠٠٣، وكان مساعداً شخصياً للرئيس جورج بوش الأب وكبير مديري شؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا من ١٩٨٩-١٩٩٣، وكان نائب رئيس ومدير معهد بروكينغز. له العديد من المؤلفات في السياسة الخارجية. للمزيد انظر،

تجدر الإشارة إلى أنّ بروز الدور الكبير للفواعل غير الدول كان له دور بوجهة نظر ريتشارد هاس، ولذلك دعا الولايات المتحدة للتعاون مع الغرب والحلفاء وكأنّها بحاجة لذلك إذا ما أرادت المحافظة على استمرارية قيادتها، فتأثيرها بفرض ما تشاء قد تناقص مع الوقت ولذلك فالشراكة مهمة. ومع تأثير سياسات بوش الابن وحربه على العراق التي خاضها بشكل أحادي وبدون موافقة عدة دول من أوروبا، وما سببته من مشاكل لمصداقية وقيادة الولايات المتحدة وعلاقتها مع الحلفاء، جاء باراك أوباما بظروف دولية مختلفة عن الفترة التي تولّى بها بوش الابن الرئاسة، فتبنّى وجهة نظر تتوافق مع هاس من ناحية أهمية إصلاح العلاقات مع الحلفاء والشركاء واستعادتها، للحفاظ على القيادة الأمريكية التي لا بد منها.

تتفق العديد من الآراء في الولايات المتحدة مع ما سبق، فعلى سبيل المثال، بيل ريتشاردسون* (سعى للحصول على ترشيح الديمقراطيين للرئاسة في ٢٠٠٨) يرى بأنّ استعادة القيادة الأمريكية، يتم عن طريق إدراك العوامل والأسباب التي تكمن خلف استمرار قيادتها بفعالية وهي: إيجادها أرضية مشتركة ودمج مصالحها مع مصالح الآخرين، وهو ما أدركه هاري ترومان حين تأكدّ بأنّ الدفاع عن أوروبا والولايات المتحدة ضد السوفييت يحتاج جيشاً قوياً، لكن بنفس الوقت هناك أهمية للقيادة الأخلاقية، وإعادة إحياء التحالفات، واستعادة الولايات المتحدة سمعتها كأمة تحترم القانون الدولي وحقوق الانسان والحريات المدنية.[165]

يتلاءم ذلك مع وجهة نظر أوباما، حيث يعتقد بأنّ الرؤساء الأمريكيين السابقين مثل روزفلت وكينيدي وترومان، ومن خلال ما قاموا به من بناء للقوة العسكرية والإقتصادية الأمريكية، وبنفس الوقت نشر للقيم الأمريكية ومساندة الشعوب التي تسعى للحرية، قد حافظوا على القيادة الأمريكية وأظهروها للعالم بكل مكان. وفي هذا العصر، فهناك حاجة مرة أخرى للقيادة الأمريكية الحكيمة في عالم أصبح أكثر خطورة وأكثر تعقيداً، ما يُبرّره أوباما بأسلحة الدمار الشامل المنتشرة والإرهابيين والدول الفاشلة ـ أي التي لا تستطيع

Council on Foreign Relations, Richard N. Haass Bio, http://on.cfr.org/2qt76li , Accessed April 2017.

([164]) Richard N. Haas, "The Age of Nonpolarity: What will follow U.S Dominance," Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May-Jun, 2008), pp. 44-56

*بيل ريتشاردسون: كان في الكونغرس الأمريكي خلال ١٩٨٢-١٩٩٦، وسفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة خلال ١٩٩٧-١٩٩٨، وأمين للطاقة في عهد بيل كلينتون خلال ١٩٩٨-٢٠٠٠. وحصل على اربعة ترشيحات لجائزة نوبل للسلام بصفته دبلوماسيا ومبعوثا خاصا. وأصدر كتاباً في مجال استراتيجيات التفاوض. وفي الوقت الراهن هو حاكم نيو مكسيكو. للمزيد انظر،
Biography, Bill Richardson, Accessed 7th April 2017, http://bit.ly/1bOzmRi

([165]) Bill Richardson, "The New Realism and the Rebirth of American Leadership," Council on Foreign Relation (Feb., 2007), Accessed 7th April 2017, http://on.cfr.org/2ocj41q

حماية حدودها ومواطنيها ـ. فاللحظة الأمريكية لم تنتهِ ولكن بحاجة لأن يتم "إعادة ضبطها" من جديد، والوسيلة أولاً كانت باعتقاد أوباما، إنهاء حرب العراق بمسؤولية. ولتجديد القيادة الأمريكية يجب العمل على تنشيط الجيش، ومكافحة الإرهاب بمقياس عالمي بشكل فعّال، وتركيز الجهود على أفغانستان وباكستان، وكذلك يجب إعادة بناء التحالفات والشراكات والمؤسسات اللازمة لمواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز الأمن المشترك،[166] وهو ما اعتبره أوباما ذات أهمية بالغة وركّز عليه بعدة خطابات كخطابه عن ليبيا: "...الولايات المتحدة مستعدة للعمل كجزء من تحالف دولي. القيادة الأميركية أمر ضروري، ولكن هذا لا يعني أن تتصرف وحدها ـ بل يعني تشكيل الظروف للمجتمع الدولي للعمل معا."[167] وفي خطاب آخر عن ليبيا قال: " يجب أن لا تخافوا من القيام بفعل ـ ولكن عبء العمل لا ينبغي أن يكون وحده على الولايات المتحدة فقط...القيادة الحقيقية تخلق الظروف والائتلافات للآخرين لتكثيف ذلك...هذا هو نوع القيادة الذي أظهرناه في ليبيا."[168] ويبدو واضحاً من خلال كلا الخطابين دعوة أوباما للقيادة المشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى من خلال حلفاءها وأصدقاءها.

صدرت إستراتيجية الأمن القومي الثانية لإدارة أوباما في مايو ٢٠١٥. وركزت هذه الإستراتيجية على المشاكل والتحديات التي تواجه العالم الذي يحتاج قيادة الولايات المتحدة (كلمة قائد، يقود، قيادة، ظهرت 94 مرة فيما يخصّ دور الولايات المتحدة)، وذكرت الجيش والاقتصاد كونه الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات العالمية القائمة على القواعد والقوة التشاركية، أي تعددية تعمل في إطار النظام الدولي، وإن لم يكن دائماً مع القوة العسكرية، وهو ما أطلق عليه البعض "عقيدة أوباما". وفي خطابه بويست بوينت ـ أكاديمية الجيش الأمريكي ـ في ٢٠١٤ أكدّ أوباما أن العمل العسكري للولايات المتحدة لا يمكن أن يكون المكوِّن الوحيد لقيادتها بكل موقف حين قال "فقط لأن لدينا أفضل مطرقة لا يعني أن كل مشكلة هي مسمار." [169] أي أنّ

(166) Barak Obama, “Renewing American leadership,” Foreign Affairs, Vol. 86, No. 4 (Jul. – Aug., 2007), 2-10

(167) Barak Obama, Address on Libya, American Rhetoric, 18-3-2011, Accessed Oct, 2016, http://bit.ly/2c5ONda

(168) Barak Obama, Address to the nation on Libya, American Rhetoric, 28-3-2011, Accessed Oct, 2016 http://bit.ly/2bZ6XBD

(169) Janine Davidson, “Obama’s last national security strategy,” Foreign Affairs, Snapshot (March, 2015), http://fam.ag/1nhcV0r , Accessed Jan. 2016.

عقيدة أوباما تسعى إلى عالم تنمو فيه العلاقات الدولية بالعمل المشترك الناتج عن مجموعة من القناعات المشتركة.[170]

أكدّ أوباما في مقابلة له مع جيفري غولدبيرغ في الدورية الأمريكية (The Atlantic) من خلال ما قاله: "ليس هناك قمة واحدة كنت حاضراً فيها منذ أصبحت رئيساً، إلّا وكنّا نحن من نضع الأجندة، والمسؤولين عن النتائج، سواء كنّا نتحدث عن الأمن النووي أو المناخ أو إنقاذ النظام المالي العالمي." بأنّه قد تعلّم أن في غياب القيادة الأمريكية لا يمكن تحقيق نتائج ذات أهمية على الصعيد الدولي.[171] وهو ما صرّح به أيضاً في خطابه عن الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (ISIS)* حين أكّد أنّ القيادة الأمريكية هي الثابت الوحيد في عالم غير مؤكّد، وأنّ الولايات المتحدة لديها القدرة والإرادة لحشد العالم ضد الإرهابيين، بما تملكه من علماء وأطباء وغيره من الإمكانات.[172] فأمن وقيادة الولايات المتحدة لا تأتي من القوة العسكرية فقط، بل تُستَمّد من الشعب الذي يتضمّن العمال والشركات، ورجال الأعمال والباحثين، ومن الرجال والنساء الذين يرتدون الزي العسكري.[173] ولذلك وصف فريد زكريا أوباما بالطموح لأنه يحاول إعادة توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة باتجاه أقل إسرافاً وأقل عدائية، بإيمانه أنّ الأمن والقيادة للولايات المتحدة لا تأتي فقط من القوة العسكرية وإنما من القوة الإقتصادية، والتكنولوجية أيضاً.[174]

([170]) Ismail Khan, “The Obama doctrine- A multipolar foreign policy,” (Sweden: Linnaeus University, 2013), p:28, http://bit.ly/2gswwYm, Accessed May 2015

([171]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

* الدولة الاسلامية في سوريا والعراق (ISIS)، او داعش: كانت تسمّى سابقاً الدولة الإسلامية في الشام والعراق (ISIL)، وتعود أصولها إلى تيار السلفية الجهادية وهو يضم عناصر من جنسيات مختلفة تقاتل في العراق وسوريا على جبهات متعددة، وتعود جذور التنظيم الى جماعة التوحيد التي أسّسها الأردني مصعب الزرقاوي في العراق عام ٢٠٠٤ بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن قُتل الزرقاوي بغارة، تمّ مبايعة أبي بكر البغدادي خليفة للتنظيم. للمزيد انظر،
تنظيم الدولة الاسلامية، الجزيرة نت، http://bit.ly/1C2XM4r ، تم الدخول في ابريل ٢٠١٧

([172]) Barak Obama, Address to the nation on the Islamic state of Iraq and the Levant, American Rhetoric, 10-9-2014, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2ce73CV

([173]) Barak Obama, Speech at west point on troop increase in Afghanistan, American Rhetoric, 1-12-2009, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2ctTE7D

([174]) Zakaria, “Zakaria: Obama the realist,”

(*) القوة الناعمة: عرّفها جوزيف ناي بأنّها "اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية، فالدولة تستطيع أن تحقق أهدافها بالسياسة الدولية لأنّ غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنّها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة نتائج تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها."
(*) القوة الذكية: يعرّفها ارنست ويلسون بأنّها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق الاهداف بكفاءة وفعالية. وشروط ذلك، إدراك الفاعل مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة والضعف والقيود على مقدرات القوة. للمزيد انظر،
يمني سليمان، "القوة الذكية ـ المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية،" دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (١٢ يناير، ٢٠١٦).

يوجد إختلاف بين كل من بوش وأوباما حول التغير في إدراك دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية؛ فأوباما عرّف القيادة الأمريكية الجديدة للولايات المتحدة بالنسبة للشراكة، أي أنه تم إستبدال إستراتيجية بوش الخارجية "أجندة الحرية" بإستراتيجية "ضبط الأجندة"، فيتمثل دور الولايات المتحدة كقائد يسعى من خلال التعاون والحوار مع دول أخرى لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل العالمية. ويُوصَف بوش غالباً بالواقعية لأن سياستة الخارجية اعتمدت القوة الخشنة، وأوباما بالمثالية لأنه اعتمد القوة الناعمة*، وهو ما يُعتبر وصفاً بسيطاً. خرج جوزيف ناي بفكرة دمج القوة الخشنة ـ يقصد بها القوة العسكرية ـ والناعمة لإنتاج القوة الذكية*، بعد أن قاد لجنة تشكّلت في ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، (تم الاهتمام بها كثيراً بفترة بوش الثانية)، ومن الواضح أن تقرير اللجنة وصل لأوباما حيث أصبحت المبدأ الأساسي لسياستة الخارجية والإقرار الرسمي جاء بخطاب هيلاري كلينتون في ١٣-١-٢٠٠٩، حيث دعت لإصلاحات بمؤسسات الدولة من أجل تسهيل تطبيق "القوة الذكية"، وتطبيق هذه الإستراتيجية كان واضحاً بليبيا، حيث تم تعريف التدخل الأمريكي من قِبَل أوباما بأنه "إنساني" (المسؤولية للحماية) وبأنها محدودة (من جانب متعدد)، وذلك الشكل الجديد للقيادة الأمريكية يمكن وصفه بأنه"أوسع" و"قيادة أذكى"، بحيث يكون دور الولايات المتحدة تحريك المجتمع الدولي من أجل عمل جماعي، بالتالي يمكن تقدير دور الولايات المتحدة في ليبيا بأنه براغماتي لأن الولايات المتحدة سمحت لفرنسا وبريطانيا بأخذ المبادرة للتدخل العسكري.[175] ورغم الإختلافات بين بوش وأوباما لكنهما تشاركا بقناعة أن الدول الأخرى تريد وتحتاج القيادة الأمريكية وهذه القناعة عكست نجاح الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية لأكثر من نصف قرن.[176]

لم يقترح أوباما فك أو إنتهاء دور الولايات المتحدة القيادي في الشؤون العالمية، ولكن دعا إلى "القيادة الحكيمة" لإعادة وتجديد دور الولايات المتحدة على إفتراض أن الأمن القومي الأمريكي ورفاه الولايات المتحدة تعتمد على أمن ورفاه بقية العالم.[177] ويدل على ذلك ما قاله في خطابه عن اليزيديين* في العراق:

([175]) Anna Dimitrova, "Obama's Foreign Policy: Between Pragmatic Realism and Smart Diplomacy," Participant paper of the ICD Academy for Cultural Diplomacy (2011), p:4-5, http://bit.ly/2fCU0wn, Accessed May, 2015.

([176]) Lindsay, "George W. Bush, Barack Obama," 765-779.

([177]) Dueck, "The Obama Doctrine, American," 46

* اليزيديين: أتباع ديانة شرق أوسطية، ينتمون ليزيد الأول ابن معاوية، أغلبهم من الأكراد ويعيشون في سنجار بالعراق وحول الموصل، اضافة الى مناطق أخرى كسوريا وايران وتركيا، يبلغ عددهم ما يقارب ٨٠٠ الف إلى مليون. للمزيد انظر، عامر دكة، "من هم اليزيديون الذين يذبحهم مقاتلو داعش؟" المصدر، ١٢ اغسطس ٢٠١٤، http://bit.ly/2pY4Yyn ، تم الدخول ابريل ٢٠١٧.

ونحن يمكن أن نتولى القيادة بقوة دبلوماسيتنا، إقتصادنا، ومُثُلِنا. ولكن عندما تكون حياة المواطنين الأميركيين ومدنيين أبرياء في خطر..ولدينا القدرة على القيام بشيء، فسوف نتخذ الإجراءات اللازمة، هذه هي مسؤوليتنا كأمريكيين، وهذه هي السمة المميزة للقيادة الأمريكية.[178]

يؤمن أوباما بالحاجة لأسبقية القيادة الأمريكية في الشؤون العالمية، وهو ما ذكره بمقالة له بدورية الفورين أفيرز الأمريكية، لكنّه أكدّ بأن "الولايات المتحدة لا تستطيع أن تواجه مخاطر هذا القرن لوحدها، والعالم لا يستطيع أن يواجهها دون الولايات المتحدة."[179] وهذا أيضاً ما دعا له جوزيف ناي الذي فرّق ما بين القيادة والهيمنة، حيث يرى بأن على الولايات المتحدة أن تستمع للآخرين حتى تصل لعالم متعدد الشركاء كما قالت هيلاري كلينتون، ومن الضروري إدراك وجود درجات من القيادة، ودرجات من التأثير خلال القرن الأمريكي.[180]

خرج أوباما باستنتاجات عديدة في السنة الرئاسية الأخيرة له، ومنها أنّ العالم لن يتحمّل فيما لو تضاءلت القوة الأمريكية أو تراجعت لأي سبب من الأسباب. وكما وجد قادة بعض حلفاء الولايات المتحدة بأنّ قيادة أوباما قاصرة عن الوفاء بمسؤولياته، فهو ذاته قد وجد القيادة العالمية غير كفؤة، من خلال شركاء عالميين يفتقدون للرؤية المستقبلية، والاستعداد لبذل المجهود على الصعيد السياسي والاقتصادي لتحقيق أهداف شاملة قد تخدم المجتمع الدولي ككل، وخصوم ليسوا بدرجة عقلانيته. ويؤمن أوباما أنّ للتاريخ جوانبه، وهو يرى نفسه في الجانب الصحيح من التاريخ، عكس خصوم الولايات المتحدة وبعض حلفاءها الذي يرى بأنّهم في الجانب الخطأ، حيث لا تزال القبلية والطائفية والنزعات العسكرية في أوجها، وبكلماته فالعالم عبارة عن: "حلفاء تقليديين يفتقدون عادة للرؤية والرغبة لإنفاق رأس المال السياسي لتحقيق الأهداف الكبيرة والتقدمية، وليسوا منطقيين،" وأضاف بأنّ "خصوم الولايات المتحدة وبعض حلفاءها قد وضعوا أنفسهم في الجانب الخاطئ، حيث القبلية والتطرف والطائفية والنزعة العسكرية لا زالت تزدهر، لكن ما لا يدركونه أنّ التاريخ إلى جانبي."[181]

([178]) Barak Obama, On authorizing targeted air strikes and humanitarian aid in Iraq, American Rhetoric, 7-8-2014, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2clfaOt

([179]) Lusane, "We must lead the world," 36

([180]) Joseph S. Nye, JR, "Is the American Century Over?," (Cambridge: Polity Press, 2015), 126

([181]) Goldberg, "The Obama Doctrine,"

تتضح رؤية أوباما تجاه مفهوم القيادة الأمريكية من خلال ما سبق، فهو يؤكد باستمرار ضرورة القيادة الأمريكية بكل القضايا، لكن بنفس الوقت، هناك ضرورة لتشكيلها بالتعاون مع التحالفات والائتلافات الدولية، وذلك حتى لا يقع عبء العمل وتحمّل المسؤولية على الولايات المتحدة فقط، فهناك ترابط ما بين رفاه الأمريكيين وبقية العالم من خلال القيادة الحكيمة، ولذلك يجب أن يتشارك الجميع لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن العالمي. وقيادة الولايات المتحدة لا تقتصر بالضرورة على القوة العسكرية، بل هي تأتي أيضاً من القوة الاقتصادية والتكنولوجية، ومن خلال الباحثين والعمال ورجال الأعمال...الخ. ومن المهم هنا الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بمفهوم العقيدة والطريقة التي تتشكل بها، حيث من الواضح أنّ أوباما حين تولّى الرئاسة، كانت لديه العديد من المفاهيم والمبادئ التي يؤمن بها، لكن مع مرور سنوات رئاسته وصولاً للفترة الأخيره، فإنّ هذه العقيدة تتطور وتتغير تبعاً للظروف والأحداث والمواقف التي يتعرض لها الرئيس والنتائج التي تتضح منها، وهو ما يؤكد أنّ العقيدة قد تحتاج وقتا طويلا لإدراكها سواء من الرئيس نفسه أو من المحيطين به والباحثين ووسائل الإعلام.

٢-٢. إستخدام القوة.

العامل المشترك في فكر العلاقات الدولية، وخصوصاً في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، هو الافتراض بأنّ الدول تعتمد في وجودها على القوة وتعمل على تحقيق أهدافها بواسطتها. ويعتقد هانز مورغينتاو بأنّ كل السياسات هي صراع من أجل القوة، والتي هي كمفهوم، غامض ويتداخل مع مفاهيم أخرى، فكان لها عدة تعريفات. على سبيل المثال، بأنّها: "القدرة على توليد النتائج المقصودة،" أو أنّها: "امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات،" لكن بالمعنى الواسع فإنّها تتضمن "المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة تم إعدادها من أجل تطوير وتحقيق مصالحها الوطنية." ويرى بعض الباحثين بأنّ القوة هي: "وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الأولية والإنتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والأخلاق،" والقوة هي مرادف للقوة العسكرية.[182]

إنّ القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل "القوة القومية" بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية. فهي الناتج النهائي لعدد من المتغيرات والتفاعلات التي تحصل بين هذه العناصر، وهو ما يحدد في النهاية قوة الدولة. وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية، أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية. والسياسة الدولية ليست الّا صراعاً على القوة كغيرها من

([182]) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠)، ١٩٣-١٩٤

السياسات، فالقوة هي هدفها الآني والفوري مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة؛ التي قد تكمن في الحرية والأمن والازدهار والسلطة، وقد يحددون أهدافهم في مُثُل دينية وفلسفية وإقتصادية وإجتماعية، وقد يحاولون تحقيقها بوسائل لا سياسية كالتعاون التقني ـ مثلاً ـ مع الأمم الأخرى أو مع المنظمات الدولية، ولكنهم بالنهاية يفعلون ذلك من أجل القوة.[183]

بالنتيجة، يتفق الواقعيون على أن القوة هي ما يوجه السياسة الدولية، لكنهم يختلفون متى وأين ينبغي أن يتم استخدامها أو تقييدها. ولا يتفقون حول ماهية التوزيع الأفضل للقوة للحفاظ على السلام والاستقرار (أحادي\ثنائي\متعدد القطبية)، ويعود سبب الاختلاف في الممارسة بين الواقعيين لعدم اليقين في تقييم التهديدات الفعلية التي يواجهونها.[184] أما المثاليون، وبقدر ما يرفضون القوة في العلاقات الدولية، إلّا أنّ بعضهم يرى بأنّه يمكن تبريرها إذا كانت تخدم الأفكار المثالية مثل تحقيق الحرية والعمل على إنهاء الحروب أو أية قاعدة مثالية يرون أنّها مفيدة. وتعد الأديان مصدراً للعديد من المبادئ في مجال السياسة.[185]

بالنسبة لأوباما، فأنّه يعتقد بأنّ القوة ليست "بالعضلات العسكرية والكلام الكبير،" بل "القوة الحقيقية هي أن تصل لما تريد بدون ممارسة العنف،"[186] أي تأتي من استخدام الولايات المتحدة لقدراتها الفريدة لجمع الدول لمتابعة أفعال مشتركة. والأهم، أن القوة الأمريكية بالخارج تأتي من المرونة أو التعافي بالداخل، وليس من التظاهر بسهولة حل المشاكل، أو أنه كلما زادت الولايات المتحدة من تدخلاتها، فالأمور تصبح أفضل؛ ولهذا يضع أوباما أولوية "لبناء الأمة بالداخل." وهذا ما يتماشى مع الواقعية التي تضع الأولوية للمصلحة القومية ولا ترى ضرورة لحل جميع القضايا بالقوة العسكرية والتدخلات.[187] وكان قد أشار في كتابه جرأة الأمل لحاجة الولايات المتحدة إلى إطار منقّح للسياسة الخارجية يُضاهي في الجرأة والمدى سياسات هاري ترومان في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ إطار يتصدّى للتحديات ويتعامل مع الفرص المتاحة في الألفية الجديدة، إطار يُرشِد أو يحدّ من استخدام القوة العسكرية ويعبّر عن أعمق المثل والالتزامات للولايات المتحدة.[188] حين قال "نحن بحاجة للتأكد من أنّ أي ممارسة للقوة العسكرية الأمريكية سوف تساعد على تحقيق أهدافها الأمريكية، أي تحقيق أهدافها العريضة لا عرقلتها." فأوباما لا يعترض على التصرف الأحادي أو الاستباقي فيما لو كان

([183]) أنور محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)، ٢٤-٢٥

([184]) Betts, “Realism is an attitude,”

([185]) توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ٨٤-٨٥

([186]) Goldberg, “Obama doctrine,”

([187]) Chollet, “One president stands against.”

([188]) باراك أوباما، ترجمة: معين الإمام، "جرأة الأمل، أفكار عن استعادة الحلم الامريكي،" (الرياض: العبيكان، ٢٠٠٩)، ٣٠٨

أمن الولايات المتحدة مهدد أو هناك خطر وشيك ولكن يجب أن تكون الأهداف مشروعة وأخلاقية.[189] وهو ما كان قد تحدث عنه باكراً خلال الحملة الرئاسية في ٢٠٠٧\٢٠٠٨، حيث كان جميع المرشحين تقريباً حريصين على توضيح جدول أعمالهم للسياسة الخارجية، وحاولوا وضع مسافة بين مفاهيمهم والسياسة الخارجية لإدارة بوش. بالنسبة لأوباما، فقد ذكر في يوليو ٢٠٠٨ بالفورين أفيرز معايير استخدام القوة والذي يكاد يبدو وكأنه تكرار لعبارة في إستراتيجية الأمن القومي لبوش في ٢٠٠٢: "لن أتردد باستخدام القوة، من جانب واحد إذا لزم الأمر، لحماية الشعب الأمريكي أو مصالحنا الحيوية..." فكان هناك عبارة مماثلة في إستراتيجية الأمن القومي لأوباما: "لن نتردد في التصرف أحادياً، إذا لزم الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس..." مع ذلك، الطريقة التي استمرت أو تابعت بها هذه العبارة تشكّل فرقاً كبيراً؛ بينما تستمر إستراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٢: "من خلال العمل الوقائي ضد الإرهابيين لمنعهم من إلحاق الضرر بشعبنا وبلدنا..." كتب أوباما: "كلما تعرضنا لهجوم أو تهديد وشيك." فيشير هذا البيان على الأقل إلى الإلتزام بمعيار "الوشيك".[190]

وهذا يتلاءم تماماً مع "الويلسونية الواقعية" التي دعا لها فوكاياما، فهو لا يستبعد الحرب الوقائية وتغيير نظام الحكم عن طريق التدخل العسكري استبعاداً كاملاً، وإنّما يجب أن تكون مفهومة بوصفها إجراءات متطرفة جداً. فاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية يجب أن تتأكد من توفر المعايير الواضحة من أجل معرفة متى تكون الحرب الوقائية مشروعة، ويجب أن تكون تلك المعايير محددة ومعينة معاً.[191]

برز عدد من البيانات أو التصريحات المحددة على تغيرات مقصودة في السياسة الأمنية من إدارة أوباما الجديدة منذ توليه منصبه في يناير ٢٠٠٩، وكان نائب الرئيس جو بايدن هو من أدلى بالتصريحات الأكثر تحديداً على مسائل العقيدة السياسية واستخدام القوة غالباً، وأكدّ على أن السياسة التي سيتم اختيارها ستكون بعيدة عن عقيدة بوش لتغيير النظام والعمل "الاستباقي" وسيستبدلونها بعقيدة الوقاية والتعاون، وهو ما عبّر عنه في مؤتمر الأمن بميونيخ في فبراير ٢٠٠٩. هذا يُشكّلُ هجراً صريحاً لعقيدة بوش، لكن جو بايدن ترك مجالاً مفتوحاً للاستخدام الأحادي للقوة من قِبَل الولايات المتحدة، وبدلاً من تحديد معايير مجردة عن متى يتم إستخدام القوة، يبدأ هذا البيان بتأكيد الإلتزامات الأخلاقية ومن ثم يُسلّط الضوء على حدود استخدام القوة.

([189]) المصدر السابق، ٣١٤

([190]) Meiertons, "The Doctrines of US security policy,"227

([191]) فوكاياما، أمريكا على مفترق طرق، ٢٣٨-٢٤٠

تركيز وتقنية هذا البيان لم يحدد متى يجب استخدام القوة، بل متى لا يجب استخدامها.[192] وتبدو هذه الفكرة واضحة في خطابه عن زيادة القوات في أفغانستان عندما تحدّث عن ضبط النفس في استخدام القوة العسكرية:

> قررت أنه في مصلحتنا الوطنية الحيوية إرسال ٣٠٠٠٠ من القوات الأمريكية الإضافية إلى أفغانستان. لقد عارضت الحرب على العراق تحديداً لأنني أعتقد أنه يجب علينا ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة العسكرية، ودائماً النظر في العواقب الطويلة الأجل لأعمالنا... على الولايات المتحدة أن تُظهر قوتها في الطريقة التي ننهي الحروب فيها ونمنع الصراعات - وليس كيف نشن هذه الحروب. علينا أن نكون أذكياء ودقيقين في استخدامنا للقوة العسكرية. وسيتعين علينا أن نبعد أدوات التدمير الشامل، ولهذا جعلت وقف انتشار الأسلحة النووية، والسعي لتحقيق عالم خال منها، ركيزة أساسية في سياستي الخارجية.[193]

كتب نيبور في ١٩٥٨: "الأمة الأمريكية أصبحت تميل لاستخدام القوة العسكرية بكثرة وذلك أمر غريب." فهو ينتقد "الجاذبية الخاطئة" للحلول البسيطة نتيجة الثقة المبالغ بها للأمم بقواهم العسكرية، وحذّر من ذلك منذ نصف قرن عندما اعتبره "الخطر الأعظم" أي"الاعتماد الكبير على القوة العسكرية (قوة الجيش) بشكل عام، وإهمال جميع العوامل السياسية، والاقتصادية والأخلاقية الأخرى،" التي تشكّل منابع "الوحدة، والازدهار، والقوة." لكن هذا لا يفترض سياسة الإنعزالية، بل الانتباه بشكل أقل للعالم في الخارج، والانتباه أكثر لظروف الولايات المتحدة بالداخل، ما يعني التقليل من تصعيد التوقعات.[194]

ومن المبادئ التي تَخُص استخدام القوة لدى نيبور يتضح بدعوته لتطبيقها بحذر وفقط عند الضرورة بدلاً من التصدّي لكل "القضايا النبيلة." لكن بنفس الوقت يدعو لوجود إلتزام إيجابي لاستخدام القوة حين يكون ذلك ممكناً لتعزيز العدل والمساواة مع الأخذ بعين الاعتبار محاذير هذا الالتزام. واقتبس أوباما من نيبور بالعديد من المناسبات مثل خطابه بجائزة نوبل للسلام الذي ذكر فيه أن القوة قد تكون ضرورية أحياناً.[195] وتدل خطابات أوباما على إيمانه بهذه الفكرة، ومن ذلك خطابه عن التدخل في ليبيا:

([192]) Meiertons, “The Doctrines of US security policy,”228-230

([193]) Obama, Speech at west point on troop increase,

([194]) Andrew J. Bacevich, “ Prophets and Poseurs: Niebuhr and our times,” World Affairs, Vol. 170, No. 3 (Winter, 2008), 32-33

([195]) Owens, “Searching for an Obama doctrine,” 102-103

لا يوجد قرار أواجهه كقائد، أتعامل معه بعناية كقرار أن أطلب من رجالنا ونسائنا استخدام القوة العسكرية. ولا سيما في وقت يقاتل فيه جيشنا في أفغانستان ويقلّص أنشطتنا في العراق، هذا القرار يصبح فقط أكثر صعوبة. إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الأعمال التي تقوِّض السلام والأمن العالميين. لذلك فقد اتخذت هذا القرار مع الثقة بأن القيام بشيء ما هو أمر ضروري، وأننا لن نعمل بمفردنا، هدفنا محدد، قضيتنا عادلة، وتحالفنا قوي.[196]

وهذا يتماشى أيضاً مع ما ذكره سابقاً في كتابه جرأة الأمل حين قال بأنّه: "إذا لم تكن المبادئ الأخلاقية تكفينا لنتحرك حين تنفجر قارة من الداخل، فهناك بالتأكيد أسباب وجيهة تدفع الولايات المتحدة وحلفاءها للاهتمام بالدول الفاشلة التي لا تسيطر على أراضيها، ومليئة بالحروب الأهلية والفظائع."[197] وأضاف مؤكداً على العمل الجماعي: "وحين تكون الأمور تتجاوز الدفاع عن النفس، فالمصلحة الإستراتيجية تقتضي العمل الجماعي حين نستخدم القوة، والتأكد أنّ العمل يخدم هدف تعزيز الاعتراف بالمعايير الدولية."[198]

يدعو جوزيف ناي إلى ضرورة تفعيل "القوة الناعمة" للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، والبحث أكثر من أي وقت مضى، عن علاقات بنّاءة مع الأمم الأخرى. وبالتالي ينصح القادة الأمريكيين بإعادة توجيه أنفسهم نحو المجتمع العالمي، فلا يمكن إيجاد الحلول للعديد من المشكلات العالمية، من دون خلق روابط أكثر تعاوناً مع باقي دول العالم، وبالذات أنّ القوة العسكرية، والاقتصادية للولايات المتحدة باتت غير كافية ولا تستطيع وحدها أن تؤمن لها النجاح، بل إنّها قد تقوّض الأهداف الأمريكية بدلاً من أن توسعها.[199] وهو ما يؤمن به الليبراليون، حيث أن التبادلات التجارية غير المقيدة تشجع قيام صلات عبر الحدود، وستحمل الولاءات بعيدا عن الدولة الأمة، مما يزيد من التفاهم بين الشعوب ويقلل من احتمالية حدوث الصراعات. وهكذا تقع التجارة الحرة وإزالة الحواجز من أجل إتمامها في صميم نظرية الاعتماد المتبادل الحديثة.[200]

([196]) Obama, Address on Libya,

([197]) اوباما، جرأة الأمل، ٣٢٥

([198]) المصدر السابق، ٣١٥

([199]) محمد سيف حيدر النقيد، نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ١١٩

(*) مفهوم القدوة في القوة الناعمة: يتّضح هذا من خلال تعريف ل جين لي (Geun Lee) بحيث يشير أنّ القوة الناعمة هي القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيّرات سلوكية في أفعال الآخرين. للمزيد انظر، يمني سليمان، "القوة الذكية ـ المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية،" دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (١٢ يناير، ٢٠١٦).

([200]) سكوت بورتشيل، "الليبرالية" في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ١٠٣

وهذا ما يتفق معه فوكاياما أيضا في "الويلسونية الواقعية" حيث يدعو لنزع العسكرة نزعاً مؤثراً عن السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة التأكيد على أنواع أخرى من أدوات السياسة، والترويج للتنمية السياسية والاقتصادية، والاهتمام بشأن ما يحدث داخل الدول حول العالم، وذلك بالتركيز على الحكم الصالح، والقابلية السياسية للمساءلة، والديمقراطية، والمؤسسات القوية. وهو ما يحدث عن طريق أدوات القوة الناعمة: أي القدرة على وضع القدوة*، وعلى التدريب والتثقيف، وتقديم الدعم مع المشورة، والمال أيضاً.[201]

أوباما، وفي خطابه عن أفغانستان، أكدّ على أهمية المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة، والتي تميّزها بالإضافة الى القوة العسكرية والجيوش، وبالتالي حين يُمكن استهداف قوة معينة تهدّد أمنها بدون الجيش فذلك أفضل بالنسبة لأوباما.[202] فهو ينظر للقوة الناعمة وكأنها علاج للعسكرية والانفرادية وفرصة للتخلص من سنوات حكم بوش، وكان قد تحدث في مقالة له بالفورين أفيرز عن آثار "الترتيب الثاني" للقوة الناعمة في إعادة بناء علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين و"الاستثمار في إنسانيتنا المشتركة."[203] وكمثال على تطبيق القوة الناعمة هو إدراك الولايات المتحدة بأن رهانها يجب أن يكون على تنمية المؤسسات، في مناطق معينة مثل أفغانستان.[204] وهو ما حاول أن يشرحه في خطابه بالقاهرة: " نحن نعلم أن القوة العسكرية وحدها لن تكفي لحل المشاكل في أفغانستان وباكستان." ولذلك وصل إلى أن الشراكة مع الباكستانيين والأفغان بتقديم المساعدات والاستثمار لبناء المدارس والطرق التجارية والاقتصاد هو الأفضل. واقتبس أوباما بخطابه من توماس جيفرسون مقولته التي تؤكد بأن الحكمة تكمن في إدراك أنه كلما قلّ استخدام القوة فستزداد الولايات المتحدة عظمة.[205] وهذا الرأي يتماشى مع "الويلسونية الواقعية" التي تولي اهتماماً لطبيعة

([201]) فوكاياما، أمريكا على مفترق طرق، ٢٣٨-٢٤٠

([202]) Barak Obama, Afghanistan troop reduction address to the nation, American Rhetoric, 22-6-2011. Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2cGUJNZ

([203]) Lusane, “We must lead the world,” 36

([204]) Stephen M. Saideman, “Ape’s moi le de’luge (U.S interventions after Bush),” International Journal, (Winter, 2008-2009), 182-183

([205]) Barak Obama, A new beginning: Speech at Cairo University, American Rhetoric, 4-6-2009, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2cGTvST

(*) كتاب إرشادات واشنطن (playbook): هذا المصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مقابلته مع الصحفي جيفري غولدبيرغ، حين أراد أن يبرر موقفه حين تراجع عن شن الضربة على سوريا، وذلك فيما لو تجاوز الأسد الخط الأحمر واستخدم الأسلحة الكيماوية، وهذا الكتاب يصدر من مؤسسة السياسة الخارجية، ليصف ردة الفعل اللازمة تجاه الأحداث المختلفة، والتي بالعادة تكون عبارة عن استجابة عسكرية. فحين يتم تهديد الولايات المتحدة مباشرة، يتم اللجوء لإرشادات هذا الكتاب، مع أنّها قد تحتوي "أفخاخ" تقود لقرارات خاطئة. للمزيد انظر،
Jeffrey Goldberg, “The Obama Doctrine,” The Atlantic (April 2016), http://theatln.tc/1UUZ50W , Accessed Sep. 2016.

المجتمعات من الداخل، وتدعو لتنمية المؤسسات وتحسين الاقتصاد والأوضاع، وتؤكد تأثيرها على النظام العالمي.

أكدّ أوباما بأنه يفخر بنفسه لعدم اتخاذه قرار التدخل بسوريا حسب كتاب إرشادات واشنطن "playbook"* بعد تجاوز الرئيس السوري بشار الأسد للخطوط الحمراء؛ فهو يرى أن هذا الكتاب "مُعَسكَرْ جداً،" أي يعتمد على القوة العسكرية بأغلب الأوقات، ومُستَخدَم كثيراً.[206] وهو ما كان رينهولد نيبور قد ذكره في كتابه "المفارقة في التاريخ الأمريكي" مُحذّراً من أنّ السبب الثانوي للكارثة أو ضعف الولايات المتحدة سيكون الأعداء، أما السبب الرئيسي برأيه فسيكون أنّ قوة أمة عملاقة تمّ توجيهها وإدارتها من قِبَل "عيون عمياء" للغاية ولم تدرك كل مخاطر الصراع.[207] وقد أشار أوباما لرفضه الخيار العسكري كأولوية دائماً بخطابه عن سوريا:

> لقد قاومت دعوات للقيام بعمل عسكري، لأنه لا يمكننا حل الحرب الأهلية لشخص آخر عن طريق القوة، خاصة بعد عشر سنوات من الحرب في العراق وأفغانستان.... في ظل عدم وجود تهديد مباشر أو وشيك لأمننا، سآخذ هذا النقاش إلى الكونغرس، فإنّ فكرة أي عمل عسكري، مهما كانت محدودة، لن تكون شعبية. بعد كل شيء، لقد قضيت أربع سنوات ونصف بالعمل على إنهاء الحروب، وليس البدء بها... وأنا أعرف أن الأمريكيين يريدون كل واحد منا في واشنطن - وخاصة أنا - التركيز على مهمة بناء أمتنا هنا في الداخل.[208]

وكذلك في خطابه عن اليزيديين في العراق أكدّ أنّ قرار استخدام القوة العسكرية هو أكثر ما يستغرق منه وقتاً وجهداً، فقد كان حريصاً على مقاومة الدعوات لاستخدام الجيش مراراً، لأنه يرى بأنّ لدى الولايات المتحدة أدوات أخرى غير الجيش.[209]

تعهد أوباما في خطابه بأوسلو بحماية المدنيين في الحروب والالتزام بقواعد "التمييز" بين المدنيين والمقاتلين. واعترف بأنه "في حروب اليوم، العديد من المدنيين يُقتلون أكثر من الجنود." وبالتالي من

([206]) Jeffrey Goldberg, “Obama’s former Middle East advisor: We should have bombed Assad,” The Atlantic, 20-4-2016, http://theatln.tc/1TkXIGD, Accessed July 2016.

([207]) Bacevich, “ Prophets and Posears, 37

([208]) Barak Obama, Address to the nation on U.S military action in Syria, American Rhetoric, 10-9-2013, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2ce5JA6

([209]) Obama, On authorizing targeted air strikes,

الضروري للولايات المتحدة أن تلتزم بالمعايير التي تحكُم استخدام القوة. لكن، هذه الإلتزامات الأخلاقية التي ذكرها أوباما لم يتم تطبيقها مع الإستخدام المتزايد للإدارة للغارات الجوية للطائرات بدون طيار في أفغانستان وباكستان. فيليب ستون (المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الإعدام خارج نطاق القضاء) أكدّ أنّ التوسع في استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار من قبل الولايات المتحدة كانت تقوِّض القيود العالمية على استخدام القوة العسكرية؛ فالإعدام التعسفي، والإعدام خارج نطاق القانون، والإعدام بإجراءات موجزة، هي عناصر مركزية في قوانين الحرب. مع ذلك، إدارة أوباما وافقت على الإعدامات التعسفية، خارج نطاق القانون. فمثلاً استهدفت الولايات المتحدة قتل رجل دين أمريكي، أنور العولقي، الذي اشتُبِه بأنه يشجع ويخطط لهجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة. ومما قاله أوباما بخطابه بجائزة نوبل وقد يبرّر هذه التجاوزات: "أنا أواجه العالم كما هو..لكي لا أكون مخطئاً: الشر موجود في العالم..بالقول إن القوة في بعض الأوقات ضرورية، ليست دعوة إلى السخرية، إنه اعتراف بالتاريخ، عيوب الرجل وحدود العقل." وهو هنا يعكس الأخلاقيات المعروفة لنيكولو مِكيافيلّي* الذي جادل بأن رفاهية الوطن يجب أن تتم حمايتها تحت أي ثمن ولذلك سعى لتحسين الطرق السياسية والعسكرية الضرورية لحماية الدولة. وقد أعلن أوباما بأنّه ـ مثل أي رئيس دولة ـ له حقّ التصرف أحادياً إذا كان ذلك ضرورياً للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة. قد يوافق الواقعيون على إجراءات غير أخلاقية كالتعذيب والحرب الوقائية إذا ما كانت تحمي المصالح طويلة الأجل للأمة، أما إذا اعتقدوا أنها ستخلق نظام دولي أكثر خطورة وبالتالي يهدد أمن الأمة، فإن معظم الواقعيين سيعارضون هذه السياسات. وفي هذا السياق، يؤكد أوباما بأنه حتى الولايات المتحدة تواجه قيوداً على أنواع القوة التي قد تستخدمها الدولة. لكنّه بنفس الوقت، يوافق بوضوح أن الرئيس لديه واجبات أخلاقية مميزة، لطبيعة مُتطلّبة أكثر من المسؤوليات الأخلاقية للمواطن أو الجندي العادي، وبذلك يبدو أن أخلاق أوباما تتأثر بشدة ليس فقط بنيبور بل أيضا بمِكيافيلّي حين مَيّزَ أوباما أخلاقياً بين المواطن العادي والرئيس في خطاب نوبل للسلام.[210]

يؤمن أوباما وبشدّة بأنّ القوة ليست "بالعضلات العسكرية"، بل إنّ القوة الأمريكية بالخارج تأتي من "المرونة والتعافي" بالداخل. وهناك مصادر أخرى للقوة كالدبلوماسية والاقتصاد والتكنولوجيا وما إلى ذلك، ما يقودنا إلى القوة الناعمة التي اعتبرها أوباما الوسيلة لتجاوز الاستخدام المبالغ فيه للقوة العسكرية، ولذلك

(*) نيكولو مِكيافيلّي (١٤٦٩-١٥٢٧): فيلسوف سياسي ايطالي، كان يعمل ك سكرتير الجمهورية الفلورنسية، وأكثر أعماله شهرة كتاب "الأمير"، والذي كان سبباً باعتباره لا أخلاقي، لأنّه ميّز فيه بين أخلاق رجل الدولة وأخلاق الرجل العادي. للمزيد انظر،
Harvey Mansfield, Niccolo Machiavelli: Italian Stateman and Writer, Britannica, http://bit.ly/2cDoFri , Accessed April 2017.

([210]) William F. Felice, "President Obama's nobel peace prize speech: Embracing the ethics of Reinhold Niebuhr," Social Justice, Vol. 37, No. 2\3 (120-121), Imperial Obama: A kinder, gentler empire? (2010-11) p, 50-55

تبنّى مفهوم القوة الذكية الذي يجمع ما بين المفهومين (القوة الناعمة والخشنة). إلّا أنّه لا يعترض على الفعل الأحادي أو الاستباقي فيما لو تعرّض أمن الولايات المتحدة للتهديد أو كان هناك خطر وشيك، لكن يجب أن تكون الأهداف مشروعة وأخلاقية. أي بشكلٍ عام، لا يميل أوباما للقوة العسكرية لكنّه مستعدّ لاستخدامها حين يلزم وتتوفر الأسباب المنطقية لذلك.

٢-٣. التدخل.

يعطي هذا المبدأ الحق لبعض الدول بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى وذلك يكون لعدة أسباب، كالتدخل لأسباب إنسانية مثلاً أو لمنع الإخلال بالتوازن العام للقوى الدولية؛ فقد تعتبر الدول المتدخلة أن التوازن قد اختلّ إذا ما حصل تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، فيحصل التدخل لإحباط أية تبدلات داخلية في النظام السياسي وذلك لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وهو ما يسمّى بالتدخل "الدفاعي." وقد يأخذ التدخّل عدة أشكال منها: معونات اقتصادية أو عسكرية أو ضغوطات دبلوماسية.[211] وتمثل ظاهرة التدخل إنعكاساً لعلاقات القوة في النظام الدولي، فالدولة القومية توظف إمكانات قوتها في حال تعرضت مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للتهديد، وذلك ربما ينتج عن دوافع أمنية أو أيدولوجية أو إنسانية أو إقتصادية. وجدير بالذكر أن حالات التدخل الإنساني قد ازدادت كمدخل لتغير القواعد القانونية التي أفرزها نظام ثنائي القطبية، ولكن حتى يكون شرعياً فإنّه يجب أن يُنفذّ من خلال عمليات تقررها الأمم المتحدة، لأنّه أحياناً ما تكون هذه التدخلات غطاء لفرض الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.[212]

يفترض منظرّي الإتجاه الدفاعي من الواقعية مثل (كينيث والتز، فان ايفيرا، جاك سنايدر) بأنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، فالتكاليف المترتبة على السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها. ولذلك فإنّهم يؤمنون بأنّ الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تحدث عموماً نتيجة شعور مبالغ فيه بالخطر والذي تغذيه مجموعات داخلية، كما تعود أيضاً للثقة المفرطة في فعالية العمل العسكري.[213] وهم يدّعون بأنّ قادة الدول أصبحوا يدركون هذه الحقيقة، وأنّ استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة. وفي نفس الوقت فإنّ المواطنين والقادة ينظرون لأغلب الحروب وكأنها ناتجة عن

([211]) منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، ٥٠-٥١

([212]) عادل حمزة، "إشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد وأثرها في العلاقات الدولية الدور الأمريكي انموذجاً،" مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥ (٢) ٢٠١٤: ٣٦٢

([213]) Walt, “International relations: One world,” 37

القوى اللاعقلانية والاختلال الوظيفي في المجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية والنعرات القومية العرقية. وتختلط الواقعية الدفاعية غالباً مع الليبرالية الجديدة بتعاطفها مع المؤسسات الأمنية ودورها بانحسار المأزق الأمني، لكن الواقعية الدفاعية لا ترى في تلك المؤسسات الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب.[214]

إذا ما تمّ النظر للواقعية أو الليبرالية\المثالية بخط متوازي، فإننا نجد مفاهيم مشتركة أو تتقاطع في كل منهما. فمثلاً، يتفق الواقعيون فيما بينهم حول الأخلاق، خلافاً للاعتقاد السائد، لكن الواقعية تقوم بقوة على الأخلاق المترابطة منطقياً، بمعنى أنهم يحكمون على أخلاق العمل (action) بعواقبه فقط، أي أنهم يركزون على النتائج أكثر من الدوافع. بينما يميل المثاليون للقفز "لدعم الصالحين ومحاربة الانذال" حين يبدأ الصراع لأنهم يعتقدون أنهم يفعلون ما هو صواب. ويمكن القول كتعميم بأن المثاليين يقلقون حول تكاليف التقاعس عن العمل (inaction) بينما يقلق الواقعيون أكثر حول تكاليف القيام بعمل (action) ثم الفشل. وتطرق ريتشارد بيتس لخلاف مهم عند الواقعيين فيما يخص استعدادهم للذهاب للحرب، فهم مع القوة العسكرية حين يرون العدو عنيد ومتعمد، ويعرضهم للخطر، ولم يرتدع بتهديد مضاد قوي، ومستعدون للتخلّي عن القوة حين يعتقدون أن العدو له طموحات محدودة يمكن إستيعابها أو إحتوائها بتكاليف معتدلة. وعادة ما يتم النظر للواقعية بأنها تنبذ الأخلاق والقانون بالسياسة الدولية، في حين يرى المثاليون القيم والمؤسسات كقوى محركة، لكن مع ذلك فالواقعيين المحافظين مثل كسينجر يضعون تركيزاً كبيراً على دور المؤسسات الشرعية والمتعددة الأطراف في النظام العالمي، وبعض الليبراليين المثاليين كثيراً ما شجعّوا إستخدام القوة مثل مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية ل بيل كلينتون في فترته الثانية ـ.[215]

كانت رغبة أوباما منذ بداية رئاسته أن يُقلّلَ من التدخلات حتى لا يقع "بمنحدرٍ زلق" (Slippery Slope)؛ لأنه بمجرد أن تتدخل الولايات المتحدة بدولة أخرى، لن تستطيع أن تسيطر أو تتحكم "بالإنحدار" أي ما يأتي بعد ذلك، ومثال ذلك التدخل بالصومال، الذي بدأ به بوش الأب وتابعه كلينتون، حيث كانت المهمة مؤقتة ومجرد تمهيد لتدخل الأمم المتحدة، لكن بالنهاية تم نشر القوات الأمريكية كجزء من قوات حفظ السلام.[216] وكانت مثل هذه التدخلات العسكرية للولايات المتحدة بالصومال وهاييتي والبوسنة وكوسوفو، أفغانستان والعراق وليبيا، من أجل أفكار ليبرالية عن نشر الديمقراطية أو لأسباب إنسانية. بينما كانت حرب الخليج والتدخل في

([214]) فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ٣٨٤-٣٨٧

([215]) Betts, “Realism is an attitude,”

([216]) Micah Zenko, “The slippery slope of U.S intervention,” Foreign Policy (August, 2014), http://atfp.co/1rxVN8w, Accessed Dec. 2016

بنما الوحيدة منذ ١٩٨٩ التي قامت بها الولايات المتحدة بتفضيل الواقعية السياسية على الأفكار الليبرالية، وقد كشفت آخر ١٣ سنة حدود استخدام القوة من أجل المثالية الليبرالية ونشرها، فالحرية والديمقراطية لا يمكن إعطاؤها بسهولة للناس، بل يجب أن يقاتلوا لأجلها ويشكّلوها حسب تاريخهم وثقافتهم، أحياناً مع دعم دولي، وأحياناً مع دعم الولايات المتحدة. ويعتقد البعض بأن الولايات المتحدة كان عليها أن تضبط نفسها في عدة تدخلات بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي.[217] الأمر الذي يتفق معه ستيفن والت كواقعي، حيث ينتقد "الليبراليين الإمبرياليين" المولعين بالتدخل بالدول الأخرى. في النهاية يرى البعض أن النقاش الواسع والجدل الدائر حول التدخل أصبح مُبالغاً فيه، فالسياسة الخارجية لا تقتصر فقط على هذا الموضوع وإنما هناك القوى العظمى، التجارة العالمية، الإرهاب وغيره. فالتدخل يجب أن يكون لخدمة مصالح الولايات المتحدة وسياستها الخارجية، ولا يجوز لغير هذه الأسباب، إلّا بشروط معينة.[218] وقد تحدث أوباما عن هذه المبالغة بالجدال الذي يدور حول التدخل والإنعزال في كتابه جرأة الأمل:

> نحن نعلم أن المعركة مع الإرهاب الدولي هي في الوقت ذاته صراع مسلّح وحرب أفكار، وأنّ أمننا على المدى الطويل يعتمد على إبراز قوتنا العسكرية بأسلوب حكيم ورصين، وعلى زيادة التعاون مع الأمم الأخرى، وأن التصدي لمشكلات الفقر في العالم والدول الفاشلة أمر حيوي لمصالح أمتنا وليس مسألة إحسان وصدقة، لكن عند متابعة معظم الجدل فيما يتعلق بسياستنا الخارجية قد تحسب أنه أمامنا خياران لا ثالث لهما، الحرب أو الإنعزال.[219]

يستمر الجدال في الولايات المتحدة حول التدخل، بأي حالة يحدث وبأي طريقة. يعتقد أوباما أن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم القوة العسكرية، بشكل أحادي إذا كان ضرورياً، حين يتم تهديد أمن الولايات المتحدة أو الحلفاء. وحين لا يكون هذا هو الوضع، بل ديكتاتور يقتل بشعبه وعلى الولايات المتحدة أن تتصدى لذلك، فهي لا يجب أن تتدخل لوحدها، ويجب أن تستخدم القوة فقط في حال كان هناك نجاح مؤكّد. القضية هنا، تشبه جون كوينسي آدامز حين صرّح بجملته الشهيرة "الولايات المتحدة لن تذهب للخارج بحثاً عن وحوش لتدميرها،" وفي حالة كسوريا، فإن جوزيف ناي يرى أن هناك ضرورة للتدخل لكن على الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن الغزو والاحتلال. في فترة الخمسينيات وحين انتشرت القوميات، وصل آيزنهاور لملخص

([217]) Thomas E. Ricks, “To operate in a renewed cold war atmosphere, The U.S needs to realistically pursue its interests and its values,” Foreign Policy (August, 2014), http://atfp.co/2gHMrG8, Accessed Nov. 2015

([218]) Paul D. Miller, “Reframing the policy discussion on intervention,” Foreign Policy (June, 2013), http://atfp.co/2fMZlib, Accessed May 2015

([219]) أوباما، " جرأة الامل،" ٣١

حكيم يكمُن في أهمية استخدام القوة لكن بحدود معينة. في الشرق الأوسط حيث الثورات قد تستمر لجيل آخر، تطبيق ذكي للقوة سيكون ضرورياً، وسياسة مثل الإحتواء لكينان قد تكون واعدة أكثر من التحكّم والاحتلال.[220] وقد عكس أوباما هذا الجدل والنقاش حول التدخل في خطابه عن أفغانستان، حيث يرى أنّ هذا العقد من الحرب قد تسبب في الكثير من التشكيك في طبيعة مشاركة الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، فالبعض يريد لها أن تتراجع من مسؤوليتها باعتبارها مرتكزاً للأمن العالمي، وتَبَنِّي عزلة تتجاهل التهديدات الحقيقية التي تواجهها. والبعض الآخر يريد للولايات المتحدة أن تواجه على مدى أطول كل شر يمكن العثور عليه في الخارج. [221] لكنّه يعتقد بأنّ الأمريكيين "في انتظار سياسة تتمتع بما يكفي من النضج للموازنة بين المثالية والواقعية." [222] وهذا ما كان قد ذكره في وقت مبكر في كتابه جرأة الأمل.

أشار أوباما لتأثره برينهولد نيبور في العديد من المرات، ففي مقابلة له في ٢٠٠٧ مع ديفيد بروكس*، أكدّ مثلاً على موضوع مستمر في أعمال نيبور، وهو "التاريخ الذي لا يمكن إدارته،" نظراً إلى أنّ التاريخ قد يكون لديه أحداث يصعب فهمها، فينبغي على صانعي السياسة أن يكونوا حذرين بالتعامل مع العديد من الأمور. وأيضاً فكرة "النضج العاطفي،" بمعنى أنه يجب أن "ندرك محدودية المعرفة الخاصة بنا ونعترف بأنه حتى فضائلنا التي تعمّقت بقوة لن تعمل دائماً بعالم محفوف بالمخاطر،" فهناك حتمية الحلول الناقصة، واحتمال للأخطاء التي قد تُرتَكب. لكنّه بنفس الوقت أشار لتحذير يرافق هذه الفكرة، وهو أن لا تؤدي للتقاعس عن العمل،[223] ومن الأفكار التي استمدها أوباما من نيبور أيضاً: " أنّ في العالم، هناك قسوة وألم. ويجب أن نكون متواضعين باعتقادنا أننا لا نستطيع أن نزيل هذه الأشياء. لكن لا نستخدم ذلك كعذر للسخرية والتقاعس عن العمل." [224] وهو ما ذكره أوباما بخطابه عن سوريا الذي ذكر فيه صعوبة اتخاذ القرار ما بين التدخل وعدمه بسبب الصراع ما بين المثل والأخلاق من جهة والمصالح القومية وصعوبة التدخل بكل مكان من جهة أخرى:

قال فرانكلين روزفلت ذات مرة: "لدينا إصرارنا الوطني للبقاء بعيدين عن الحروب والإنخراطات الخارجية، لكن لا يمكن أن يمنعنا من الشعور بقلق عميق عندما يتم طعن وتحدي المثل والمبادئ التي

([220]) JR, “Is the American century over?,” 120-122

([221]) Obama, Afghanistan troop reduction address to the nation,

([222]) اوباما، جرأة الأمل، ٥٠

([223]) Daniel Clause and Max Nurnus, “Obama, grand strategy and Reinhold Niebuhr,” The Diplomat (March, 2015), http://bit.ly/1Gi74Oh, Accessed Nov. 2015

([224]) Monte Bute, “Obama’s Theologian,” Book review, Contexts, Vol. 7, No. 4, All politics is social (Fall 2008), 68-70

قمنا بتعزيزها." لدينا المثل والمبادئ، فضلاً عن أمننا القومي، على المحك في سوريا، الولايات المتحدة ليست شرطي العالم. أشياء فظيعة تحدث بكل مكان، ويتجاوز وسائلنا أن نصحّح كل خطأ. ولكن عندما، مع جهد متواضع وخطر، يمكننا منع الأطفال من التعرض للغاز حتى الموت، وبالتالي جعل أطفالنا أكثر أماناً على المدى الطويل، أعتقد أننا ينبغي أن نتصرف. مع التواضع، ولكن مع العزم، دعونا لا نغفل عن هذه الحقيقة الأساسية.[225]

كذلك خلال الجدال الرئاسي الثاني في 7 اكتوبر بجامعة بيلمونت ـ ناشفيل، تينيسي، سُئل أوباما حول كيف ستبدو "عقيدة أوباما"، أجاب كالتالي:

قد لا يكون لدينا دائماً قضايا وطنية على المحك، فَمَن مِن بيننا الذي سيقول ألّا نذهب حين يكون لدينا التزام أخلاقي، إذا ما أمكننا إيقاف رواندا، بالتأكيد إذا كانت لدينا القدرة أو القوة التي من شأنها أن تكون مؤثرة فسنأخذ ذلك بالاعتبار ونتصرف. لذلك حين تحدث إبادة جماعية، أو تطهير عرقي.. أعتقد أن علينا أن نعتبر ذلك جزءاً من مصالحنا الوطنية، في التدخل حيثما كان ذلك ممكناً. نحن لن نكون بكل مكان كل الوقت، لهذا من المهم لنا أن نكون قادرين على العمل بالتنسيق مع شركائنا.[226]

يتماشى ما سبق، مع تدخله لحماية اليزيديين في العراق، وقد عبر عن ذلك في خطابه، الذي أوضح فيه صعوبة تدخل الولايات المتحدة بكل الأزمات في العالم، بينما برّرَ الأسباب التي دفعته للتدخل بهذه الحالة والتي تمثلت في تَوفُّر تفويض المساعدة من الحكومة العراقية، بالإضافة إلى القدرات الفريدة لتفادي وقوع المجزرة أو الإبادة الجماعية.[227] وكذلك في خطابه عن ليبيا، حيث ذَكرَ تساؤُل البعض وإنكارهم أسباب وجوب تدخل الولايات المتحدة في كل شيء، فمن الصعب أن يتوقع الجميع بأن الولايات المتحدة ستراقب العالم، فهناك ضرورة للموازنة ما بين مصالح الولايات المتحدة في مقابل تكاليف ومخاطر التدخل. وأعطى تبريراً عن سبب التدخل في ليبيا: " كان لدينا قدرة فريدة لوقف هذا العنف: تفويض دولي للعمل، ائتلاف واسع مستعد للانضمام إلينا، وهناك من اقترح توسيع مهمتنا..لإسقاط القذافي والدخول في حكومة جديدة...لكن بعد تجربة العراق، فهذا شيء يصعب تكراره." [228]

([225]) Obama, Address to the nation on U.S military action in Syria,

([226]) Meiertons, "The doctrines of US security policy,"229-230

([227]) Obama, On authorizing targeted air strikes,

([228]) Obama, Address to the nation on Libya,

حين سُئِل أوباما بسنته الأخيرة في الرئاسة عن الطريقة التي سينظر بها المؤرخون لسياسته الخارجية، قام بشرح مدارس الفكر الأمريكي والتي عكست بشكل أساسي النقاش الدائر والمستمر حول التدخل أو الإنعزال وإمكانية كل منهما في عالم اليوم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إحدى الخانات أسماها الإنعزالية، والتي استبعدها لإيمانه بأنّ العالم في حالة تراجع مستمر، وبالتالي فالإنسحاب غير منطقي. وصنّف نفسه بالواقعي لإيمانه بأنّ الولايات المتحدة لا تستطيع تخليص العالم من معاناته في كل الأوقات؛ لذلك يجب اختيار المجال الذي تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تترك أثراً حقيقياً. أشار أيضاً إلى أنّه وبكل وضوح مؤمن بالدولية، لحرصه على تقوية المنظمات متعددة الأطراف والأعراف الدولية. وحين سُئِل عن انطباعه الذي تكوّن لديه بعد تجارب السنوات السبع الماضية وفيما لو كانت قد عزّزت التزامه بضبط النفس الذي كان يستمده من واقعيته، أو إذا ما قادته فترتان رئاسيتان كاملتان في البيت الأبيض إلى أن يتجنّب التدخلات، فأجاب:

> بكل عيوبنا، يبقى واضحاً أنّ الولايات المتحدة كانت ولا تزال قوة خيّرة في العالم. وإذا ما تمت مقارنتنا بمن سبقونا من قوى عظمى، فستكون النتيجة، أنّنا نتحرك بهدف تأسيس أعراف مفيدة للجميع، وليس بدافع المصلحة المجرّدة. وإذا كان هناك امكانية لنفعل الخير مقابل تكلفة نستطيع تحمّلها، لإنقاذ الأرواح، فسنقوم بذلك.[229]

أكدّ جوزيف ناي على الدولية التي يتصف بها أوباما، فهو يرى أن أفضل طريقة لفهم الوضع وفهم إدارة أوباما، يتأرجح بين ما سمّاه ستيفن سيستانوفيتش السياسات "المتطرفة" و"تخفيض النفقات"، وهذه الأخيرة لا تعني الإنعزالية ولكن ضبط للأهداف والوسائل الإستراتيجية. ومن الرؤساء الذين اتبعوا هذه الإستراتيجية: آيزنهاور، ونيكسون، وفورد، وكارتر، وبوش الأب. وجميعهم كانوا دوليين حقيقيين حين تتم مقارنتهم بالإنعزاليين الحقيقيين منذ الثلاثينيات، ولكن ذلك لم يحمهم من النقد. فقد تمّ توجيه النقد لآيزنهاور بأنه ضعيف ومتردد وبذلك سيفتح الباب للأعداء. كذلك تمّ نقد إدارة أوباما بأنها تسعى عمداً لتراجع الولايات المتحدة، وبأن "تخفيض النفقات" يبدو وكأنه ضعف. هذه الانتقادات تدلّ أكثر على السياسات الحزبية أكثر من أن تدلّ على انتهاء القرن الأمريكي. ويستطيع المؤرخون أن يثبتوا بأن فترات التوسّع المفرط سببت للولايات المتحدة الضرر أكثر من فترات "تخفيض النفقات". فغزو بوش الابن للعراق مثلاً، ساهم بأن تكون نتائج الاستفتاءات الحديثة تميل بأغلبها باتجاه عدم التدخل. فبعد عقد من الحروب في العراق وأفغانستان، تم عمل استفتاء في ٢٠١٣ وجد بأن ٥٢٪ من الأمريكيين يؤمنون بأن "الولايات المتحدة يجب أن تهتم بشؤونها الخاصة دولياً وتدع بقية الدول تبذل ما بوسعها لتهتم بشؤونها." وحينها أعلن بعض المُعلّقين مباشرة أنّ هذا يعني العودة إلى

([229]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

الإنعزالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكنّ الإنعزالية في التاريخ الأمريكي المبكر لم تعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجيران، وإنما كانت عبارة عن توجّه أو سلوك يدعو للابتعاد عن أوروبا.[230]

أيقن أوباما، لدرجة أنّه راهن بأنّ تكلفة أي تدخل أمريكي مباشر، ستكون أكبر من تكلفة عدم التدخل. وهو مطمئن بما فيه الكفاية لتحمل نتائج قراراته، على الرغم مما يحيط بها من غموض. ورغم أنّه أكدّ في خطابه بجائزة نوبل أنّ عدم التدخل أحياناً قد يؤدي لتدخل بتكلفة أكثر في وقت لاحق، إلّا أنّه وبفترته الأخيرة بالرئاسة لم يعد يتأثر بآراء من يدعون للتدخل لأسباب إنسانية كما حدث سابقاً، بالذات في أزمة ليبيا، رغم اعتقاده بأنّه ربما سيتلقى العديد من الانتقادات لعدم تدخله بالمجازر التي تحصل بسوريا. وذلك يعود لثقته بأنّه قد قام بشيء جيد لبلاده حين منعها من الانزلاق بحروب إضافية، وبالتالي سيحكم المؤرخون عليه يوماً ما بالحكمة لفعله ذلك. وبحسب معايير أوباما، فبقاء الأسد في الحكم لم يرقى ليشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، وهذا الجانب كان من أكثر الجوانب إثارة للجدل في نهج الرئيس، وربما يبقى كذلك لسنوات أخرى، نوعية المعيار الذي استخدمه أوباما لتحديد ما يشكّل بالضبط تهديداً مباشراً.[231]

يتضح من خلال ما سبق أنّ أوباما ليس انعزالياً، وكذلك هو ليس تدخليّاً، وإنّما يميل بشكل عام لعدم التدخل حتى يتمكن من الاهتمام بمصلحة الولايات المتحدة والقضايا التي تشكّل مصالح عالمية كالمناخ وغيرها. لكن حين يكون هناك خطر حدوث مذبحة أو إبادة جماعية وتتوفر شروط معينة كتفويض دولي واحتمالية نجاح كبيرة واستراتيجية للخروج وتفويض ومساعدة من الحلفاء، فإنّه مستعد للتدخل لأسباب إنسانية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ حروب العراق وافغانستان وليبيا أثرّت بدرجة كبيرة على قراراته اللاحقة في التدخل بالأخص بمسألة سوريا.

٢-٤. تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية.

يلازم دائماً مشروع تصدير الديمقراطية، استفسارات أخلاقية تثير الشكوك حول مشروعية هذه الفكرة وإمكانية تحقيقها لأهدافها بدون تجاوز المبادئ التي تتعلق بالسيادة مثلاً وغيرها. وهناك مثال يعود للتاريخ القديم يختصر هذه الفكرة والذي يتعلّق بأثينا، حيث أثبت مشروعها لتصدير الديمقراطية ركائز إستراتيجيتها الإمبريالية الشاملة. لكن كان لديهم دفاع شبه أخلاقي لحملتهم من أجل الهيمنة التي تحققت جزئياً بفرض الديمقراطيات على العديد من الشعوب التي كانت خاضعة لها، والتي تتمثّل بإيمانهم أنهم يملكون "نظام

([230]) JR, “Is the American century over?,” 117-119

([231]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

سياسي نموذجي"، وبالتالي يقتضي "الصالح العام" نشره وتصديره للأمم الأخرى، وهذا باعتقادهم دليل على عدالتهم.[232]

لا بد هنا من التطرق لفكر ايمانويل كانط، والذي كانت له محاولة مميزة لإعادة اكتشاف الجمهورية الديمقراطية وعالميتها، فقام بتفسير أخلاقي بطريقة مختلفة للأفكار الليبرالية الخاصة بالمساواة والحرية الفردية، واشترط "أن يكون الدستور المدني لكل دولة جمهورياً"، ما يعني حكومة تمثيلية شعبية تخضع لقانون دستوري ثابت مع فصل للسلطات، ويصرّ كانط على وجوب استثناء "التدخل بالقوة في دستور أو نظام حكم دولة أخرى،" لأنّ ذلك قد يعيدها بسبب الحرب الأهلية الى حالة من الفوضوية واللا إنسانية.[233] وهذا يتقاطع مع رأي فوكاياما في "الويلسونية الواقعية"، حيث يعتقد بأنّ سر التنمية لا يكمن بالأشخاص من الخارج، بل دائماً بالناس الموجودين داخل المجتمعات، والذين عادة ما يكونون نخبة صغيرة، فهم من يجب أن يخلقوا طلباً على الاصلاح وعلى المؤسسات، ويمارسون ملكية النتائج. وهذا يتطلب صبراً هائلاً في أثناء بناء المؤسسات وتأسيس المنظمات وتشكيل التحالفات، وتغيير الأعراف، لتصير الظروف ناضجة من أجل التغيير الديمقراطي.[234]

يعتبر دعم الجهود التي تهدف لتعزيز الديمقراطية، من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة منذ القدم، حيث تعود جذورها لبدايات تأسيسها. وكان الدفاع عن الديمقراطية الهدف الواضح للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل، واستمر حتى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وحتى حربي العراق وأفغانستان. وكان يتم تبريرها من ناحية أخلاقية، ومن منطلق "الواقعية السياسية"، بحيث أنّها تخدم المصالح الوطنية والأمنية للولايات المتحدة، عن طريق المساهمة بخلق أنظمة قد تصبح حليفة للولايات المتحدة، بدلاً من أن تكون أنظمة معادية. وأبرز من تحدث عن هذه التبريرات وأسباب دعم هذه النظم، كان بوش الابن بخطابه الذي ألقاه في تنصيبه للرئاسة للفترة الثانية. وجرى السعي لنشر الديمقراطية باستخدام عدة أدوات للسياسة الخارجية الأمريكية، منها: القوة العسكرية، أو من خلال المساعدات المالية، أو بالعقوبات الاقتصادية، والضغوط الدبلوماسية وغيرها.[235]

([232]) زولتان باراني وروبرت موزر، ترجمة: جمال عبد الرحيم، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ٤٧-٥١

([233]) المصدر السابق، ٦٥-٦٨

([234]) فوكاياما، أمريكا على مفترق طرق، ٢٣٨-٢٤٠

([235]) باراني وموزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ٣٣-٣٥

تحدّث أوباما في حواره مع غولدبيرغ عن رأيه بنشر الديمقراطية، فأكدّ إيمانه بالدولية، وكذلك مثاليته التي تتجلّى بإيمانه بترويج القيم كالديمقراطية وحقوق الانسان والأعراف، والسبب في ذلك لا يقتصر على الفائدة التي سيجلبها ـ تبنّي الناس قيماً مشتركة ـ لمصالح الولايات المتحدة فقط، وإنّما لأنّ ذلك يجعل من العالم "مكاناً أفضل" برأيه.[236] وهو ما يتماشى مع التبريرات الأخلاقية و"الواقعية السياسية" التي تكررها الولايات المتحدة باستمرار، حين يتعلّق الأمر بنشر الديمقراطية.

أكدّ أيضاً في خطابه عن الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دعمه للإصلاح السياسي والاقتصادي لهذه المناطق، ودعم الانتقال إلى الديمقراطية، الذي يبدأ من مصر وتونس، ويمتد للدول الأخرى التي لم تكن قد بدأت فيها التحولات بعد. وحدد دعمه للديمقراطية عن طريق ضمان الإستقرار المالي ودمج الأسواق التنافسية في الاقتصاد العالمي. ولم يعتبر ذلك مصلحة ثانوية على الإطلاق.[237]

أوباما ومن خلال فلسفته العقائدية، لم يكن مهتماً بنوع النظام داخل الدول، وهذا على غرار ما يدعو له بول وولفويتز ـ شغل منصب وزير دفاع لبوش الابن وكان من المحافظين الجدد ـ من تعزيز للتغييرات داخل الدول، وينتقد الواقعية التي تهتم ب "إدارة العلاقات بين الدول" بدلاً من "تغيير طبيعة الدول". حيث يعتقد أن أوباما في بداية رئاسته ومن خلال كلماته التي استخدمها في خطاباته كان يتفق مع هذا الرأي وليس مع عقيدة الواقعية، لكنه بنفس الوقت انتقد تقليل أوباما لحقوق الإنسان في أماكن كروسيا، حين قام "بإعادة ضبط العلاقات" معها؛ مما أدى لقلق الحلفاء في أوروبا الشرقية، فبعثوا برسالة لأوباما أن "منطقتنا عانت حين خضعت الولايات المتحدة للواقعية." وذهبت الإدارة أبعد من ذلك حين أكدت أنها لن تسمح لحقوق الإنسان أن تتداخل أو تتعارض مع التعاون الثنائي. يصف ولفويتز تجاهل طبيعة الدول بأنه يجعل من الولايات المتحدة عقائدية أو آيدولوجية، لذلك يدعو الولايات المتحدة لدعم الإصلاحيين داخل الدول، ودعم التحولات الديمقراطية لكن دون "فرض" قيمها. وهو يتفهم الضغط الذي تتعرض له إدارة أوباما لتُبعِدَ نفسها عن سياسات سابقها، لكن برأيه هذا لا يعني التخلي عن تعزيز الإصلاحات الديمقراطية. ويوضّح بأنه كما يوجد مخاطرة في تعزيز الإصلاح الديمقراطي، فهناك أيضا مخاطرة في عدم القيام بشيء، التي قد تؤثّر سلباً بسمعة ومصداقية الولايات المتحدة. فحين توجد فرصة لإصلاح حقيقي، على الولايات المتحدة أن تُعطي

(236) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

(237) Barak Obama, On American diplomacy in Middle East and Northern Africa, American Rhetoric, 19-5-2011, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2cb73CY

الإصلاحيين كل الدعم اللازم.[238] لكن من خلال العديد من خطابات أوباما مثل خطابه عن زيادة القوات في أفغانستان، يبدو أنّه لا يوافق كثيراً هذا الرأي. فعلى سبيل المثال، انتقد من يعارضون تحديد إطار زمني لنقل المسؤولية إلى الأفغان، بل يدعون لتصعيد للمجهود الحربي مفتوح زمنياً، الذي سيُلزِم الولايات المتحدة بمشروع بناء الأمة لمدة قد تصل إلى عشر سنوات، وهو ما يرفضه أوباما تماماً لأن ذلك "يضع أهدافاً تتجاوز ما يمكن أن نحققّه بتكلفة معقولة، وما نحتاجه من أجل تأمين مصالحنا،" بل يرى أن الصواب يكمن بتحمُّل الأفغان المسؤولية الكاملة عن أمنهم، لأنّ الأمة التي يهتم أوباما ببنائها هي الولايات المتحدة التي "ليس لها مصلحة في أن تخوض حرباً لا نهاية لها في أفغانستان، فخلال السنوات العديدة الماضية، فقدنا التوازن، لقد أخفقنا في إدراك العلاقة بين أمننا القومي واقتصادنا."[239] وهو ما يؤكد على ما قاله نيبور الذي يعتبر بأن "فن الكفاءة السياسية (إدارة الدولة)" هو تحديد " نقطة التوازن بين المصلحة العامة والضيقة (الخاصة)، بين الصالح الوطني والصالح العام الدولي." [240]

أورد أوباما رأيه بخصوص تغيير الأنظمة أكثر من مرة، ففي كتابه جرأة الأمل كان قد قال: "حين نسعى لفرض الديمقراطية بالمدافع فإننا نعرض أنفسنا للفشل والاخفاق." [241] وفي خطابه عن ليبيا ذكر أيضاً:

> أنا، جنبا إلى جنب مع العديد من زعماء العالم الآخرين، قد تبنينا هدف إزالة القذافي من السلطة، وسنواصل لتحقيقه بنشاط من خلال وسائل غير عسكرية. ولكن توسيع مهمتنا العسكرية لتشمل تغيير النظام سيكون خطأ. لأكون صريحاً، ذهبنا على هذا الطريق في العراق.. وتغيير النظام هناك استغرق ثماني سنوات، آلاف الأرواح الأميركية والعراقية، وما يقرب من تريليون دولار. هذا ليس شيئا يمكننا أن نتحمل تكراره في ليبيا.[242]

تحدث أيضاً عن ذلك بخطابه عن سوريا الذي أكدّ فيه أنه لا يجب أن تتم إزالة دكتاتور آخر بالقوة، وهو ما تعلمه من العراق فذلك يجعله مسؤولاً عن كل ما يأتي بعد ذلك.[243] يتضح بأن موقف أوباما من نشر الديمقراطية وبناء الأمم قد تأثّر بسابقه جورج دبليو بوش، وحرب العراق التي كانت مكلفة للولايات المتحدة

([238]) Paul Wolfowitz, “Realism,” Foreign Policy, No. 174 (Sep\Oct, 2009), 66-72

([239]) Obama, Speech at west point on troop,

([240]) Bacevich, “ Prophets and Poseurs,” 34

([241]) اوباما، جرأة الأمل، ٣٢٢

([242]) Obama, Address to the nation on Libya,

([243]) Obama, Address to the nation on U.S military action in Syria,

سواء على المستوى المادي، الاقتصادي، أو الأرواح. بالإضافة إلى النتيجة التي أثبتتها الحرب، وهو أن الأهم يأتي بعد تغيير النظام، من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية للبلد، وأوباما لم يكن مستعداً لأي إلتزام جديد يستنزف موارد الولايات المتحدة، لأنه أراد التركيز على بناء الأمة بالداخل كأولوية، واصلاح الاقتصاد الأمريكي. عدا عن أنّ أوباما لم يكن يهتم لنوع النظام السياسي للدول الأخرى أو الظروف الداخلية فيها، فلم تحكم هذه المعطيات علاقاته سواء مع الحلفاء أو الخصوم. لكن بعد ثورات الربيع العربي، يبدو من الواضح أن أوباما عاد لخطاب نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط خاصة بعد ما حدث في تونس ومصر، إلّا أنّ خطابه لم تتبعه أفعال حقيقية تثبت إيمانه بالتدخل لنشر هذه القيم أو فرضها بالقوة، وإنما هو يعترف بحق الجميع للتمتع بالحقوق العالمية، ومستعد للمساعدة على دعم هذه القيم بجميع أنحاء العالم لكن من دون أن يؤثر ذلك على أهدافه سواء على المستوى الداخلي أو الأهداف العالمية كالملف النووي والتغير المناخي. ولذلك لم تكن مساهماته في تحسين الأوضاع الداخلية بأفغانستان بذلك القدر الكبير، ولم يكن له دورٌ كبيرٌ في دعم الربيع العربي، وكذلك عدم بذله الموارد في "ليبيا ما بعد القذافي" تثبت بأنه لم تكن له تلك الرغبة الحقيقية، أو على الأقل تردده في إسقاط نظام القذافي أو التدخل بليبيا، وهو ما يفسّر تراجعه عن الضربة التي كان من المفترض أن يوجهها لسوريا بعد ثبات إستخدام الأسد للأسلحة الكيماوية، والتي لم يكن مستعداً للقيام بما هو أكثر منها هناك.

سادت نظرة في التسعينيات بين الليبراليين بأن النُظُم السياسية الداخلية القائمة على الشرعية ستضع حداً للصراع الدولي، هذا الموقف المتجذّر في "الكانطية الجديدة،" يفترض أن الدول ذات النظم الديمقراطية الليبرالية تشكّل مثالاً على بقية العالم أن يُقلّده.[244] وهو ما يعارض وجهة نظر أوباما في خطابه بالقاهرة حين تطرَّق إلى الديمقراطية:

> أعلم أن هناك جدلاً حول تعزيز الديمقراطية في السنوات الأخيرة، ويرتبط هذا كثيراً بحرب العراق. لذلك إسمحوا لي أن أكون واضحاً: لا يوجد نظام للحكم يمكن أو ينبغي أن تفرضه أمة واحدة لدولة أخرى..الولايات المتحدة لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل للجميع، كما أننا لا نفترض أن نختار نتائج الانتخابات السلمية....أن الولايات المتحدة تحترم حق جميع الأصوات السلمية والملتزمة بالقانون في أن يُستمع إليه في جميع أنحاء العالم، حتى لو كنا نختلف معهم. وسوف نرحّب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة..... لكن الانتخابات وحدها لا تصنع ديمقراطية حقيقية.[245]

([244]) بورتشيل، "الليبرالية" في نظرية العلاقات الدولية، ٩٣

([245]) Obama, A new beginning: Speech at Cairo,

يتفق رأي أوباما بهذا الخصوص، مع وجهة نظر رينهولد نيبور، الذي يرى أن الحرية ليست مجموعة مفيدة بشكل موحد من المثل العليا التي يمكن نقلها عبر الحدود الثقافية والتاريخية؛ بل إنها مسألة قرارات سياسية محددة، مناسبة للزمان والمكان. وحذّر نيبور ضد "الديمقراطية الليبرالية،" والتي تؤدّي بأنصارها للافتراض أن الجميع يرغب في نسخة مطابقة لها للحرية السياسية، وأنه بمجرد حصول ذلك، سيعيشون بسلام مع جيرانهم. وأكدّ نيبور هنا إلى ضرورة تذكير الولايات المتحدة بغموض قيمهم الخاصة بالأساس.[246]

يعتقد رينهولد نيبور بأنّ التبجيل الأمريكي للحرية قد تحول إلى شكل من "الحب الأعمى". وحذّر بأنّه "لا مجتمع، ولا حتى لو كان ديمقراطي، هو عظيم أو جيد كفاية ليعمل من نفسه الغاية النهائية للوجود الإنساني." وبالنسبة لنيبور، فالميل لتقديس القيم السياسية الأمريكية وتوسيع سياسة الولايات المتحدة كانت لعنة، ويرى أنه على الولايات المتحدة أن تحرر نفسها من رمزية تضخيم الذات.[247]

وهذا الرأي لنيبور، يتعارض مع حديث فرانسيس فوكاياما عن نظرية "نهاية التاريخ"، والتي يكمن افتراضها الأساسي بأنّ الديمقراطية الليبرالية، كما يجسدّها النموذج الأمريكي بالذات، هي النموذج الوحيد للنجاح القومي، وهذا النموذج هو الذي استمرّ بعد هزيمة الأفكار والآيدولوجيات الأخرى، وهو القابل للانتشار والنمو في كل المجتمعات.[248] ولا تتعلق نظرية "نهاية التاريخ" عند فوكاياما في تمظهرها السياسي المختزل في الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم وحسب، بل يؤكد أنّ الليبرالية الاقتصادية هي النظام الاقتصادي الذي سيسود في نهاية التاريخ أيضاً، والتي احياناً كانت تسبق وأحيانا تتلو الاتجاه نحو الحرية السياسية في مختلف المناطق. [249] ومع بداية ظهور وتشكّل نظام عالمي جديد في مطلع تسعينيات القرن العشرين، تجذرّت الديمقراطية الليبرالية بصورة غير معهودة في مركبات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وأصبحت على قمة أولوياتها، وهي أولويات تسعى الإدارات الامريكية المتعاقبة لإنجازها في مختلف العالم، وذلك ضمن التوجّه العام لعولمة السياسة الخارجية الامريكية التي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن الرغبة الامريكية في ضمان الهيمنة على بقية العالم. [250]

([246]) Lovin, “Christian realism for the twenty-first Century”, 677

([247]) Bacevich, “ Prophets and Posears, 29-30

([248]) النقيد، نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات، ١١٥

([249]) المصدر السابق، ٥٠

([250]) السابق، ٧٨-٧٩

يمكن إجمال رأي واعتقاد أوباما فيما يخص نشر الديمقراطية بالتالي: هو لا يهتم بنوع النظام داخل الدول، ولا يعطي ذلك الاهتمام الكبير بنشر الديمقراطية في العالم، أو فرض نظام معين، ما يتطابق مع رأي الواقعي المسيحي رينهولد نيبور. لكن بنفس الوقت، يؤمن أوباما بالعدالة والحقوق العالمية للأفراد، وضرورة نشر القيم والمثل التي ستجعل من العالم والولايات المتحدة مكاناً أفضل للجميع. لكن وبعد إسقاط الأنظمة وما يليها من مشروع بناء الأمة الذي يستهلك من الموارد المالية للولايات المتحدة ويسبب خسارة في الأرواح بسبب الفوضى التي تنتشر وصعوبة السيطرة على حركات التمرد، أصبح متردداً في تبنّي هكذا مشاريع، وهو ما يعتبر أمراً منطقياً.

٢-٥. العلاقات مع الحلفاء والأعداء.

إنّ أكثر أمثلة التعاون الدولي انتشاراً منذ القدم هو ذلك المعروف باسم التحالف. والحلف كما عرّفه قاموس علم السياسة كناية عن "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة حرب." والأحلاف ضرورية لتوازن القوى في نظام الدول المتعددة، وتكمن أهميتها في أسباب نشأتها بحيث تجد بعض الدول أن هناك خطراً يهددها أو قد يشكّل تهديداً في المستقبل، ومن الصعب أن تتصدّى وحدها لهذا الخطر، فتدخل في تحالف تواجه به عدوها المشترك، مما يدفع هذا العدو المشترك إلى البحث عن دول أخرى يتقاسم معها العداوة لهذا العدو. فينشأ بذلك تحالف وتحالف مضاد يخلق نوعاً من التوازن بين الأطراف المعنية.[251]

في النظام السياسي الدولي القائم على مبدأ تعدد الدول، تقوم المحالفات الدولية بالدور الأساسي في الإبقاء على علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذي يحفظ هذا التعدد ويبقي عليه. والدول عندما تقرر الدخول أطرافاً في محالفات دولية، فهي تفعل ذلك كما يقول هانز مورجينتاو، ليس عن مبدأ وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات. وعندما تقارن هذه الدول بين الالتزامات التي ستتقيد بها في هذه المحالفات الدولية وما قد تسببه من مخاطر بالنسة لها، وبين المزايا التي ستحصل عليها من ذلك الارتباط، فإنّ الحافز على الدخول كطرف في هذه الترتيبات الدولية سيتراجع وقد ينعدم بشكل كلي إذا ما تأكدت بالحسابات التي تجريها أنّ كفة المخاطر هي التي تتفوق على كفة المزايا. ولكي ينشأ أي تحالف دولي، فلا بد وأن يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة لأنّ هذه المصالح هي التي تشكل الأساس الذي يكون سبباً لتكوين هذا التحالف. والميزة التي يوفرها التحالف الرسمي في هذه الحالة هو أنّه يضع إطار محدد لهذه المصالح المشتركة، كما أنّه هو الذي يعين السياسات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم تلك المصالح وتنميتها. لكن ذلك لا يعني أنّه

(251) منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، ٥٤-٥٥

بالضرورة عند وجود بعض المصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر، يصبح من اللازم عقد تحالف رسمي، لأنّه قد يتم التنسيق بين هذه المصالح بإجراءات يتفق عليها دون حاجة إلى عقد مثل هذه المحالفات الدولية.[252]

كانت أول إستراتيجية كبرى لأوباما، كما وضّح بمختلف خطبه ومبادرات الإدارة بالسنة الأولى من عمله، وأيضاً عبّرت عنها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، هي عالم متعدد الأقطاب أو في الواقع عالم "متعدد الشركاء"، بحيث يمكن للولايات المتحدة أن تدعو الدول الأخرى _المنافسين والحلفاء_ لمساعدتها في الحفاظ على النظام العالمي. ومثال على ذلك، محاولة إدارة أوباما "إعادة ضبط" العلاقات مع روسيا والصين.[253] بالإضافة لتوجهه إلى برلين في ٢٠٠٨، حيث ألقى خطابا هناك ليؤكد فيه على أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا. ووصف نفسه بذلك الخطاب "بالمواطن العالمي" وهي جملة كان قد استخدمها مارتن لوثر كينغ. واتبع ذلك بالحديث عن أثر العولمة والتقدم التكنولوجي والارتباط الاقتصادي بين الدول في تداخل المصالح والشراكة في التهديدات والمخاطر التي تواجهها، مما يستدعي تقوية العلاقات مع الحلفاء وأوروبا بشكل أساسي.[254] لأنّ هذه العلاقات قد أصبحت متوترة بحيث انجرفت بعيداً عن المصير المشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا، وضرب أوباما مثلاً بتاريخ جسر برلين ليؤكد ضرورة التعاون الدولي من أجل التغلّب على التهديدات والمخاطر المشتركة، لأنّ التداخل في الشؤون الدولية أصبح كبيراً لدرجة لا تستطيع أمة واحدة مهما كانت قوية أن تتجاوز التحديات لوحدها.[255]

ويعتقد البعض بأن "عقيدة أوباما" تسعى إلى عالم تنمو فيه العلاقات الدّولية بالعمل المشترك الناتج عن مجموعة من القناعات المشتركة. هذا النهج واضح من خلال استخدام "إستراتيجية الأمن القومي" الثانية التي تَعِد بأن يتم رؤية الدول الأضعف ذات الموارد والنفوذ المحدود "كشركاء على قِدَم المساواة." [256] وهو ما ذكره أوباما بخطابه عن إنهاء حرب العراق بمسؤولية، فربط مستقبل العراق بالشرق الأوسط، وأكدّ على ضرورة العمل مع الأصدقاء والشركاء لتعزيز الأمن بالعراق، واعتباره شريكاً كاملاً بالحوار الإقليمي، والإنخراط مع دول المنطقة كسوريا وإيران، وذلك برأي أوباما يعكس حقيقة أنه "لم يعد بإمكاننا التعامل مع

([252]) مقلد، العلاقات السياسية الدولية،٢٧٠-٢٧١

([253]) Drezner, “Does Obama have a grand strategy,” 64

([254]) Linda F. Selzer, “Barak Obama, The 2008 presidential election, The new cosmopolitanism: Figuring the black body,” MELUS, Vol. 35, No. 4 (Winter 2010): 15

([255]) Ibid, 31

([256]) Ismail Khan, “The Obama doctrine- A multipolar,”

التحديات الإقليمية في عزلة - نحن بحاجة إلى نهج أكثر ذكاء، وأكثر إستدامة وشمولاً. وهذا هو السبب في أننا نُجدّد دبلوماسيتنا، وفي الوقت نفسه تخفيف العبء عن قواتنا المسلحة."[257]

كانت عقيدة السياسة الخارجية لبوش الإبن صورة مثالية للأحادية باعتقاد البعض، لكن وعلى العكس، عقيدة السياسة الخارجية لأوباما بُنيت بوضوح على أسس واضحة من الإنخراط الدّولي والتعاون، وتنادي لإعادة الإنخراط ببقية العالم من خلال نهج متعدد القطبية. ويمكن رؤية السياسة الخارجية متعددة الأقطاب بشكل واضح في خطاب أوباما الإفتتاحي، "الولايات المتحدة سوف تَعتبر نفسها كشريك ومساوي للأمم الأخرى التي تسعى لمستقبل من الكرامة والسلام،" وأيضاً "بناء السلام العالمي لا يمكن أن يكون عمل رجلٍ واحد، أو حزبٍ واحد، أو أمة واحدة." وكذلك في إستراتيجية الأمن القومي التي تؤكّد بأن "الولايات المتحدة مُلتزمة بالعمل مع حلفائنا، من أجل ضمان أننا والمجتمع الدّولي نعمل بشكل إستباقي في جهد إستراتيجي لمنع الفظائع...نحن سنعمل بشكل متعدد الأطراف."[258]

تمّ إضفاء القوة للسياسة الخارجية لإدارة أوباما عن طريق إعادة توجيهها للعمل عبر المؤسسات الدولية والتحالفات، مما يشجّع الدول الأخرى لمتابعة طريق مُشابه من التعاون ويؤدي لتجديد القيادة الأمريكية. فذلك يسمح للولايات المتحدة أن تقود من خلال ضبط النفس الإستراتيجي بإطار تعاوني في نظام بين الدول.[259] وهذا ما أشار له أوباما بالكثير من الخطابات، كخطابه عن ليبيا: "في شهر واحد فقط، الولايات المتحدة عملت مع شركائنا الدوليين لحشد إئتلاف واسع، وتأمين تفويض دولي لحماية المدنيين، وقف الجيش المتقدم، ومنع مجزرة... مع حلفائنا وشركائنا."[260] وخطاب نوبل في ٢٠٠٩:

إذا ما أردنا تحقيق سلام دائم، فوعود المجتمع الدولي يجب أن تعني شيئاً...العناد يجب أن يُواجه بضغوط متزايدة، وجود مثل هذا الضغط فقط عندما يقف العالم معاً كفريق واحد. ومن الأمثلة المهمة، الجهود

([257]) Barak Obama, First speech to a joint session of congress, American Rhetoric, 24-2-2009, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2ctSxET

([258]) Khan, "The Obama doctrine- A multipolar foreign policy," 31-38

([259]) Ibid, 44

([260]) Obama, Address to the nation on Libya,

الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، والسعي إلى عالم خالٍ منها.. وهو ما يُشكل نقطة محورية في سياستي الخارجية.[261]

فحين أصبح أوباما رئيساً، أكد على إستراتيجيتة لتخفيض النفقات وإعادة ضبط العلاقات مع روسيا، وطمأنة الصين، والتواصل مع إيران دبوماسياً. لكن هذه السياسات سببت القلق لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين. فمثلاً إتفاقية خريف ٢٠٠٩، التي تنُص على تخفيض الصواريخ في بولندا والتشيك، كانت من أجل تسوية الخلافات مع روسيا، لكن بدون استشارة هذه الدول، مما دفعها لتفسير هذه الاتفاقية برغبة الولايات المتحدة إزالة إعتراض روسيا، ما أدى لإحباط في حكومات هؤلاء الحلفاء. كذلك بالشرق الأوسط، العديد من الحلفاء كإسرائيل ودول الخليج والسعودية شعروا بالقلق من سياسات أوباما تجاه مصر وسوريا وايران، فيما يخص الدعوة لإسقاط مبارك، ومتابعة الإنفراج النووي مع طهران، والتخلي عن المعارضة السورية أو الثوار السوريين.[262] وكذلك ظنَّ البعض أن أحد عناصر عقيدة أوباما يتمثل بعدم التعاطف تجاه الحلفاء، ففي الوقت الذي كان أوباما يولي فيه اهتماماً لمحور آسيا، شعر الحلفاء الآسيويون مثل اليابان وأصدقاء مثل الهند بأنه تم إهمالها من هذا الرئيس الأمريكي. وبالمثل، اهتمام أوباما للعلاقات عبر الأطلسي تبدو وأنها أثرّت على علاقته مع الحلفاء الأوروبيين.[263]

استغل أوباما خيبة أمل الرأي العام الأمريكي من حرب العراق والسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، حيث رفض المبدأ الأساسي لبوش بوجهة نظره للعالم، التي يعتقد بأنها فشلت برؤية كيف أن العولمة جددت سياسة العالم بحيث نشرت القوة في أماكن متعددة، وخلقت مجموعة كاملة من المشاكل الجديدة، الإرهاب فقط كان واحداً منها وكان عابراً للحدود. فالقوة العسكرية الكبيرة حددت الإمكانيات ببيئة كهذه والولايات المتحدة لا تستطيع الإستمرار وحدها، هي بحاجة لشركاء لتحقق أهدافها وتحمي مصالحها، وهؤلاء الشركاء يمكن الفوز عليهم فقط بالدبلوماسية وليس بالتخويف.[264] وقد أكدّ على هذا المعنى أيضاً بخطابه عن دولة الخلافة الإسلامية، حين أشار للقوة الأميركية التي أحدثت فرقاً حاسماً حين استهدفت دولة الخلافة الإسلامية في العراق عن طريق ١٥٠ ضربة جوية ناجحة لايقاف تقدمهم، ولكنه أكدّ بنفس الوقت أنّ الولايات المتحدة لا

([261]) Barak Obama, Nobel prize for peace acceptance speech and lecture, American Rhetoric, 10-12-2009, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2cGT4Ij

([262]) Dueck, "The Obama Doctrine," 92-93

([263]) Dan Twining, "The Obama doctrine: An unsentimental appraisal," Foreign Policy (February 2013), http://atfp.co/2goyZTr, Accessed Feb. 2015.

([264]) Lindsay, "George W. Bush, Barack Obama and the future, 765

تستطيع أن تفعل للعراقيين ما يجب عليهم القيام به لأنفسهم، ولا يمكن أن تحل محل الشركاء العرب في تأمين منطقتهم، لكنهم يستطيعون قيادة تحالف واسع لدحر التهديد الارهابي.[265]

يروي أوباما في كتابه "أحلام من أبي": "كنت أوضّح لأُمي الطرق المختلفة التي يساعد بها المتبرعون الأجانب ومنظمات التنمية الدولية مثل التي كانت تعمل بها، على زيادة إعتماد دول العالم الثالث على غيرها،"[266] وهو ما يتوافق مع ما دعا له في كتابه "جرأة الأمل" لتحسين عمل المنظمات العالمية مما يؤدي لتخفيف العبء عن الولايات المتحدة.[267] وهكذا نستطيع فهم موقفه الشخصي، فهو ليس ممتناً أو سعيداً بالسعودية كحليف، لكن رغم ذلك يتبّع كتاب الإرشادات "playbook" لواشنطن منذ عقود، ورغم أن أوباما أراد في بعض الأحيان الخروج عنه، لكنه اضطر بالنهاية لاتبّاعه، فهناك ضغط النظام، والكونغرس والرأي العام والصحافة والحلفاء.[268]

"الركاب المجانيون يثيرون غضبي." هذا ما قاله أوباما في إحدى اللقاءات، حيث يعتبر أنّ جزءاً من رسالته كرئيس هو أن يحفّز الدول الأخرى لأن تتحرك، بدلاً من انتظار الولايات المتحدة لتقود. فهو يعتقد أن حماية النظام العالمي الليبرالي ضد "الارهاب الجهادي"، "والنزعة الروسية للمغامرة"، "والضغوط الصينية،" تعتمد بشكل جزئي على استعداد بقية الدول لتتشارك العبء مع الولايات المتحدة؛ ولهذا سبّب الجدل الذي يدور حول إطلاق عقيدته "القيادة من الخلف" ـ والذي أدلى به أحد موظفي إدارته لمجلة "ذا نييوركر"ـ على سياساته في ليبيا في ٢٠١١ إزعاجاً كبيراً لأوباما، فهو يرى أنّه:

> ليس علينا أن نكون نحن دوماً في المقدمة، أحياناً قد نحصل على ما نريد تحديداً لأننا نتشارك في الأجندة مع الآخرين. والسبب في أننا أخذنا قراراً بالإصرار على قيادة الأوروبيين والدول العربية أثناء حملة إزالة القذافي من الحكم في ليبيا، كان جزءاً من الحملة التي نقودها ضد الراكب المجاني. وذلك منعاً لأن يتوقفوا جانباً للمشاهدة بينما نقوم نحن بالقتال كله.[269]

أطلق البعض على أوباما لقب "الرئيس المتقشف"، بسبب محاولاته تحويل بعض مسؤوليات السياسة الخارجية للولايات المتحدة لحلفاءها، وذلك فيما يشبه دوايت آيزنهاور وريتشارد نيكسون. وقد جاء ستيفن سيستانوفيتش ـ باحث في السياسة الخارجية الرئاسية في معهد العلاقات الخارجية ـ بتعريف للتقشف بهذا

([265]) Obama, Address to the nation on the Islamic state,

([266]) أوباما، أحلام من أبي، ١٤٨

([267]) أوباما، جرأة الأمل، ٣٢٥-٣٢٦

([268]) Goldberg, “Obama’s former Middle East advisor,”

([269]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

السياق فيما يعني: "الانسحاب، وخفض النفقات، وتقليل المخاطر، وتحويل الأعباء إلى الحلفاء،" وبرأيه ف حتى لو أصبح جون ماكين هو الرئيس كان سيتبع هذه السياسة ولو بشكل جزئي، فالولايات المتحدة كانت في حاجة لذلك. واللافت للنظر، أنّ أوباما كان مستعداً للقيام بأعمال قد تخالف الأسس الثابتة التي قام عليها الفكر الأمريكي في السياسة الخارجية لفترة طويلة، فمثلاً، دبلوماسيته مع كوبا وإعادة إصلاح العلاقات معها كان تطبيقاً لهذه الفكرة، وكذلك حين أبدى استياءه من بعض الحلفاء التقليديين، كالسعودية مثلاً. والاتفاق النووي الذي تمّ مع إيران هو أفضل دليل على أنّ أوباما ليس بالرئيس الذي قد يحجم عن المخاطر، فرغم كل الانتقادات والمعيقات، قد أتمّ هذا الاتفاق، رغم أنّ قراراً كهذا تحيط به بعض المخاطر.[270]

يعتقد أوباما بأنّ السياسة ليست علماً، فهي لا تعتمد على العقل والمنطق كثيراً، وإنّما ترتكز السياسة على الإقناع بالأهداف المشتركة اعتماداً على الواقع المشترك. والسياسة تشمل التسويات والتنازلات، أي هي فنّ الممكن برأيه.[271] وقد أكدّ أوباما دائماً على أهمية تسوية الولايات المتحدة لخلافاتها مع المنافسين الدوليين، لأن هذا قد يؤدّي إلى تحولُّهم، إن لم يكن إلى أصدقاء، فعلى الأقل لن يستمروا بكونهم أعداء، هذا ما يؤمن به أوباما على الأقل. وهو يعتقد بأن التعاون الدولي الحقيقي والشامل ممكن، ولا يؤمن بأن الصراع هو جوهر السياسة العالمية. وتحقيق هذا التعاون يكون من خلال تسوية الخلافات المتبادلة، أي أن تبادر الولايات المتحدة بايماءات وتتوقع من الطرف الآخر أن يبادر أيضاً، وليس عن طريق الآليات الأمريكية التقليدية كالقوة العسكرية.[272]

تقوية العلاقات مع الحلفاء و"تسوية الخلافات" مع الخصوم، كان شيئاً أساسياً في عقيدة أوباما، لكن ما سبب سوء الفهم أحياناً لدى الحلفاء هو سياسة "تخفيض النفقات" التي اتبعها أوباما نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ورثها من بوش وحرب العراق التي استنزفت موارد الولايات المتحدة، ولأنّ أوباما بالأساس ضد التوسع المفرط في الالتزامات، بل يهتم بدرجة أكبر بالأوضاع الداخلية للولايات المتحدة، إضافة إلى اهتمامه بالاقتصاد. فاعتقد بعض الحلفاء بأنّ أوباما أحياناً ينسحب من التزاماته بينما كان الواقع مختلفاً.

([270]) Ibid

([271]) اوباما، جرأة الأمل، ٢٢٦

([272]) Dueck, “The Obama Doctrine,” 35

٢-٦. استنتاجات

النظرية / المفهوم	الواقعية	الليبرالية/المثالية	الويلسونية الواقعية	الواقعية المسيحية	أوباما
التدخل والحروب	ترى الواقعية (الدفاعية) بأنّه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، فالتكاليف المترتبة على السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها. ولذلك فإنّهم يؤمنون بأنّ الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تحدث عموماً نتيجة شعور مبالغ فيه بالخطر والذي تغذيه مجموعات داخلية، كما	يعتبر السلام بالنسبة لليبراليين الحالة العادية للأشياء، والحرب هي اسلوب مصطنع غير طبيعي وغير عقلاني، وهي صنيعة الحكومات العسكرية غير الديمقراطية من أجل مصالحها الذاتية. وفيما يتعلق بمسألة التدخل، ينقسم الليبراليون بين أنصار عدم التدخل الذين	لا تستبعد الحرب الوقائية وتغيير نظام الحكم عن طريق التدخل العسكري استبعاداً كاملاً، وإنّما يجب أن تكون مفهومة بوصفها إجراءات متطرفة جداً. فاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية يجب أن تتأكد من توفر المعايير الواضحة من أجل معرفة متى تكون الحرب الوقائية مشروعة،	توصي دائماً بضرورة وجود التزام إيجابي لاستخدام القوة حين يكون ذلك ممكناً لتعزيز العدل والمساواة مع الأخذ بعين الاعتبار محاذير هذا الالتزام. لكن تؤكد بنفس الوقت على ضرورة استيعاب فكرة أنّه لا يمكن التدخل بكل الأزمات بالعالم.[274]	يرى بأنّ هناك صعوبة في تدخل الولايات المتحدة بكل الأزمات بالعالم، لكن حين يكون هناك مجزرة أو إبادة تحدث، فإنّها ستتدخل لكن بشروط، توفر تفويض دولي، والعمل مع الحلفاء، واحتمال مؤكد للنجاح.[273]

([273]) Meiertons, "The doctrines of US security policy,"229-230

([274]) Owens, "Searching for an Obama doctrine," 102-103

	تعود أيضاً للثقة المفرطة في فعالية العمل العسكري. يقلق الواقعيون (التقليديون) أكثر حول تكاليف القيام بعمل ثم الفشل. وإذا ما حصل تدخل فيجب أن يكون للمصلحة الوطنية او القومية.[277]	يدافعون عن سيادة الدولة، وآخرين يعتقدون بأن نشر المبادئ الأخلاقية يمكنه أن يبرر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[276]	ويجب أن تكون تلك المعايير محددة ومعينة معاً.[275]		
تغيير الانظمة ونشر الديمقراطية	فقط في حال أنّها تخدم المصالح الوطنية والأمنية للولايات المتحدة، عن طريق المساهمة بخلق أنظمة قد تصبح حليفة للولايات المتحدة، بدلاً من أن تكون أنظمة معادية.[283]	يعتقد بعض الليبراليين الكلاسيكيين مثل كانط بأن القوة وسيلة مرغوبة ومقبولة لنشر القيم الليبرالية في الخارج. لكنّه بنفس الوقت يفضل عدم التدخل الدولي كمسألة مبدأ. لكن منظرين آخرين لليبرالية المعاصرة	لا يمكن استبعاد تغيير النظام بشكل نهائي، ولكن سيكون ذلك مفهوماً بوصفه اجراء متطرف، وتعتقد بأنّ سر التنمية لا يوجد بالأشخاص من الخارج، بل دائماً بالناس الموجودين داخل المجتمعات، والذين عادة ما يكونون نخبة	الحرية ليست مجموعة مفيدة بشكل موحد من المثل العليا التي يمكن نقلها عبر الحدود الثقافية والتاريخية؛ بل إنها مسألة قرارات سياسية محددة، مناسبة للزمان والمكان. فتحذّر ضد "الديمقراطية الليبرالية،" والتي تؤدّي	هو يعترف بحق الجميع للتمتع بالحقوق العالمية، ومستعد للمساعدة على دعم هذه القيم بجميع أنحاء العالم لكن من دون أن يؤثر ذلك على أهدافه سواء على المستوى الداخلي أو الأهداف العالمية. ويرى بأنّه لا

([275]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٢٣٨-٢٣٩.

([276]) بورتشيل، "الليبرالية" في نظرية العلاقات الدولية، ٩٥-١١٢

([277]) Walt, "International relations: One world," 37

([283]) باراني وموزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ٣٣-٣٥

		يعارضون بشكل عام استخدام القوة من اجل تعزيز الديمقراطية والحرية. ويعتقدون بأن التدخل لتغيير النظام او الحكومة او لوضعها تحت الوصاية الدولية يصبح مبرر اخلاقيا ومطلوب إذا كانت الدولة تمارس الاضطهاد ضد سكانها بشكل ممنهج. ولكن في هكذا حالة، يجب ان يكون ذلك خاضعا لاعتبارات التناسب (اي التدخل يحدث نتائج ايجابية أكثر من السلبية). والذي اثبت صعوبة تحقيقه.[282]	صغيرة، فهم من يجب أن يخلقوا طلباً على الاصلاح وعلى المؤسسات، ويمارسون ملكية النتائج. وهذا يتطلب صبراً هائلاً أثناء بناء المؤسسات وتأسيس المنظمات وتشكيل التحالفات، وتغيير الأعراف، لتصير الظروف ناضجة من أجل التغيير الديمقراطي.[281]	بأنصارها للافتراض أن الجميع يرغب في نسخة مطابقة لها للحرية السياسية. ولا تؤمن الواقعية المسيحية بوجود نظام حكم مثالي حتى يتم فرضه على الآخرين.[280]	يوجد نظام للحكم يمكن أو ينبغي أن تفرضه أمة واحدة لدولة أخرى. وحين يتم فرض الديمقراطية بالمدافع فهناك احتمالية التعرض للفشل والاخفاق.[278] وذلك يخلق مسؤولية عن كل ما يأتي بعد ذلك. وحدد أوباما دعمه للديمقراطية عن طريق ضمان الإستقرار المالي ودمج الأسواق التنافسية في الاقتصاد العالمي.[279]

([278]) Obama, A new beginning: Speech at Cairo,

([279]) Obama, On American diplomacy in Middle East,

([280]) Lovin, "Christian realism for the twenty-first Century", 677

([281]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٢٣٨-٢٣٩.

([282]) Michael W. Doyle and Camille Strauss, "Liberalism, Intervention and regime change: A problematic record," Global policy journal, 18-3-2014, https://clck.one/YASQL

المؤسسات والقانون الدولية	تختلط الواقعية الدفاعية غالباً مع الليبرالية الجديدة بتعاطفها مع المؤسسات الأمنية ودورها بانحسار المأزق الأمني، لكن الواقعية الدفاعية لا ترى في تلك المؤسسات الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب.[289]	تولي أهمية للسلام العالمي وتشكل وسيلة لتعزيزه وذلك باحترام السلوك الدولي والرأي العام العالمي والمنظمات والهيئات الدولية التي تستند للقانون الدولي العام مما يقلل الخلافات الدولية عن طريق الرجوع اليها في بعض القضايا.[288]	تلقي نظرة على المؤسسات الدولية أعمق وأكثر من فكر المحافظين الجدد. أي توليها اهتماماً أكبر.[287]	لا تنظر للقانون الدولي والمؤسسات الدولية من خلال عدسة الحرب العادلة للسلطة الشرعية التي كثيراً ما ينظر لها اليوم. بل ترى بأنّ هناك تداخل ما بين القانون الدولي والعدالة، بمعنى أوضح فإنّ سيادة القانون في الشؤون العالمية ستكون جزئية، لأنّ القانون الدولي يتحقق من خلال مصالح الدول. وتعتبر الواقعية المسيحية أكثر اعتدالا من الليبرالية، فهي تنظر لمشكلة السلام من خلال السعي لتأسيس نظام قائم على القانون الدولي وليس من	يرى بأنّه يجب إعادة بناء التحالفات والشراكات والمؤسسات اللازمة لمواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز الأمن المشترك.[284] مؤمن بالدولية، لحرصه على تقوية المنظمات متعددة الأطراف والأعراف الدولية.[285]

([284]) Obama, “Renewing American,”2-10

([285]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

				خلال تغيير النظام.[286]	
القوة	السياسة الدولية ليست الّا صراعاً على القوة كغيرها من السياسات، فالقوة هي هدفها الآني والفوري مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة. القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل "القوة القومية" بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها	يعارض الليبراليون الحرب لأنهم يعتبرونها تهديدا للحرية، وبالتالي هم يعارضون استخدام القوة من جانب الدولة وخاصة للجوء للحرب، لكن بنفس الوقت تشجع الليبرالية على حق التمرد ضد الاضطهاد، وبالتالي اقترح بعض المنظرين الليبراليين	تدعو لنزع العسكرة نزعاً مؤثراً عن السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة التوكيد على أنواع أخرى من أدوات السياسة، والترويج للتنمية السياسية والاقتصادية، والاهتمام بشأن ما يحدث داخل الدول حول العالم، وذلك بالتركيز على الحكم الصالح، والقابلية السياسية للمساءلة، والديمقراطية، والمؤسسات	إتخاذ انتشار القوة بجدية في الحياة السياسية عن طريق تطبيقها بحذر وفقط عند الضرورة، والحذر من استخدامها بكثرة وبشكل مبالغ فيه.[293]	القوة ليست بالعضلات العسكرية. القوة الأمريكية بالخارج تأتي من المرونة أو التعافي بالداخل.[290] لا يعترض أوباما على التصرف الأحادي أو الاستباقي فيما لو كان أمن الولايات المتحدة مهدد أو هناك خطر وشيك ولكن يجب أن تكون الأهداف مشروعة وأخلاقية.[291] ينظر للقوة

([287]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٢٣٨-٢٣٩.

([288]) منذر، مبادئ في العلاقات الدولية،٣١-٣٢

([289]) فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ٣٨٤-٣٨٧

([286]) H. David Baer, Recovering Christian realism, (London: Lexington books, 2015): 105-107

([290]) Goldberg, "Obama doctrine,"

([291]) أوباما، جرأة الأمل، ٣١٤

([293]) Owens, "Searching for an Obama doctrine," 102-103

	المادية وغير المادية.[296]	الكلاسيكيين ان القوة جزء ضروري من اجل خلق مجتمع دولي اكثر عدلا، فالاختلاف يكمن بالحالات التي يكون فيها استخدام القوة مبررا، فاستخدام القوة من اجل التدخلات الانسانية او لتنفيذ قرار بعدم التدخل، او من اجل الدفاع عن وجود القيم والمؤسسات الليبرالية يلاقي دعما منهم. فالموافقة او عدمها لاستخدام القوة لدى الليبراليين يعتمد على القيم الرئيسية التي يقدرون قيمتها	القوية. وهو ما يحدث عن طريق أدوات القوة الناعمة: أي القدرة على وضع القدوة، وعلى التدريب والتثقيف، وتقديم الدعم مع المشورة، والمال أيضاً.[294]		الناعمة وكأنها علاج للعسكرية والانفرادية. وتبنّى مفهوم القوة الذكية. ولا يميل كثيراً لاستخدام القوة العسكرية وبالذات يعترض على اعتبارها الحل لكل المشاكل.[292]

([292]) Lusane, "We must lead the world," 36

([294]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٢٤٠.

		اكثر من غيرها.[295]			
نوع النظام	لا يهتمون بنوع النظام.[301]	يهتمون بنوع النظام، يجب أن يكون ديمقراطي ليبرالي.[300]	ما يجري داخل الدول مهم بالنسبة للنظام العالمي، ويناسب بشكل أفضل الأدوات المتوافرة لإنجاز الغايات الديمقراطية. (يهتم بنوع النظام).[299]	لا تهتم بنوع النظام.[298]	لم يكن مهتماً بنوع النظام داخل الدول[297]

هناك وصف لسياسة أوباما الخارجية بأحد الكتب الحديثة تتبنّى الرأي التالي: "كان تاريخ السياسة الخارجية لإدارة أوباما واحدة من المحاولات الرامية إلى التوفيق بين رؤية الرئيس النبيلة مع نظيره الواقعية الفطرية والحذر السياسي."[302]

يتضح من الجدول السابق أنّ تصورات أوباما تتماشى بالأغلب مع مبادئ الواقعية المسيحية والتي تأثرت بالواقعية والمثالية معا. فبالنسبة لمفهوم التدخل والحروب، يؤمن أوباما بصعوبة التدخل بكل الأزمات إلا في

([296]) فرج، النموذج المعرفي الواقعي، ٢٤-٢٥

([295]) B. K. Greener, "Liberalism and the use of force: Core themes and conceptual tensions," Alternatives: Global, local, Political, Vol. 32, No. 3 (July-Sept. 2007), pp. 299-313

([297]) Wolfowitz, "Realism," 66-72

([298]) Lovin, "Christian realism for the twenty-first Century", 677

([299]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ٢٣٨.

([300]) Randolph M. Siverson and Harvey Starr, "Regime change and the restructuring of Alliances," American journal of political science, Vol. 38, no. 1 (Feb., 1994), 147

([301]) Ibid

([302]) Owens, "Searching for An Obama Doctrine: Christian Realism," 93-111

حال خطر الإبادة أو المجازر وسيكون التدخل بشرط توفر ظروف معينة وهو ما تدعو له الواقعية المسيحية أي ضرورة وجود إلتزام إيجابي للتدخل واستخدام القوة حين يكون ذلك ضروريا لكن أن يتم ذلك بحذر مع استيعاب فكرة أنه لا يمكن التدخل بكل الأزمات بالعالم. وفيما يخص تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية، فأوباما يعترف بحق الجميع التمتع بالحقوق العالمية وعلى استعداد لدعم هذه القيم بأنحاء العالم لكن دون أن يؤثر ذلك على أهدافه سواء المحلية أو العالمية، وهو يؤمن بأنّه لا يوجد نظام للحكم ينبغي أن تفرضه دولة واحدة على الدول الأخرى. وهو ما يراه نيبور منظر الواقعية المسيحية، الذي لا يؤمن بوجود نظام حكم مثالي حتى يتم فرضه على الآخرين، فالحرية ليست مجموعة من المثل العليا المفيدة التي يمكن نقلها عبر الحدود الثقافية والتاريخية، ولا يمكن الافتراض بأنّ الجميع يرغب بنسخة مطابقة لها.

يعتقد أوباما بضرورة إعادة بناء التحالفات والمؤسسات اللازمة لمواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز الأمن، وهو مؤمن بالدولية لحرصه على تقوية المنظمات متعددة الأطراف والأعراف الدولية. وذلك ما تنادي به المثالية التي تولي أهمية للسلام العالمي وتوصي باحترام السلوك الدولي والمنظمات والهيئات الدولية.

تنظر الواقعية للسياسة الدولية بأنّها ليست إلّا صراعا على القوة، التي تعتبر الهدف الفوري مهما كانت الأهداف النهائية. وهو ما يختلف معه أوباما تماما، بل على العكس يرى بأنّ القوة ليست بالعضلات العسكرية، هو لا يعترض على استخدامها ولكن بشرط وجود مبرر، أو خطر وشيك. أي ضد استخدامها باعتبارها حلا لكل المشاكل، ويرى في القوة الناعمة علاجاً للعسكرية والانفرادية. وبذلك يتفق مع الواقعية المسيحية التي ترى ضرورة تطبيق القوة واستخدامها عند الضرورة، والحذر من استخدامها بكثرة وبشكل مبالغ فيه. ويتفق كذلك مع الويلسونية الواقعية التي تدعو لنزع العسكرة عن السياسة الخارجية وإعادة التأكيد على أنواع أخرى من أدوات السياسة كالقوة الناعمة.

وأخيرا، لا يهتم أوباما بنوع النظام داخل الدول أو الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتفق به مع الواقعية والواقعية المسيحية.

٣. تجلّيات العقيدة: استراتيجيات وسياسات أوباما.

٣ـ تجليّات العقيدة: استراتيجيات وسياسات أوباما.

يقدّم هذا الفصل توضيحاً لعقيدة أوباما والمنطلقات الفلسفية التي تمّ الحديث عنها في الفصل السابق، وذلك من خلال تجلّياتها في سياساته واستراتيجياته التي اتبعها خلال الفترة التي تولّى بها رئاسة الولايات المتحدة. فقراراته التي اتخذها على أرض الواقع توضح الفلسفة التي كان يؤمن بها والإطار العام الذي شكّل الأساس لما حدث خلال رئاسته، والذي يتمثّل بمحاولته الموازنة بين مصالح الولايات المتحدة وهدفه الذي تحدث عنه مراراً "بناء الأمة بالداخل"، وبين أهدافه وتوجهاته العالمية، في إطار يتراوح ما بين الواقعية والمثالية بتوازن متمثلاً بشكل أساسي في الواقعية المسيحية، كما توضح في الفصل السابق، وستظهر هذه النتيجة بطريقة تفصيلية خلال هذا الفصل وسياسات أوباما تجاه الدول المختلفة.

يتناول القسم الأول البداية المبكرة لأوباما في رئاسته والتي تتمثل بأهدافه الرئيسية وإيفاءه بالوعود التي كان قد تحدث عنها بحملته الانتخابية، وهي الانسحاب من العراق، والتعامل باهتمام أكبر مع أفغانستان. وأما القسم الثاني فيتحدث عن الفترة التي بدأت بها ثورات الربيع العربي، فكانت مليئة بالضغوطات بالنسبة لأوباما وإدارته؛ حيث توجّب عليهم القيام برد فعل تجاه كل ما يحدث لكن بحذر، واتخاذ موقف يثبت قيادة الولايات المتحدة بالشؤون العالمية، فتمثّلت تلك الفترة بالتدخل في ليبيا، والتراجع عن الضربة التي كان من المفروض توجيهها لسوريا، وهو ما سبّب العديد من الانتقادات لأوباما ومصداقية الولايات المتحدة.

أما القسم الثالث فيتحدث عن نجاحات أوباما وتوجهه للدبلوماسية، والتي يعتقد البعض بأنّها ستكون إرثه الذي سيمتد تأثيره لفترة طويلة. وكانت نجاحاته بهذا الإطار ملفتة للنظر، فإعادة العلاقات مع كوبا بعد انقطاع دام لأكثر من ٥٠ عاماً لم يكن بالإنجاز العادي، إضافة إلى إتمام الاتفاق بخصوص الملف النووي مع إيران، والذي أيضاً دامت المباحثات فيه لفترة طويلة ومحاولات إنجاحه تخللتها العديد من العقبات.

والقسم الأخير يتحدث عن سياسات أوباما مع القوى العالمية كالصين وروسيا التي تراوحت بين عدة إستراتيجيات مثل الانخراط وتسوية الخلافات والاحتواء، وأحياناً العقوبات.

كان جورج كينان قد دعا ترومان لتبنّي سياسة مبنية بمنطق كل حالة على حدة (Case by Case)، وحذرّ من الالتزامات ذات النهاية المفتوحة التي قد تسبب الضرر للولايات المتحدة.[303] وهو ما يتماشى مع براغماتية أوباما، التي تميزت بعدم الاستعداد للإنخراط في تجربة بنهاية_مفتوحة.[304]

([303]) Brands, "Presidential Doctrines: An Introduction," 4

([304]) Ibid, 87

والمقصود بالنهاية المفتوحة هو المبالغة في الانخراط أو التدخل بشؤون الدول الأخرى بدون حدود، كعقيدة ترومان التي وعدت بدعم جميع الشعوب التي تسعى للحرية، ومبدأ كينيدي الذي تعهّد بدفع أي ثمن وتحمّل أي عبء ودعم أي صديق من أجل ضمان وبقاء الحرية.[305] وهو ما لم يكن أوباما مستعداً له بالذات بعد حروب العراق وأفغانستان التي سببت خسائر كبيرة للولايات المتحدة، فكانت بحاجة للتركيز على الداخل الأمريكي، وتقليل التدخلات الخارجية إلّا بشروط معينة.

يرى رينهولد نيبور بأنّ "التعميمات والافتراضات الكبيرة يجب أن يتم صرف النظر عنها وتُستَبدل بالسؤال: ما هو تأثير هذه أو تلك السياسة في هذا أو ذلك الموقف؟" [306] وهذا ما اتبعه أوباما عند مواجهته للقضايا الشائكة التي تزامنت مع رئاسته، فأغلب الأزمات التي واجهها كانت طارئة، وبحاجة لرد فعل، مما دفعه لدراسة كل قضية حسب ظروفها، ولكن قراراته التي كان يتخذّها في كل حالة، كانت تستند على عقيدته، بإطارها العام الذي كان ينبع من اعتقاداته وتصوراته، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير إدارته، والكونغرس، والاعلام والرأي العام، وكل العوامل التي قد تؤثر على إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. وبالإضافة لذلك، فنحن لا نبحث هنا عن تطبيق حرفي أو كلّي لهذه العقيدة، أي خروج أوباما أحياناً عن مبادئ وردت في هذه العقيدة أو كان قد تحدّث عنها، قد ترجع للبراغماتية التي يتصف بها أو مراعاته للمصلحة الوطنية للولايات المتحدة، وقد يكون استجابة أو تأثراً بضغوط معينة. وهذا لا يُعدّ هجراً لهذه المبادئ وإنّما الظروف على أرض الواقع قد تستدعي منه ذلك، لكن يبقى الإطار الفلسفي العام موجود وملموس بشكل دائم.

الولايات المتحدة لا تتّبع بالعادة إستراتيجية واحدة فقط؛ وإنما عدة إستراتيجيات من قِبَل نفس الرئيس (Hybrid Strategies)، أو حتى قد تطبّق نفس الاستراتيجية بطرق مختلفة عن طريق سياسات مختلفة. فقد استَخدمت عدم التدخل قبل ١٩٤١، والاحتواء خلال الحرب الباردة، وتغيير النظام خلال جورج دبليو بوش الابن، لكن خلال كل فترة كان هناك فعلياً أكثر من إستراتيجية ترافقهم.[307] وهذا ما سنلاحظه من خلال تعامل أوباما مع مختلف القضايا والدول، حيث لم يتبع استراتيجية واحدة أوسياسة واحدة، وإنّما كان يراعي الظروف الموجودة ويتصرف على أساسها.

([305]) David Fitzgerald and David Ryan, "Obama, US Foreign Policy and the Dilemmas of Intervention," (London: Palgrave Macmillan, 2014), 114.

([306]) Good, "Reinhold Niebuhr: The political philosopher," 258

([307]) Dueck, "The Obama Doctrine, American," 23

٣-١. الإيفاء بالوعود، سحب القوات من العراق وأفغانستان.

تولّى أوباما الرئاسة بعد سنوات من الحرب التي امتدت في العراق وأفغانستان حين كانت الأهداف الأولية للولايات المتحدة في العراق قد تراجعت، فالتكلفة والخسائر كانت عالية. ولذلك فان سعي أوباما للقوة الأمريكية كان يكمن باستعادة البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولذلك اعتقد بضرورة تأسيس القوة الأمريكية والتركيز على الداخل أكثر من فرضها أو تطبيقها بالخارج. وبينما سعى لإنهاء الحرب بالعراق وأفغانستان، الأولى "غبية" والثانية "ضرورية،" وجد بأنّ الوجود العسكري الأمريكي لم يحقق النتائج المتوقعة التي رغبت بها إدارة بوش. [308]

٣-١- أ. العراق.

كان لأحداث ١١ سبتمبر، تأثيراً كبيراً على الشعب الأمريكي، وحافزاً دفعهم لتأييد حرب العراق، التي توجّه لها جورج بوش الإبن بذريعة تطويرها لأسلحة الدمار الشامل كمبرر أساسي كرّره بوش مراراً في خطاباته حتى حصل على تفويض من الكونغرس يسمح له باستخدام القوة،[309] وكانت النتيجة بالنهاية، أن أوقع نفسه بمأزق حين ثبت عدم وجود هذه الأسلحة في العراق، وبالتالي غياب المبرر الأساسي للحرب من الواجهة. [310] وسبب آخر دفع الولايات المتحدة للتدخل في العراق وتغيير النظام فيها، هو العنصر المحوري بعقيدة بوش حول ترويج الديمقراطية الذي يعتبر الأساس في إستراتيجية "الحرب على الإرهاب." [311] وهذا السبب الذي تابعت إدارة بوش التأكيد عليه، بعد فشلها بإثبات وجود أسلحة الدمار الشامل، كما ذكر اوغسطوس ريتشارد نورتون المختص في شؤون الشرق الأوسط: "بزوال الأوهام حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، راحت إدارة بوش تشدد النبرة أكثر فأكثر على ما يُسمّى التحويل الديمقراطي للعراق، وسرعان ما اتجه الباحثون إلى الحجة التي تركّز على نشر الديمقراطية."[312] لكن مع الصعوبات التي واجهت الأمريكيين في العراق، لأسباب عديدة تتعلق بالتخطيط العسكري، وبعدم فهم التركيبة السياسية_الإجتماعية، تحوّلوا من هدف "تحويل الصراع" إلى "إدارة الصراع" واحتوائه، واختفت الإدعاءات بشأن السعي إلى تحويل العراق

([308]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy and the Dilemmas," 134

([309]) نعوم تشومسكي، ترجمة:سامي الكعكي، *الدول الفاشلة* (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، 34-35

([310]) فوكاياما، *اميركا على مفترق طرق*، 111

([311]) تشومسكي، *الدول الفاشلة*، 129

([312]) المصدر السابق، 162

لنموذج ديمقراطي يتبنّى قيماً جديدة، وتحولت الإستراتيجية الأمريكية في العراق من "إستراتيجية نصر" إلى "إستراتيجية خروج"، وما آلت اليه الحرب كان تعزيز الهويات والانقسامات الطائفية والإثنية والقبلية في العراق، وهو ما يتنافى مع فكرة الدولة الليبرالية الديمقراطية التي كانت تبشّر بها الولايات المتحدة.[313]

كان باراك أوباما ناقداً شديداً لسياسات إدارة بوش بالعراق، وهو ما كان عاملاً أساسياً في حملته الرئاسية، حيث أراد أن يُنهي الحرب "الغبية" بالعراق ويضع تركيزه لإعادة بناء الولايات المتحدة، إقتصادها وسياساتها، ووجودها الاجتماعي،[314] فدخل البيت الأبيض على أساس الخروج من العراق وأفغانستان، وهو لم يكن يبحث عن جبهات جديدة ليواجهها، بل كان يتطلّع لتحقيق إنجازات في صراعات اعتقد أنّها قابلة للفوز، وأكدّ ذلك بين رودز ـ نائب مستشار أوباما لشؤون الأمن القومي وأمين سرّه للسياسة الخارجية ــ حين تحدث عن إدراك أوباما للمسؤولية التي ستقع على عاتقه لمدى طويل بخصوص أي قرار سيتخذّه: "إذا قلت مثلاً، أنّنا سنساعد أفغانستان في التخلّص من طالبان ونبني ديمقراطية مكانها، فإنّ الرئيس مدرك تماماً أنّ جهة ما ستحاسبك بعد سبع سنوات على هذا الوعد." [315]

طبَّق بوش الإبن بنهاية رئاسته في ٢٠٠٧ إستراتيجية متماسكة وهي "Surge"، حيث بعث بقوات إضافية وتقنيات لمكافحة المتمردين، وهي إستراتيجية عارضها أوباما كسيناتور. لكن هذه الإستراتيجية جعلت المصالح والظروف الأمريكية بالعراق أفضل مع الوقت إلى أن دخل أوباما البيت الأبيض، فانخفض العنف الطائفي وإصابات الأمريكيين في العراق بنسبة كبيرة مع بداية ٢٠٠٩ بعد تطبيق هذه الإستراتيجية. قامت إدارة بوش أيضاً بالتفاوض على اتفاق أمني لمدة ثلاث سنوات على أمل تجديدها من قِبَل الرئيس الجديد. في أغسطس ٢٠١٠ أعلن أوباما نهاية رسمية للعمليات القتالية الأمريكية في العراق، لكن نقطة التحول كانت في ٢٠١١، حين جاء الوقت لإعادة التفاوض بخصوص الاتفاق الأمني العراقي_الأمريكي فظهرت عدة تعقيدات تتعلق بالوضع القانوني للقوات التي ستبقى هناك. في الواقع، لم يكن أوباما وإدارته الداخلية في البيت الأبيض مؤيدين لترك أعداد كبيرة من القوات الأمريكية هناك، خاصة بحرب لم يدعموها منذ البداية، ولأن إخراج القوات من العراق كان الموضوع الأساسي في حملة أوباما التي أدخلته البيت الابيض، فأي قرار لتمديد

([313]) احمد جميل عزم، "الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل إستراتيجيات تحويل الصراع"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد ٢٤ (خريف،٢٠٠٩): ٢٤

([314]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy and the Dilemmas,” 25

([315]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

وجود القوات ستتم رؤيته أو تصويره على أنه انتهاك لهذه الوعود و"الحرب الغبية" التي إرتكز عليها في مهمته بالسياسة الوطنية.[316]

يعتقد بعض منتقدي أوباما بأنه لو وجد طريقة لإبقاء ١٠ آلاف من القوات الأمريكية بدلاً من سحبهم جميعاً في ٢٠١١، لما حدث تجدد بالعنف الطائفي ولما صعدت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لملء فراغ السلطة. لكن ربما ذلك ليس سهلاً، فحتى مع وجود القوات الضخمة سابقاً بالعراق، كان من الصعب منع حدوث ذلك. بكل الحالات أوباما لم يكن له ذلك التأثير الكبير في هذا الموضوع لأنّه لم يكن لديه الخيار، فإتفاقية مركز القوات (A status of forces agreement) التي وقعها بوش في ٢٠٠٨ اقتضت أن "كل القوات الأمريكية يجب أن تنسحب من كل الأراضي العراقية قبل ٢٠١١\١٢\٣١"، وحاول أوباما إبقاء القليل من القوات وفاوض على ذلك لكن البرلمان العراقي رفض.[317] وإعترف بأنّه كان يقوم بخيار من ضمن إقتراحين سيئين، فالوجود الأمريكي المتواصل أيضاً يساهم باستمرار العنف؛ لأنّ مستوى الإلتزام بارسال القوات (Surge) قد لا يحافظ على نفس الدرجة نظراً للأولويات المحلية والإستراتيجية.[318]

كان أوباما يردد شعاراً مفاده: "أننا يجب أن نكون حذرين في الخروج من العراق حيث كنا مهملين في الدخول،" وأن الإنسحاب يجب أن يكون بعناية وحذر، لتجنب أسلوب فيتنام من تشتت الفوضى والذي سيكون ضاراً لمصداقيتهم. أصرّ الموقف القومي المتزايد في العراق على الحصول على جدول زمني لسحب القوات الأمريكية، وبجميع الأحوال تماشى الإنسحاب مع أهداف أوباما، فتكلفة الحرب كانت باهظة، والحكومة العراقية لم تستثمر عائدات النفط لإعادة البناء، فكانت المصالحة والبقاء في العراق صعبة. كان أوباما واقعياً حول حدود القوة الأمريكية حين خاطب القوات الأمريكية أواخر فبراير ٢٠٠٩، فحدد إستراتيجية ثلاثية الأبعاد تُفسِّر الحاجة للإنسحاب: "الواقع البسيط أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تَحمُّل العراق بمعزل عن أولويات أخرى بسبب التحدي المتمثّل في إعادة التركيز على أفغانستان وباكستان، ولتخفيف العبء عن جيشنا، وإعادة بناء إقتصادنا المتأزم." [319]

([316]) Dueck, “The Obama Doctrine, American Grand,” 88-89

([317]) Kaplan, “Obama’s Way,”

([318]) David and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,”, 37-39

([319]) Ibid, 32-34

تمّ سحب كل القوات الأمريكية بسرعة عند نهاية ٢٠١١، حين انتهت المحادثات بين العراقيين والأمريكيين، وصوَّر البيت الأبيض عدم تجديد الاتفاق على أنه تبرير أو إثبات لموقف أوباما المستمر ووعده بسحب القوات الأمريكية، "وإنهاء الحرب في العراق،" والذي كان الشيء المركزي الذي اعتمد عليه أوباما بحملته الانتخابية في ٢٠١٢. لكن من جانب آخر، اعتقد البعض أنّ عدم المشاركة الأمريكية في العراق (Disengagement) وعدم إبقاء بعض القوات هناك شجعت عدداً من الاتجاهات المثيرة للقلق. فالإرهابيين الإسلاميين المتطرفين نظمّوا عودة قوية داخل العراق بين ٢٠١٢-٢٠١٤ مثل تنظيم الدولة الاسلامية للعراق وسوريا (ISIS)، ومارسوا السيطرة على العديد من المناطق الغربية الشمالية للبلاد، وتحسنّت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران، كالسماح لها بتمرير الأسلحة للأسد عن طريق الطائرات، وممارسة اتجاهات سلطوية بقمع الأقلية السنية والمعارضين السياسيين.[320]

كان أوباما يعتقد أنهم يتركون "عراق ذو سيادة، مستقر..."، لكن هذه المقولة اختلف عليها النقّاد بشدة، الذين قالوا بأن الصراع عزّز إيران، وكشف أوجه القصور للجيش الأمريكي والذي قد يشجع على الصراع في المستقبل، إضافة إلى أنّ الحرب عززت العداء للولايات المتحدة ودعمت الإرهاب أو زادت من نطاقه.[321] روايات وإستراتيجيات الإنسحاب الأمريكي والمسؤولية والنهايات، كانت تقع كثيراً ضمن الخطاب الأمريكي، لكنّها لم ترتبط بالوضع العراقي إلّا في الرغبة الشديدة لإنهاء الحرب والتخلص منها، ففي حين تحدثت واشنطن عن "فجر جديد"، العنف العراقي كان بازدياد، وفي حين تحدثت عن النهايات، دخل العراقيون في حرب أهلية وعنف طائفي.[322] واستنتج توبي دودج ـ أستاذ في العلاقات الدولية ومدير مركز الدراسات الشرق الأوسطية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيةـ بأن "الولايات المتحدة تركت العراق بدون بنية تحتية تقريباً، والعملية السياسية ذهبت باتجاه خاطئ أي باتجاه الدكتاتورية، وهناك صعود للتسلطية وهيمنة المؤسسات العسكرية." وهكذا قد تكون ابتعدت واشنطن مع قليل من التساؤلات العالمية عن مسؤوليتها والتزاماتها، تماماً كحرب فيتنام.[323]

([320]) Dueck, "The Obama Doctrine, American," 90-91

([321]) Chris McGreal, "Barak Obama Declares Iraq War A Success," The Guardian, 14-12-2011.

([322]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 31

([323]) Ibid, 40

وصفَ أوباما الإنسحاب من العراق بأنها لحظة "تاريخية" وبأنها لحظة "النجاح"، وأشار "للمستنقع" العسكري والدبلوماسي الذي ورثه من إدارة بوش.[324] الأمر الذي تعددت فيه الآراء، فالبعض دعا للتعامل مع أوباما والحكم عليه على أساس النظر للمشاكل التي ورثها من سابقه بوش. لكن البعض الآخر عارض هذه النظرة، فباعتقادهم أن كل رئيس يرث "حقيبة مختلطة" حين يتولّى الرئاسة؛ ففي حين ورث أوباما إنحداراً إقتصادياً وحربين من سابقه بوش، كذلك ورث ريغان مشاكل اقتصادية عن كارتر، وورث ريتشارد نيكسون حرب فيتنام من ليندون جونسون، وآيزنهاور ورث حرب كوريا من ترومان، بالإضافة إلى أنّ ممارسات بوش وحربه على الإرهاب كانت أحد الأسباب لفوز أوباما بالانتخابات خاصة بعد معارضته لحرب العراق في ٢٠٠٢.[325] لكن لا يمكن إنكار تأثير سياسات كل رئيس عمّن يليه، وأحياناً بدرجة كبيرة.

٣-١- ب. أفغانستان.

أثناء الفترة الاولى لرئاسة جورج دبليو بوش تعرضت الولايات المتحدة لهجوم إرهابي من جماعة القاعدة الإسلامية، فردت إدارة بوش على هذا الحدث بسياسة جديدة حيث أنشأت وكالة فيدرالية هي وزارة الأمن الوطني ومنحتها سلطات واسعة لتنفيذ القانون ضد أي إرهابي، فغزت أفغانستان وأطاحت بنظام حكم طالبان فيها.[326] وكان مجلس الأمن مستعداً لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية وهو ما أرادته واشنطن فاستصدرت قراراً يخولها التدخل العسكري في أي مكان بالعالم.[327]

تمّ تصوير أفغانستان من خلال الحملة الإنتخابية لأوباما في ٢٠٠٨ على أنها الحرب "الجيدة"، وذلك بخلاف الحرب "الغبية" بالعراق، حيث قدمت لأوباما ورقة لإثبات صلابته وقوته بالسياسة الخارجية. لكن، ورغم الإفتراضات المتفائلة في العاملين بإدارة أوباما، أصبح واضحاً أن الإستراتيجية الأمريكية لا تعطي النتائج المرجوة منها، مما حفز أسئلةً حول أهداف الولايات المتحدة في أفغانستان. حيث كانت "الحرب التي يجب أن يتم الفوز بها،" ووعد أوباما بالخروج من الميدان الخاطئ بالعراق، وأخذْ القتال ضد الإرهاب في أفغانستان وباكستان، فاعتقد هو وفريقه للسياسة الخارجية بأن الشمال الغربي لباكستان هو المكان الحقيقي للقاعدة ولذلك تمّ اعتبارها الوجهة الأساسية في الحملة ضد هذه المنظمة. هذا التركيز على القاعدة كتهديد أساسي للولايات

([324]) McGreal, "Barak Obama Declares Iraq,"

([325]) Bret Stephens, "What Obama Gets Wrong," Foreign Affairs, Vol. 94, No. 5 (September\October 2015)

([326]) فوكاياما، *أمريكا على مفترق طرق*، ١٧-١٩.

([327]) ليث محمود المبيضين، *الاحتلال الامريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية*، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ٨٤-٨٦

المتحدة كان مختلطاً مع مخاوف إنسانية، فبينما أوباما كان يَعِدْ بالسعي بشدة وراء القاعدة، هذا الهدف اختلط مع بناء الأمة في أفغانستان. وكذلك أشار أوباما إلى حدود القوة الأمريكية هناك، وبعض هذه الحدود تم تحديدها أو تعريفها بنقص المعرفة، عن طريق عدم القدرة على رؤية المشهد الجغرافي والاجتماعي بشكل كامل.[328] وذكر العديد من المسؤولين مثل ستانلي ماكريستال الذي تولّى قيادة القوة الدولية للمساعدة على حفظ الأمن (International Security Assistance Force) واختصارها (ISAF) بأن أحد المشاكل التي واجهتهم في أفغانستان كانت نقص المعرفة بالمشهد الثقافي والاجتماعي والتضاريس الأفغانية، وكذلك وزير الدفاع روبرت غيتس كان يأسف "لافتقارنا لفهم أفغانستان، ثقافتها، سياستها العرقية والقبلية، سماسرة السلطة فيها، وعلاقاتهم التي كانت عميقة...فنحن عملياً لم نتعلم شيئاً عن المكان في ٢٠ سنة منذ ساعدنا على هزيمة السوفييت هناك". جرت مناقشات طويلة في البيت الأبيض عن الإستراتيجية التي تمّ اتباعها خلال خريف ٢٠٠٩ في أفغانستان، والتي تميزت ببحث أوباما عن مزيد ومزيد من البيانات بشأن الحرب. في الواقع، ادعى بعض النقّاد مثل فالي نصر ـ أستاذ سياسة دولية في مدرسة فليتشر للحقوق والديبلوماسية بجامعة تافتس، وخبير إيراني أمريكي بالشرق الأوسط ـ أن أوباما كان يُشغِل جهاز الأمن الوطني وهو يسألهم الكثير من الأسئلة، وهذا برأيه يثبت تدخل الرئيس بفعالية بأدق التفاصيل في عملية اتخاذ القرار، ما أظهر مشاركته العميقة في العملية.[329]

قام أوباما بإعادة تجديد جهود مكافحة الإرهاب والجهود العسكرية بأفغانستان، فخلال أسابيع من دخوله البيت الأبيض، سمح لقوات من ٢٠ ألف مقاتل بالذهاب إلى أفغانستان. وأعلن بأن المهمة كانت تهدف ل "تعطيل، فك، وهزيمة القاعدة" في قاعدتها الأفغانية من خلال جهود أمريكية جديدة ضد طالبان. لم تكن القوات التي تمّ إرسالها كافية، فحدث جدال بين مُسانِد لإرسال قوات إضافية من وزراء مثل هيلاري كلينتون ووزير الدفاع غيتس من جهة، وآخرين دعوا إلى تواصل دبلوماسي مع طالبان والتزامات عسكرية أمريكية محدودة، واعتماد أكثر على ضربات جوية طويلة المدى ضد مخيمات الإرهابيين باستخدام الطائرات بدون طيار ومنهم نائب الرئيس بايدن من جهة أخرى،[330] وكذلك السفير الأمريكي لأفغانستان (Karl Eikenberry) كان قلقاً من الزيادة المقترحة للقوات وبأنها قد تؤدي إلى زيادة واسعة بالتكاليف، ودور عسكري أمريكي غير محدد على نطاق واسع في أفغانستان، وقد رأى بأن مكافحة التمرد ليست وسيلة للخروج من أفغانستان بل هي

([328]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 52-53

([329]) Ibid, 61-62

([330]) Dueck, "The Obama Doctrine, American," 54-55

وسيلة لخلق اعتماد أكبر على جزء من الأفغان، في حين أنّ القوات الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) ستقوم بما هو أكثر من القتال وتنال النصيب الأكبر من الإصابات.[331]

قلق الديمقراطيون من احتمالية أن يؤثرّ التصعيد في أفغانستان على الأولويات المحلية مثل الرعاية الصحية كما حصل مع ليندون جونسون خلال حرب فيتنام،[332] وهنا لا بد للاشارة بأنّ صُنّاع القرار قد استخدموا القياس التاريخي الذي لعب دوراً هاماً في اتخاذ قرارهام بخصوص أفغانستان، لكن هذا القياس والتشبيه قد يُقيِّد التفكير، بحيث أنّ الرغبة لتجنب "فيتنام أخرى" قد تعيق أو تحجب إدراك الواقع والحقائق حول التحديات المعاصرة. لم تحدد هذه التشبيهات نتيجة النقاش، لكن أكدّت على وجهات نظر مناصريها.[333]

قرر أوباما بالنهاية في ديسمبر ٢٠٠٩ أن يقوم بتصعيد عسكري مع قيود صارمة، فصرّح بإرسال ٣٠ ألف من القوات الإضافية لأفغانستان، بنفس الوقت أعلن أنّ هذه القوات ستبدأ بالعودة للديار في يوليو ٢٠١١ تبعاً للظروف على الأرض.[334] وجاء قرار أوباما بأن يجعل التصعيد لوقت محدود في أفغانستان، كمحاولة لتحقيق التوازن بين غرائزه المحافظة على التدخل مع ميول الأكثر نشاطاً من الإستثنائية الأمريكية والمخاوف القديمة حول مصداقية الولايات المتحدة. وحين أبدى (McChrystal) رأيه بأنّ قوات (ISAF) يجب أن تركزّ على مساعدة الشعب الأفغاني أكثر من التركيز على قتل طالبان، وهو ما يعارض وجهة نظر أوباما، تمّ طرده في يونيو ٢٠١٠ من قِبَل أوباما و تم تعيين ديفيد بيتراوس بديلاً له، والذي تضاعفت معه الضربات الجوية والمداهمات أو الغارات التي تستهدف طالبان.[335] وهذا ما يشير لنقطة مهمة، وهي أنّ الرئيس بالنهاية يختار العاملين بإدارته أو المسؤولين عن تنفيذ سياساته بطريقة تتلاءم مع تصوراته أو ما يراه صحيحاً، وبالتالي ما يتماشى مع عقيدته، وهذا ما قد ذُكِر سابقاً بخصوص ريغان، الذي اختار أفراد إدارته الذين يملكون آيدولوجية تنسجم مع آيدولوجيته وتصوراته. وهذا التوجه لأوباما والطريقة التي تعامل بها بخصوص ارسال القوات لأفغانستان والآراء التي تختلف مع عقيدته، بحيث تُعطي الأولوية للتركيز على الداخل الأمريكي تؤكد على واقعيته، التي تؤيد الاهتمام بمصلحة الدولة، بنفس الوقت الذي يصعب فيه ضمان تحقيق الأهداف من المساعدات التي سيتم تقديمها للدول الأخرى.

([331]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 65-66

([332]) Dueck, “The Obama Doctrine, American,” 54-55

([333]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 65-66

([334]) Dueck, “The Obama Doctrine, American,” 54-55

([335]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 74-75

استخدم أوباما الطائرات بدون طيار بدرجة لم يسبق لرئيس أن استخدمها حتى بوش الابن، وذلك نتيجة لتطور التكنولوجيا والاستخبارات. وكان يعتقد بأنّها الطريقة الأفضل لقتال طالبان، وكذلك لا تسبب عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين. فأصبحت هذه الضربات بعهد أوباما متكررة جداً، وترتبط مع الإستخدام الكثيف للقوة الأمريكية، وكانت مؤثرة في تحقيق أهداف الإدارة من حيث منع مقاتلي طالبان من التجمع، وازداد نفوذ وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في استخدام هذه الهجمات، لأنّ أوباما قد اعتمد بشكل كبير على تحليلهم لباكستان وبالتالي توجيه هذه الضربات وخاصة بالمناطق القبلية. لكن الأمور على أرض الواقع وبالنسبة للسكان كانت مختلفة، فغالباً ما تؤدي هذه الضربات لنتائج عكسية، وقتلى مدنيين، وتُفاقِم من غضب السكان المحليين.[336] قال المُفوَّض السامي الباكستاني لدى المملكة المتحدة _واجد شمس الحسن_ أنه في حين أن الضربات قد تكون ناجحة على المدى القصير في الحفاظ على أمن الأمريكيين، لكن على المدى الطويل، هذه الضربات تقوِّض الأهداف الأمريكية بالمنطقة، لأنّ الاستخدام المكثّف للطائرات بدون طيار والاعتراف بأنّ أي حل للصراع في أفغانستان من شأنه أن يُشرك تسوية عن طريق التفاوض مع طالبان، يعني أنّ الحرب في أفغانستان لم تَعُد "الحرب الجيدة" في خطاب أوباما، والتأطير للحرب من ناحية إنسانية أصبح أقل شيوعاً كلما تقدّم الصراع. مع التركيز المتزايد للإدارة على الهدف الأساسي في تدمير القاعدة بدلاً من إنتاج دولة أفغانية ديمقراطية، هكذا تأطير كان يتزايد بشكل كبير، فيبتعد عن الهدف الأساسي لهذه الحرب.[337]

تمكّن أوباما أخيراً من تحقيق الهدف الذي جاءت الولايات المتحدة للمنطقة من أجله منذ البداية: قتل أسامة بن لادن. مما فرض نوعاً من المنطق لإنهاء الحرب على القاعدة، فتمّ اختصار النصر في أفغانستان _على الأقل من أجل الدورة الإنتخابية في ٢٠١٢_ بموت رجل واحد، لكن المشاكل بالمنطقة بقيت كما هي. تقديس وتأثّر أوباما بالواقعي المسيحي رينهولد نيبور باقتباساته وكان يمكن ملاحظتها بقراراته في السياسة الخارجية، فشعور أوباما بالمأساة تحاكي وجهة نظر عالمية بأن كثير من هذه المشاكل لا حلّ لها بنهاية المطاف، والإحساس "بالمأساة" يعني أن أوباما قد يتبنّى مخرجاً بدون نصر، ما يتوافق مع براغماتية أوباما، التي تميّزت بعدم الاستعداد للإنخراط في تجربة بنهاية_مفتوحة، يعني أن الدور الأمريكي في هذه "المأساة" يأتي

([336]) David Rhode, "The Obama Doctrine," Foreign Policy (February, 2012), http://atfp.co/1ShpfKU, Accessed March 2015

([337]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 85

إلى نهايته. والصراع رغم ذلك، مثل الحروب السابقة في جنوب شرق آسيا وأميركا الوسطى، من المرجّح أن يستمر لفترة طويلة بعد أن يغادر آخر جندي أمريكي.[338]

كان هناك آمال بأن الولايات المتحدة ستترك أفغانستان آمنة نهاية ٢٠١٤، لكن طالبان صَعَّدت من تمرّدها فتسارعت رغبة أوباما بمغادرة أفغانستان، وقرر سحب عدد من القوات في ٢٠١٥، وانسحاب نهائي في ٢٠١٦، والذي بالتأكيد كان له تأثير على الحكومة الأفغانية بقدرتها على مواجهة طالبان بعد خروج الولايات المتحدة. لكنّ أوباما كان قلقاً بسبب التدخل الأفغاني وأراد فقط أن يغادر بغض النظر عن الظروف، كما أشار وزير الدفاع روبرت غيتس: "بالنسبة لأوباما، كان كل شيء يتعلق بالخروج والمغادرة." السياسة التي ينتهجها أوباما في أفغانستان تناسب النموذج الواقعي في عدم إنفاق المصادر على قضايا أو أسباب هامشية أو ميؤوس منها. أفغانستان مهمة؛ لأنه إذا استولت طالبان على السلطة فقد تزعزع استقرار باكستان أو مرة أخرى تأوي إرهابيين مناهضين للولايات المتحدة. هذه المصالح مهمة لكن ليست حيوية، عندما وافق أوباما على زيادة عدد القوات، كان إيماناً منه بأن القوات الإضافية جنباً إلى جنب مع موقف تعاوني من باكستان وحكم أفضل من الأفغان سيسّهل هزيمة طالبان بتكلفة مقبولة من الولايات المتحدة. لكن سرعان ما أصبح واضحاً أن القوات الإضافية (٣٠ ألف) لن توقف مَدْ طالبان لأن الظروف المناسبة للنجاح لم تكن موجودة. الحكومة الأفغانية ظلت فاسدة وغير فعّالة، باكستان واصلت دعم طالبان والرئيس الأفغاني (حامد كرزاي) لم يكن متعاوناً على الإطلاق. الإعلانات المتكررة لأوباما عن الموعد النهائي لسحب القوات ضمنت بأن الولايات المتحدة لن تنفق مزيداً من الموارد أو القتلى على قضية يؤمن بأنها ستكون خاسرة، وبقيامه بذلك، كان يحاول ضمان أن الولايات المتحدة لن تهدر مواردها الشحيحة على مقابل لا يستحق، وهو النهج الواقعي.[339]

بدأت التساؤلات تُطرَح بعد الانسحاب من العراق، وتحديد موعد الانسحاب من أفغانستان، حول ما يُمكن تعلّمه من الفشل، في طرح لتأثير السياسات التي تمّ اتباعها في هاتين الدولتين، فانقسمت الآراء، بحيث يرى البعض بأنه لا زال على واشنطن أن تَشُنَّ المزيد من مكافحة التمرّد، رغم أنها سئمت، لكن عليها أن تركزّ على تعلم كيفية محاربتها بشكل أفضل. لكن ريتشارد بيتس يرى النقيض، فهو يعتقد أن واشنطن عليها أن تذهب للاتجاه المعاكس، أي أن تخوض حروباً أقل، وأكثر تقليدية، وتتجنب التورّط في السياسة الداخلية للدول الفوضوية على الهامش الإستراتيجي. آخرين يعتقدون بأنّه حتى أفضل تخطيط لا قيمة له إذا لم يتم تنفيذه

([338]) Ibid, 87

([339]) Steven R. David, "Obama: The Reluctant Realist," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and policy Studies No. 113,(June 2015),p: 23-24, http://bit.ly/2gsX4vX, Accessed Dec. 2015.

باقتدار وتحديثه مع تغيُّر الظروف، فالإضطرابات الموجودة في العراق هي النتيجة المتوقعة للخروج المبكر للولايات المتحدة، ومصير مماثل قد يكون بانتظار أفغانستان.[340]

يرى ريتشارد هاس بأنه وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، فإن قرار الولايات المتحدة للإطاحة بصدام وإعادة تشكيل العراق تبدو حتى خاطئة أكثر من ما بدت عليه ذلك الوقت. ليس لأن سبب الذهاب للحرب _تخليص صدام من أسلحة الدمار الشامل_ تبين بأنه خاطئ. ما يمكِن حدوثه أكبر من ذلك، وهو حقيقة أن إزالة صدام وتمكين أو تقوية الأغلبية الشيعية في العراق، حوَّلت البلد عن تحقيق التوازن بين الطموحات الإستراتيجية إلى خدمتهم، في عملية فاقمت الخلافات بين المسلمين السنة والشيعة داخل البلاد والمنطقة ككل. ولم يحقق تغيير النظام نتائج أفضل في بلدين أخرين حيث تم..(ليبيا ومصر). وبذلك فإنّ مصالح الولايات المتحدة بالعراق لم يتم تحقيقها كما يجب؛ بسبب عدم القدرة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستمرار وجود قوة متبقية للولايات المتحدة هناك، التي قد تقللّ من النزاع بين الفصائل العراقية وتوفر التدريب لقوات الأمن العراقية الذي تحتاجه بشدة. والشيء نفسه ينطبق على أفغانستان، بقرار الخروج في ٢٠١٦ الذي أعلنه أوباما. قرارات كهذه يجب أن تكون مرتبطة بالمصالح والظروف أكثر من ارتباطها بالجداول الزمنية برأيه، فالقيام بالقليل قد يكون خطراً ومكلفاً تماماً مثل عمل الكثير. السياسات الخارجية والداخلية المعقولة كلاً منهما يعزز الآخر: عالم مستقر هو جيد للجبهة الداخلية، وجبهة داخلية ناجحة توفر الموارد اللازمة للقيادة العالمية للولايات المتحدة، تطبيق هذا سيكون صعباً، لكن ما يجعله أسهل هو دفع وزيادة السياسة الخارجية التي تحاول إعادة ترتيب العالم بدلاً من تغييره.[341]

يؤمن أوباما بأهمية تعزيز السياسة الداخلية وتأثيرها على القيادة العالمية للولايات المتحدة وهذا ما دفعه بالدرجة الأولى للتركيز على هدف "بناء الأمة من الداخل،" بالذات بعد تراجع مكانتها بسبب تأثير الفشل في تحقيق الأهداف من حرب العراق. وقراراته بالنسبة للانسحاب من العراق وأفغانستان ارتبطت بقوة بهذا الهدف أي بتحقيق مصالح الولايات المتحدة، لأنّه أدرك صعوبة التغيير في بلاد قد لا تكون مستعدة للتحول، وبالتالي فان المساعدات الأمريكية قد لا تأتي بنتائجها مما يؤدي لهدر بالإمكانيات، بالوقت الذي لا يزال فيه الداخل الأمريكي وقضايا أهم بالسياسة الخارجية بحاجة للجهد والوقت والموارد. بالإضافة إلى أنّ أوباما أدرك صعوبة التأثير والتغيير بكل مكان أو بحسب رينهولد نيبور "إدارة الأزمات بكل مكان بالعالم." ولذلك

([340]) Gideon Rose and Jonathan Tepperman, “A Hard Education: Learning from Afghanistan and Iraq,” Foreign Affairs, Vol. 93, No. 6 (Nov.\Dec., 2014)

([341]) Haass, “The Unraveling, How to Respond to A Disordered World,”

حاول إدارة الأزمات التي يمكن إدارتها بدلا من محاولة التأثير والتدخل بالسياسات الداخلية لدول أخرى أو محاولة تغيير الأنظمة وهو ما يعتبر واقعية واضحة.

٣-٢. تدخلات حذرة، محسوبة وجزئية.

التزم أوباما ومنذ أن كان ينادي لديمقراطية وإصلاحات في المنطقة العربية، بسياسة تقليدية لتعزيز هذه الحقوق والتي لم تحظَ باهتمامه الشديد، بينما كان يحافظ على علاقات صداقة مع مختلف الدكتاتوريين في المنطقة بنفس الوقت، فلم يكن في الواقع الشرق الأوسط أولوية كبرى في سياسة أوباما الخارجية، مع التمحور نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يعتبر هدف اهتمّ به الرئيس بالأخص إبتداءً من فترته الثانية، فكان فك الإرتباط العسكري من الشرق الأوسط متوقعاً من أجل رغبات إعادة بناء قوة الإقتصاد الأمريكي بعد عقود من هدر الوقت على حروب التدخل السريع، ولهذا كانت الولايات المتحدة تتفاعل بوضوح مع الأحداث أكثر من أن تُشَكِّلها.[342] بالذات حين بدأت الانتصارات البسيطة والمبكرة للربيع العربي تتلاشى وسادت الفوضى، فأثرّ ذلك سلباً على رؤية أوباما لما يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط، وأدرك أنّ أحداث هذه المنطقة تبعد تركيزه عن الأولويات الأخرى الأهم، وبكلمات جون برينن ـ كبير مستشاري أوباما لمحاربة الارهاب بفترته الأولى ـ بأنّ الرئيس أصبح متأكداً "أنّ الشرق الأوسط كان يستنزفنا."[343]

تبنّى أوباما ومن يحيطون به مقولة (A less is more foreign policy) بدواعي الحيطة والحذر والرغبة في تجنب أخطاء الماضي، والتي تقوم على فكرة أن العالم والولايات المتحدة ستكون أفضل حالاً إذا كانت الدولة العظمى أكثر تحفظاً، أقل تشاركاً أو إنخراطاً، وأكثر تردّداً ليس فقط باستخدام القوة، بل ترك الأمر غير واضح ما إذا كان سيتم استخدام القوة أم لا، وكانت سوريا تطبيقاً لهذا النهج، حين تجاوز الأسد "الخط الأحمر" واستخدم الأسلحة الكيماوية.[344] ولا بد للتطرّق هنا إلى طريقة تعامل أوباما مع ليبيا، والتي كان لها تأثير كبير على سياساته وتعامله مع الأزمة السورية.

٣-٢- أ. ليبيا

([342]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 94-95

([343]) Goldberg, "The Obama Doctrine,"

([344]) David Rothkopf, "The Curse of the Obama Doctrine," Foreign Policy (September, 2015), http://atfp.co/1PPUIVI, Accessed Jan. 2016

انطلق الربيع العربي باحتجاجاته الشعبية من تونس في أواخر ٢٠١٠، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت ليبيا ساحة لاحتجاجات مماثلة، وازدادت مطالب المحتجين من إصلاحات إقتصادية وسياسية إلى المطالبة بإسقاط النظام. كانت لتلك التطوّرات تأثير كبير، وخاصة على الولايات المتحدة التي كانت تبدو راضيةً على علاقتها مع "النُظُم التسلُطية" في المنطقة بما فيها القذافي، لذلك كان الموقف الأمريكي في البداية أكثر تردداً مما اتصف به الأساس الفكري أو الإستراتيجي الذي استندت إليه عقيدة أوباما (Obama Doctrine) للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي اقتبسها البعض من خطاب أوباما الذي ألقاه في القاهرة.[345]

بداية ٢٠١١، وبعد قتل عدد كبير من المدنيين في ليبيا، طالبت الجامعة العربية من الولايات المتحدة التدخّل، كان هناك بعض المسؤولين ممن يحيطون بأوباما يؤيّدون التدخل، لكن الكونغرس كان يعارض ذلك لأنه يرى بأن لا مصلحة حيوية للولايات المتحدة حتى تتدخل بليبيا. وهنا كان يوجد خياران: التدخل كقائد للحلفاء، أو عدم الذهاب نهائياً. أوباما جاء بطريقة ثالثة: لا قوات أمريكية على الأرض، ولا يجب القيام بعمل عسكري أبداً إلّا لو كان له أسس قانونية، وفرصة مناسبة للفوز، وأخيراً تقسيم ملائم للعمل مع الحلفاء ـ الجيش الأمريكي سيزود بقدراته، لكن حلفاء الولايات المتحدة والذين لهم مصلحة أكبر في نتائج الصراع، سيتولون حماية المدنيين واسترجاع النظام بعد إنتهاء القتال. وأطلق مستشار لأوباما مجهول الهوية على هذا النهج في مقابلة له مع (ذا نيو يوركر) ب"القيادة من الخلف"، وهو ما يراه فرد كابلان منطقياً، فهو يلائم نظرة أوباما لدور وحدود القوة العسكرية، التمييز بين المصالح والمصالح الحيوية، والحاجة إلى ترتيب أو تناسب أدوات القوة مع شدة وأهمية تلك المصالح.[346]

أثبت النقاش العام حول التدخّل المحتمل في ليبيا في فبراير ومارس ٢٠١١، تبايناً في التفاهمات لحدود القوة الأمريكية. التدخليون مثل جون ماكين اعتقد بأن إحجام الجيش عن التدخل كان "هوساً مؤسسياً" يجب التغلّب عليه وتجاوزه وأن لا يكون قيداً على عملية صنع القرار، بالنسبة لماكين وحلفائه بالكونغرس مثل السيناتور جوليبرمان وليندسي جراهام، القوة الأمريكية تسمح للأمريكيين "أن يديروا أحداث المرحلة من أجل مصالحهم الخاصة." أما معارضي التدخّل مثل وزير الدفاع روبرت غيتس، فكانت أداة القوة العسكرية بهكذا ظروف مشكوكٌ فيها بالنسبة لهم، ليس فقط بسبب التكلفة الباهظة للتدخل ولكن لأنّ عواقب إستخدام القوة لم يكن بالمقدور التنبؤ بها، وبرأي غيتس فإنّ "الدرس الأكبر من العراق، لم يكن كثيراً حول ما إذا كُنّا نستطيع هزيمة صدام....بل كان عن اليوم الذي يليه...ما إذا كُنّا نستطيع تأمين السلام." بالنسبة ل غيتس والآخرين

([345]) يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي،" المستقبل العربي، العدد ٤٣١ (كانون الثاني\يناير) ٢٠١٥، ١٢

([346]) Kaplan, "Obama's Way,"

الذين عارضوا التدخل مثل نائب الرئيس جو بايدن ومستشار الأمن القومي توم دونيلون، السؤال كان يخص المصالح الوطنية للولايات المتحدة. هذا الموقف ل غيتس بدا وأنه يتفق مع وجهة النظر العامة لأوباما عن التدخل، أي كأنّه يتحدث عن الإدارة. هذا التحفّظ تجاه التدخل واجه صعوبة بينما كان الوضع في ليبيا يصبح أسوأ، وقوات القذافي تتقدم وتنتصر وأخذ القذافي يهددّ الناس بقتلهم، فهذه التهديدات بدت وكأنّها تؤكد مخاوف من هم بالإدارة والذين كانوا يدعون لتدخّل عسكري أمريكي في الحرب المدنية ب ليبيا وإلّا فغياب هكذا تدخل سيؤدي إلى قتل جماعي للمدنيين. في تلك اللحظة، كان خطاب ماكين الذي استحضر فيه مذبحة البوسنة يمتلك تأثيراً قوياً.[347]

كان أوباما متردداً في الانخراط بتلك المعركة في البداية؛ لكن التيار القوي داخل فريق الأمن القومي – وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وسوزان رايس ـ كانت حينها السفيرة لدى الأمم المتحدة ثم عملت كمستشارة الأمن القومي من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ـ وكذلك سمانثا باور*، وبن رودز، وأنتوني بلينكن، الذي كان حينها مستشار الأمن القومي لبايدن ـ كانوا مؤيدين بقوة للتدخل.[348]

في ليبيا، كما في أفغانستان، محاولة تحقيق التوازن بين المثالية/الليبرالية التي تدعو للتدخل من أجل أسباب إنسانية وبين الواقعية التي ترى المصلحة الوطنية أساساً للتدخل، إلى جانب تأثير الحروب الماضية أثرت على عملية اتخاذ القرار، وجود أناس من إدارة كلينتون تعني أن الأزمة أصبحت عدم تكرار أخطاء التسعينيات، بينما حثّ التدخليون الليبراليون على القيام بعمل ما. وزير الدفاع روبرت غيتس كان متردداً أكثر في استخدام القوة الأمريكية، ليس واثقاً من أنّ ذلك يخدم المصلحة الوطنية، أو لأنّ الولايات المتحدة لديها الوسائل التي تؤهّلها للتدخل بفعالية، وهي اختيار عملية متعددة الجوانب والتركيز على الضربات الجوية ضد أهداف محددة بوضوح، بالتالي ستتمكن الولايات المتحدة من دعم مبادئها وحماية السكان المدنيين بدون أن تضطر للتورط في الفوضى التي تسيطر على المجال السياسي الليبي.[349] وفكر روبرت غيتس الذي عارض التدخل بشدة بالاستقالة بسبب هذه المسألة، حيث رأى بأن الولايات المتحدة ليس لها أية مصالح

([347]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 97-98

([348]) Goldberg, "The Obama Doctrine,"

(*) سامنثا باور: جاءت للولايات المتحدة كلاجئة إيرلندية، ثم أصبحت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة من ٢٠١٣-٢٠١٧، وكانت مساعدة باراك أوباما الخاصة بحقوق الانسان في مجلس الأمن القومي. للمزيد انظر،
Harvardgazette, Samantha Power returns to Harvard, April 2017, http://bit.ly/2pOxU0p, Accessed May 2017

([349]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 92

حيوية في ليبيا لتبرير تدخلها، لكن بالنسبة لأوباما، فالتكلفة المحدودة للتدخل والفرصة لوقف المذابح كان المبرر.[350] لكن بالنسبة للتدخليين الليبراليين، لم تكن القضية تتعلق كثيراً بالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة أو حتى القوة الأمريكية، بل بموقف الولايات المتحدة في العالم وأهمية التمسك بقواعد النظام الدولي الليبرالي؛ لأنّه بمجرد النظر للعالم من خلال عدسة الأخلاق وحقوق الإنسان، فمشهد السياسة الخارجية سيتغير بالنسبة لهم.[351]

رفض أوباما في البداية توسيع المهمة لتصل إلى تغيير النظام، وذلك تحت تأثير دروس العراق، وأكدّ أن التدخل في ليبيا كان حالة استثنائية بسبب احتمالية العنف الموجودة بمقياس أو درجة كبيرة. بالإضافة الى أنّ الولايات المتحدة وحلفاؤها كان لديهم قدرة على إيقاف ذلك العنف لأنهم حصلوا على وصاية دولية للعمل أو القيام بفعل، وتحالف واسع النطاق جاهز للإنضمام إليهم، ودعم الدول العربية، ونداء من أجل المساعدة من الشعب الليبي نفسه، والأهم أنّ لديهم القدرة على إيقاف قوات القذافي في مساراتهم بدون وضع القوات الأمريكية على الأرض. بهذه الأمور، رأى أوباما أنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تتجاوز لغة المصالح وتتبنّى المخاوف أو الاهتمامات لمن دعوا للتدخل مثل سامنثا باور.[352]

ازداد الحديث عن عقيدة أوباما بعد حديثه في ٢٨-٥-٢٠١١، ومن ضمن ما قاله في الخطاب بخصوص ليبيا: "بعض الدول قد تكون قادرة على غضّ الطرف عن الفظائع في بلدان أخرى، الولايات المتحدة مختلفة. وكرئيس، أرفض الانتظار لصور الذبح والمقابر الجماعية قبل إتخاذ أي إجراء." وهو ما استخدمه البعض لتعريف عقيدة أوباما بأنها مسؤولية الحماية (Respnsibility to Protect) وهي الفكرة التي ظهرت من آثار "الإبادة الجماعية" في رواندا والحروب المدنية في التسعينيات، وقد أكدّتها الأمم المتحدة في ٢٠٠٥ حيث تنصّ على أنّ المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حماية المدنيين عندما تفشل الحكومة في بلد ما للقيام بذلك.[353]

بإعلان المنطق وراء قراره بالتدخل، تبنّى أوباما لغة التدخلية الليبرالية، بينما لا يزال يحاول معرفة وأدراك حدود القوة الأمريكية. يرى أوباما بأن الولايات المتحدة لها مصالح إستراتيجية، إن لم يكن مصلحة وطنية حيوية، بحيث أن مذبحة في ليبيا قد تؤدّي إلى زعزعة الاستقرار بمصر وتونس، والتأثير بشكل سلبي على

([350]) David, "Obama: The Reluctant Realist," 28

([351]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 99

([352]) Ibid, 103

([353]) Elizabeth Dickinson, "Does The 'Obama Doctrine' Apply to The Ivory Coast," Foreign Policy (March, 2011), http://atfp.co/1ZjEZMF, Accessed April 2016

قضية الديمقراطية في المنطقة، وتقويض مصداقية مجلس الأمن للأمم المتحدة. بالنسبة لأوباما، تكلفة عدم التدخل _بخصوص الاستقرار الإقليمي ومصداقية الولايات المتحدة_ كانت أعظم وأكبر من تكلفة القيام بفعل عسكري أو أي رد فعل آخر.[354] وكان يرى بأن سقوط ليبيا في فوضى مطلقة وحرب أهلية سيكون مشكلة للولايات المتحدة، لكن هذا ليس من صميم المصالح الأمريكية بحيث يكون منطقياً أن تتحرّك منفردة لضرب نظام القذافي.[355]

على الرغم من الجهود التي يبذلها المعلّقون لتبين ظهور "عقيدة أوباما"، إدارته كانت تتعامل مع عواقب أفعال الإدارة السابقة، مما سبب إشكالاً في إدراك هذه العقيدة. عزّزت هيلاري كلينتون مفهوم جوزيف ناي "للقوة الذكية" كوسيلة لإزالة التوتر بين القوة الناعمة والخشنة، لكن حين بدأ الربيع العربي في الشهور الأولى من ٢٠١١، الإدارة كانت لا تزال مجبرة على الاستجابة بطريقة ما. طبيعة تلك الاستجابة، بالأخص بالنسبة للتدخل العسكري في ليبيا، تعطي بعض المنطق لنظرة إدارة أوباما للعالم. إذا كانت العراق وأفغانستان أخطاء بوش، هنا كان أوباما غير مُقيّد بخيارات الإدارة السابقة.[356]

بالنهاية اتبع أوباما سياسة تغيير النظام في ليبيا في ٢٠١١، ثم اتبعها بسياسة الأمر الواقع لعدم التدخل وفكّ الإرتباط الأمريكي، هذا الخليط كان غير مترابط من الناحية الإستراتيجية وخاطر بالمكاسب التي تمّ الحصول عليها نتيجة إسقاط نظام معمر القذافي.[357]

صدر قرار مجلس الأمن الدولي بالموافقة على التدخل في ليبيا، وتمّ قتل القذافي. فشعر المسؤولون الأمريكيون بالنصر حينها، وكتب إيفودالدر، ممثل الولايات المتحدة لدى الناتو، وجيمس ستافريديس القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا، أن "عملية الناتو في ليبيا تمت الاشادة بها حقا كنموذج تدخل." وافتخر أوباما بنفسه قائلاً "بدون وضع جندي أمريكي واحد على الأرض، حققنا أهدافنا." فالولايات المتحدة ترى أنها حققّت انتصاراً ثلاثياً: رعاية الربيع العربي، وتفادي إبادة جماعية مثل رواندا، والقضاء على ليبيا كمصدر محتمل للإرهاب.[358] تحدث البيت الأبيض عن عملية ليبيا وكان حريصاً للترويج لها كنموذج مثالي لكيفية أن

([354]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 102

([355]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([356]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy, 93

([357]) Dueck, “The Obama Doctrine, American,” 82

([358]) Alan Kuperman, “Obama’s Libya Debacle: How A Well-Meaning Intervention Ended in Failure,” Foreign Affairs, Vol. 94, No. 2 (March\April. 2015)

إدارة أوباما قد تمارس قوة الولايات المتحدة بطريقة أكثر فعالية من الإدارة السابقة. ورأى البعض بأن ليبيا بانخفاض تكلفتها قد تكون نموذجاً أو سابقة قد يتم تكرارها.[359]

بدأ بن رودس (مستشار الأمن القومي) حالما وصل المتمردون لطرابلس، يتحدّث لوسائل الإعلام عن "نهج البصمة الخفيفة" لأوباما لتغيير النظام الذي كان متفوقاً بدرجة كبيرة على نهج بوش. وكذلك فريد زكريا اعتبر بأن عملية ليبيا تبشّر "بحقبة جديدة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة،"[360] ودافع عن نهج أوباما للسياسة الخارجية "القيادة من الخلف" مؤكداً صعوبة محاولة الإلمام بتعقيدات التطورات التي حدثت عن طريق خطة واحدة، وإنّما يستلزم ذلك دراسة القضايا حسب ظروفها، فالربيع العربي وغيره من الأزمات المتتالية المفاجئة جعلت الأفضل لأوباما أن يتمسك بإستراتيجيته من ضبط النفس والصبر الإستراتيجي للتعامل مع كل هذه الأمور.[361]

اعتبر البعض بأن ليبيا مقامرة قد نجحت، وبأنّ أهم مكسب سياسي نتج من ليبيا والجهود الناجحة هناك هو التركيز على تحول مهم بإستراتيجية الأمن القوميّ الأمريكي. وقارن البعض حالة ليبيا بمذهب "كولن باول"، الذي يتحدث عن فكرة أنه قبل قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري، عليها أن تستنفذ أولاً جميع الوسائل الأخرى للنهوض بالمصلحة الوطنية وبعد ذلك، حين تنخرط وتستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة بوضوح، وبالتالي تكون قادرة على تنفيذ إستراتيجية خروج معقولة، وكان هذا النهج كرد فعل لمشاكل الولايات المتحدة التي واجهتها بفيتنام. عقيدة أوباما التي ترتكز على فكرة إستنفاذ كل الوسائل الأخرى للنهوض بمصلحة الولايات المتحدة الوطنية، هي إستجابة لدروس العراق، إنّه رد فعل ضد إستخدام "القوة المفرطة" لتحقيق أهداف ضيقة. عقيدة أوباما، في جزئية منها، تعطي الأولوية لاستخدام (الاستخبارات)، والقوات الخاصة، الطائرات بدون طيار وميزة العمل مع الآخرين لتحقيق أهداف محددة بدقة ولكن حاسمة، أقصى إستفادة من الموارد بطريقة تقلّل المخاطر والتكلفة المادية للولايات المتحدة. "القيادة من الخلف" هي عنصر مهم من هذه العقيدة، فاعتبر البعض بأنّه ليس من الخطأ أن تتولى القيادة ولكن تجعل الآخرين

([359]) Peter Feaver, "The Libyan Precedent Is Not A hopeful one for Syria," Foreign Policy (April, 2012), http://atfp.co/2goVgk4, Accessed March 2015

([360]) Michael Boyle, "Obama: Leading From behind on Libya," The guardian, 27 aug. 2011.

([361]) Green, "Zakaria's Flawed Defense,"

يشعرون بأنهم مهندسو الخطة، أن تقود ولكن بطريقة تكون المخاطر والعبء متقاسم، وليبيا تمثّل هذا النهج.[362]

والبعض الآخر انتقد ما حصل في ليبيا، واعتقد أن الحكم بنجاح العملية كان سابقاً لأوانه. فالتدخل في ليبيا لم يكن جيداً لمصالح الولايات المتحدة: حيث قوَّض عدم الإنتشار النووي مع عدة دول ـ فكوريا الشمالية مثلا أصدرت بياناً عن مسؤول بوزارة الخارجية قال: "الأزمة الليبية تعلّم المجتمع الدولي درساً خطيراً"ـ وثبّط التعاون الروسي في الأمم المتحدة بسبب بدء القصف في ليبيا، حيث كان قرار مجلس الأمن يقتضي فقط فرض منطقة حظر طيران لكن حلف الناتو بدأ بالهجوم أيضاً، وبذلك توعدت روسيا بأنها لن تسمح أن يتم تمرير قرار مشابه لذلك في سوريا، وأججّ الحرب الأهلية في سوريا ـ ففي مارس ٢٠١١ كانت الاحتجاجات السورية لا تزال غير عنيفة إلى حد كبير، ولكن بعد أن أعطى حلف الناتو الثوار في ليبيا اليد العليا، تحولت الثورة السورية إلى العنف في صيف ٢٠١١، حين توقع الثوار أن تجذب الأحداث بسوريا تدخّل مماثل.[363] ورأى البعض أنه من الصعب أن نطلق على هذه الحرب الفوضوية انتصاراً لإدارة أوباما، فلا يبدو أنّ الولايات المتحدة أو أوروبا (كما لاحظ الآخرون) لديهم خطة لإدارة أعقاب الفترة التي تلي إنهيار النظام، وإذا كان هناك نصر، فإنه نصر نتج عن الظروف وقدر لا بأس به من الحظ، أكثر من أية خطة جيدة من واشنطن. فقد خاضت إدارة أوباما هذه الفوضى في ليبيا دون التوقف للنظر في آثارها الإقليمية. فالقذافي وبفترة تسبق التدخل، تم الثناء عليه كونه تخلّى عن أسلحة الدمار الشامل مقابل العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا، لكن حين تحوّل الرأي العام ضده، استعد حلفاؤه للتخلّي عنه، وهو ما أثرّ على دول أخرى في موضوع الملف النووي.[364]

اقتربت ليبيا في مايو ٢٠١٤ من حرب أهلية جديدة بين الليبراليين والإسلاميين، وبالنهاية كان هناك اثنتين من الحكومات المتحاربة، كل منهما تسيطر على جزء من أراضي البلاد وميليشياتها. أصبحت الأوضاع الإنسانية بعد إسقاط القذافي أسوأ، فبعد ٦ أشهر من الحرب، أعلنت هيومن رايتس ووتش لحقوق الانسان أنّ الانتهاكات "تبدو واسعة الإنتشار ومنهجية بحيث ترقى الى جرائم ضد الانسانية." تضرر الاقتصاد الليبي وتراجع إنتاج النفط وأغلقت المطارات والموانئ، وقُتِل الآلاف من الناس وهُجِّرَ عشرات الآلاف من بيوتهم. هناك دور لعملاء المتمردين بالخارج الذين أثاروا احتمالية الإبادة الجماعية لجذب التدخل من الناتو والذي

(362) David Rothkopf, “The Obama Doctrine and The Death,”

(363) Kuperman, “Obama’s Libya debacle,”

(364) Boyle, “Obama: Leading From behind on Libya,”

آتى مفعوله. ومن النتائج غير المقصودة لتدخل حلف الناتو في ٢٠١١، تضخيم خطر الإرهاب. فقد تحولت ليبيا ومالي إلى ملاذات للإرهابيين، وبعض المتمردين أصبحوا يتلقون الدعم من دول متعاطفة مثل قطر. فعزّز تدخّل حلف الناتو الإرهاب في أماكن أخرى من المنطقة مثل مالي وشمال نيجيريا والصراع العرقي في بوركينا فاسو ونمو الإسلام الراديكالي في النيجر.[365] تبين دراسة صدرت في هارفارد أن ما قام به حلف الناتو جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بلا التدخّل الخارجي، وأن عدد القتلى أو الضحايا تضاعف أيضاً سبع مرات على الأقل علاوة على ما ترتب عليه ذلك من انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان.[366]

اعترف أوباما بالفشل أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وكان لهذا الدرس وزن وتأثير على أوباما في تعامله مع الأزمة المماثلة بسوريا،[367] فقد صرَّح: "وبالفعل نفذّنا الخطة بدقة بقدر ما توقعت: حصلنا على تفويض من الأمم المتحدة، بنينا تحالفاً، وتلافينا الخسائر البشرية الكبيرة، ومنعنا ما كان غالباً سيكون حرباً أهلية مطوّلة ودموية. ورغم كل ذلك، ليبيا لا تزال معمعة." وانتقد الأوروبيين معتبراً إياهم أحد أهم الأسباب في انحراف الأمور عن مسارها الصحيح فيما بعد التدخل، عندما لم يقوموا بالاستثمار في المرحلة اللاحقة للتدخل وإسقاط النظام، بالأخص لأنّه يتوفر لهم عامل البعد الجغرافي من المنطقة. لكن آلان كوبرمان ـ أستاذ مشارك في الشؤون العامة في مدرسة ليندون ب. جونسون للشؤون العامة بجامعة تكساس ـ يخالف هذا الرأي حيث يعتقد بأن الخطأ في ليبيا لم يكن الجهود غير الكافية لما بعد التدخل، بل كان قرار التدخّل نفسه منذ البداية، ففي حالة مثل ليبيا حيث الحكومة تقوم بقمع التمرد، من المحتمل جداً أن يأتي ذلك بنتائج عكسية من خلال تشجيع العنف وفشل الدولة والإرهاب؛ فمفهوم التدخل برأيه يخلق أحياناً حوافز بشكل سلبي للمتشددين ويشجع الحكومة على الانتقام، وتحصل الإبادة الجماعية لجذب المساعدات الخارجية _الخطر الأخلاقي للتدخل الإنساني_. فالدرس الحقيقي من ليبيا برأيه هو أنه حين تستهدف الدولة المتمردين بشكل محدود، يحتاج المجتمع الدولي أن يمتنع عن شن حملة عسكرية لأسباب إنسانية لمساعدة المسلحين، ويجب على الجمهور الغربي أن يحذَر من سخرية المتمردين الذين يبالغون بوصف عنف الدولة معهم والدعم الشعبي الذي يحظون به.[368]

([365]) Kuperman, “Obama’s Libya Debacle,”

([366]) الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات،" 17

([367]) Kaplan, “Obama’s Way,”

([368]) Kuperman, “Obama’s Libya debacle,”

أثبتت ليبيا لأوباما أنه من الأفضل أن يتم تجنُّب الشرق الأوسط، حيث قال مرة لزميل قديم من مجلس الشيوخ أنه "من المستحيل أن نلتزم بحكم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيكون ذلك خطأ جذرياً وجوهرياً." وأصبح توجهه الأكبر يميل نحو تحويل اهتمام الولايات المتحدة تجاه آسيا التي تمثّل له المستقبل. في نظره، تستحق أفريقيا وأميركا اللاتينية اهتماماً أمريكياً أكبر بكثير مما تحصلان عليه. أوروبا، هي مصدر استقرار عالمي يتطلب من الولايات المتحدة أن تأخذ بيدها، وإن ضاق أوباما ذرعاً بذلك بين الحين والآخر. والشرق الأوسط هو منطقة يجب تجنبها – والتي، بفضل ثورة الطاقة في الولايات المتحدة، ستغدو سريعاً ذات أهمية ضئيلة للاقتصاد الأمريكي.[369]

إعتاد الأمريكيون على دعم الخيار العسكري حين يُوحى اليهم بالنصر. لكن بعد العراق وأفغانستان وليبيا أصبح هناك قيود. كما أثبتت ليبيا، الرؤساء لا يزال لديهم بعض الحرية عند إختيار استخدام القوة. لكن ما لم تُسفر التدخلات الخارجية عن نتائج ملموسة وفورية، فإنّ الأمريكيين سينظرون لها باعتبارها تشتيت للانتباه عن المشاكل الداخلية. فاذا ما تعثّرت التدخلات فإن الدَّعم الشَّعبي سيتراجع وبالتالي سيصبح أي رئيس (بغض النظر عن أيدولوجيته) أقل تفضيلاً لمخاطر استعراض القوة العسكرية والصعوبات التي قد تنشأ عنها.[370]

الحملة الجوية في ليبيا التي أخذت ١٨ شهرا لإسقاط القذافي، كانت تشبه إلى حد كبير حملة ١٩٩٩ في كوسوفو. ففي كوسوفو كما هو الحال في ليبيا، كان للولايات المتحدة أهداف محدودة مبنية على الاحتياجات الإنسانية. هناك أيضاً، الولايات المتحدة استبعدت التّدخل بالقوات البرية، وفضّلت عدم المخاطرة بحياة الأمريكيين عن طريق الالتزام بالضربات الجوية. كذلك اتخذت حملة كوسوفو نفس الفترة لحملة ليبيا، استمرت ل ٧٨ يوماً قبل أن تنجز أهدافها المتمثلة في الإنسحاب الصربي من المحافظة أو الاقليم، وذلك فقط بعد التوصل لاتفاق بوساطة روسية. لكن كوسوفو لم تنتج منطقة متزعزعة الاستقرار، بينما التدخل الليبي كان له عواقب غير متوقعة، مثل الإطاحة بالحكومة من قِبَل الجماعات الإسلامية المسلحة. مثل هذه النتيجة غير المقصودة كانت تُماثل مخاوف روبرت غيتس عن مخاطر التّدخل العسكري في بيئة تكون الولايات المتحدة لديها "وضوح" قليل نسبياً في ديناميات الصراع فيها وبالمنطقة. الرئيس الجديد لهيئة الأركان

([369]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([370]) Daniel Drezner, “Why A Populist Grand Strategy might be Unpopular,” Foreign Policy (September, 2013), http://aftp.co/2fhcHqw, Accessed Oct. 2015

المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي، قال لاحقاً بأن الصراعات في العراق وأفغانستان علّمته أن الإستراتيجيين المعاصرين لا يستطيعون بعد الآن أن يعتقدوا بأنهم قادرون على توقع عواقب التدخل.[371]

يعتقد البعض أن نجاح وقوة عقيدة أوباما تكمن في حقيقة أنها لا تتصف بالصلابة. فعقيدة أوباما تستند على مفهوم عملي (براغماتي) بأن الولايات المتحدة عليها أن تدافع عن مصالحها الأساسية والثانوية حين تستطيع، لكن لا يوجد قاعدة جامدة وسريعة للتدخل. وهي أيضاً بعيدة كل البعد عن عقيدة بوش "أنت إما معنا أو ضدنا"، الذي رأى أن تعزيز الديمقراطية قد يتحقق من خلال تغيير النظام المباشر _حتى أرهق الولايات المتحدة بديون وحرب لا يمكن الفوز بها_.[372] وكان أوباما قد أكدّ بخطابه عن ليبيا دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مرتكزاً للأمن العالمي وكمدافع عن حرية الإنسان، وأنّها تضع في اعتبارها المخاطر والتكاليف للعمل العسكري، وهذا ما حدث في حالة ليبيا حيث كانت "لدينا مسؤولية العمل." لكن أوباما أكدّ بنفس الوقت أنّه لا يرغب في استخدام القوة لحل العديد من المشكلات في العالم إلّا حين تكون مصالح وقيم الولايات المتحدة على المحك.[373]

قرار أوباما بالتدخل في ليبيا لأهداف إنسانية مهمة شكّلت إنحرافاً عن الواقعية. لكن المدى المحدود للتدخل الأمريكي أكّد أو ضمن أن الإنحراف لم يقلل من الاتجاه الواقعي الشامل لسياسته الخارجية.[374] بالنسبة للبعض، تجاهُلْ أوباما للمصلحة الوطنية ليتدخل في ليبيا ببساطة لحماية الناس من الحكومة، لا تناقض فقط الواقعية وإنما تسّجل فصل "ما بعد الواقعية" في السياسة الخارجية الأمريكية حيث التدخلات الإنسانية ستصبح أكثر شيوعاً بكثير. لكن، رفض أوباما التّدخل في الحرب الأهلية السورية الأكثر شدّة تدل على أنه حين يكون التدخل مكلفاً للولايات المتحدة فإنها ستبقى بعيداً. إضافة لذلك، كان هناك مصلحة واقعية للولايات المتحدة بالتدخل ب ليبيا لمنعها من التفكك وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وإفريقيا. رغم معارضته الشاملة للتدخل الليبي، إلّا أن غيتس لاحظ بأنه رغم عدم وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة بالموضوع، لكنّ المصالحَ الحيوية لحلفاء للولايات المتحدة كانت متأثرة "ولذلك كان لدينا إلتزام لحمايتهم." أما بالنسبة للتكاليف التي دفعتها ثمناً لحماية الشعب الليبي، فحتى الواقعيون لن يترددوا بالتصرف لصالح الإنسانية، إذا

(371) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 104-105

(372) Michael William, “Another win for the Obama doctrine,” The Guardian, 21-10-2011.

(373) Obama, Address to the nation on Libya,

(374) David, “Obama: The Reluctant Realist,” 27

كان الثمن بالنسبة للولايات المتحدة بالحد الأدنى، وإذا ما قام الحلفاء بالجزء الأكبر من المسؤولية.[375] والرؤية الأدق هنا لموقف أوباما تتمثل "بالواقعية المسيحية" التي تؤكدّ على ضرورة وجود إلتزام إيجابي لاستخدام القوة حين يكون ذلك ممكناً لتعزيز العدل والمساواة مع الأخذ بعين الاعتبار محاذير هذا الالتزام. كذلك "الواقعية الويلسونية" لا تستبعد تغيير النظام عن طريق التدخل العسكري بشكل كامل، وإنّما يجب أن يكون مفهوماً أنّها إجراءات متطرفة، ويجب توفر معايير واضحة ومحددة عند التدخل. (موضح بالجدول الوارد نهاية الفصل الثاني).

٣-٢- ب. سوريا

يرى البعض بأنّ إرث الرئيس يكون أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية، مع أنّه قد يلزم سنوات ليدرك المؤرخون الأسباب التي تكمن خلف أفعال وتصرفات الرئيس خلال فترته الرئاسية، مع ذلك حاول العديد من الباحثين فهم طريقة أوباما بالحرب من خلال تعامله مع الأزمة السورية.[376] فقد أشعلت الحرب الأهلية السورية صراعاً طائفياً واسع النطاق، يقوم بتغيير الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط ويشكّل تحديات كبيرة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها. وقد أدّى ذلك إلى ظهور تنظيم "القاعدة" في شرق البحر المتوسط كما ساهم في تقوية المحور المؤيد لإيران في بلاد الشام (المكوّن من سوريا و "حزب الله"* والمقاتلين الشيعة من العراق وأماكن أخرى). وهناك عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب من السنة والشيعة الذين جاؤوا من مختلف القارات إلى سوريا، قد يتسببون في وقوع مشاكل جديدة عند عودتهم إلى بلدانهم أو هجرتهم إلى مناطق نزاع أخرى. كما أنّ الأزمة الإنسانية التي نجمت عن النزوح الجماعي للاجئين من سوريا وما خلفّته من تداعيات على استقرار الدول المجاورة، يُحتمل أن تزداد سوءاً مع مرور الوقت.[377]

كانت ليبيا عملية "يمكن تنفيذها"، بينما سبَّبت سوريا جدلاً كبيراً لأنّ أوباما كان يرفض التدخل، والرأي العام الأمريكي كان يقف ضدّ رؤية التورُّط الأمريكي في المزيد من الحروب، وكان هناك مخاوف بأن تصل

([375]) Ibid, 29

(*) حزب الله: تأسس في ١٩٨٢ في لبنان، لكن سبقه وجود فكري وعقائدي بالجنوب ارتبط بالشيخ حسين فضل الله، وقيام الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بقيادة آية الله الخميني كان دافعاً قوياً لنمو الحزب بسبب الارتباط المذهبي والسياسي بين الطرفين. ومعظم أفراد الحزب من اللبنانيين الشيعة المرتبطين مذهبياً بإيران، ويعتبر الشيخ حسن نصر الله الأمين العام للحزب بلبنان. للمزيد انظر،
الجزيرة نت، "حزب الله النشأة والتطور،" اكتوبر ٢٠٠٤، http://bit.ly/2pZKsxl ، تم الدخول في مايو ٢٠١٧.

([376]) James Jay Carafano, "The Obama Way of War: Special Ops, Syria and History," The National Interest, No. 140 , (Nov./Dec. 2015), http://bit.ly/1ktoWhL , Accessed Jan. 2016

([377]) تشاندلر اتوود وآخرون، "ما بين الحياد التام والانخراط الكامل، الخيارات العسكرية الامريكية في سوريا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ايار\مايو ٢٠١٣، تم الدخول في مايو ٢٠١٥، http://bit.ly/2fBMJg9

المساعدات الأمريكية لأيدي الناس الخاطئة فتعزُّز القاعدة وحلفاءها، وفي واشنطن كانت هناك تحذيرات مستمرة بأنه لا يوجد صيغة لتدخل ناجح بعد ليبيا، فسوريا لديها حلفاء أقوياء هم روسيا والصين، ودعمها الإقليمي بواسطة إيران وحزب الله يجب أن يُؤخذ بالمعادلة.[378] وضَّح أوباما الفروق بين حالة سوريا وليبيا في اجتماع لمجلس الأمن القومي، فالأخيرة كانت صحراء مفتوحة، مما سمح باستهداف واضح، لكن سوريا كانت حرب مدنية، تتداخل مع المدنيين والمتمردين والجنود، المتمردين الليبيين كان لديهم فرصة لتشكيل حكومة متماسكة، لكن احتمال كهذا لم يوجد أبداً في سوريا، لم يكن هناك قوة خارجية تنادي الولايات المتحدة لتتدخل في سوريا على غرار ما حدث في ليبيا، وبالنهاية تحوَّل الصراع لحرب بالوكالة بين السنة والشيعة بالمنطقة، إضافة إلى أنّ الولايات المتحدة لم تكن على المحكّ فيما يخصّ ما يحدث بسوريا، وكان لديها قدرة ضئيلة للتأثير بمجريات الأمور.[379]

كانت المناقشات العامة بشأن سوريا تميل تجاه التفاؤل عقب اندلاع المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد في مطلع عام ٢٠١١. فقد أمل الكثيرون ألا تتحول الاحتجاجات إلى العنف، تِبعاً لنجاحات "الربيع العربي" المبكرة، لكن ذلك لم يحدث.[380] وفي أغسطس ٢٠١١، اجتمع أوباما مع قادة فرنسا وبريطانيا والمانيا في نداء للأسد لأن يتنّحى، حيث اعتقد مساعدو أوباما الأقرب له (دائرته الداخلية) الذين لا يملكون الخبرة بالشرق الأوسط (حسب ما يعتقد البعض)، بأن نظام الأسد سينهار قريباً، والسبب الثاني بأنهم شعروا بأن الأفضل أن يتم وضع الإدارة (أوباما) على "الجانب الصحيح للتاريخ" خاصة بأن الدول الحليفة كانت تدعو أوباما ليُظهَر "القيادة". فدعا قادة الاستخبارات لإيجاد حل يساعد على الخروج من المأزق، وفي صيف ٢٠١٢، مدير الاستخبارات الأمريكية المركزية ديفيد بتراوس اقترح بتسليح "المعارضة المعتدلة"* بالتعاون مع السعودية، ولكن أوضح بتراوس بأن هذا قد لا يؤدي للأهداف المرجوة وهي تنحية الأسد، فرفض أوباما الاقتراح، لأنه كان معارضاً لمجرد القيام بشيء بدون نتائج فعّالة. وما أغلق القضية هو الخلاصة التي خرجت بها

([378]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 109-110

([379]) Kaplan, “Obama’s Way,”

([380]) اندرو جيه تايلر وبراين فيشمان، "هل ينبغي على الولايات المتحدة وحلفاءها التدخل عسكريا في سوريا،" معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، شباط\فبراير ٢٠١٣، تم الدخول في مايو ٢٠١٥، http://bit.ly/2fyBS3r

(*) المعارضة المعتدلة: حصل خلاف في الولايات المتحدة على من يُوصَف بالمعارضة المعتدلة، لكنّها اعتبرت بأنّ "الجيش الحر" ومن خلفه النتلاف الوطني المعارض الذي لا يسيطر على أي منطقة من سوريا، يشكّل هذه المعارضة. للمزيد انظر،
علي مرتضى، "من هي المعارضة المعتدلة في سوريا؟" الميادين، سبتمبر ٢٠١٤، http://bit.ly/2ryan0f ، تم الدخول مايو ٢٠١٧.

(*) الجيش السوري الحر: تأسس في ٢٩ يوليو ٢٠١١ عن طريق انشقاقات معلنة تمثلت بخروج عدد من الضباط عن النظام القائم، تحت قيادة العقيد المنشق رياض موسى رياض الأسعد، الذي حدد عقيدة الجيش الجديد في "الدفاع عن الوطن والمواطنين من جميع الطوائف،" معتبراً أنّه "النواة الحقيقية لتشكيل جيش حقيقي لدولة الحرية والديمقراطية لسوريا المستقبل،" بعد الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد. لمزيد انظر
بدون كاتب، "الجيش السوري الحر،" الجزيرة، ٣ نوفمبر ٢٠١٤، http://bit.ly/2rl3blf ، تم الدخول مايو ٢٠١٧.

الاستخبارات الأمريكية المركزية عندما طلب منهم أوباما ورقة توضّح كم مرة نجح الجيش الأمريكي سابقاً بمساعدة المتمردين لطرد حكومة معادية أو عدائية؟ فكانت النتيجة: بأنه ليس كثيراً. عدا عن أنّ خطة بتراوس كانت تتحدث عن مدى بعيد، وهو ما لم يرغب به أوباما.[381]

تُقدِّمُ سوريا مجموعة وعرة من الخيارات والتعقيدات. فآراء الأغلبية في الغرب ترى بأن نظام الأسد لا بدّ من إسقاطه، ولذلك ازدادت الضغوط لتقديم المساعدات "للمعارضة المعتدلة"، الذين ارتبطوا مع "الجيش السوري الحر"*. وكان هناك مشكلة في تحديد العدو الرئيسي، هل هو الأسد أو فصائل المعارضة الراديكالية مثل "الدولة الإسلامية"، "تنظيم القاعدة" أو "جبهة النصرة لأهل الشام"*. بالنسبة للكثيرين من الحكومات العربية السنية فان الجواب يبدو أنه الأسد، بالنسبة للغرب، الجواب ينبغي أن يكون الكل أو أي من المعارضة الراديكالية. وإذا سقط الأسد، فمن غير المحتمل أن يَحُل مكانه المعتدلين، الذين هم بكل المقاييس أضعف من جميع الفصائل، بالتالي مساعدة الغرب للمعتدلين، قد يعزّز قوتّهم ويقلب ميزان القوى ضد الأسد ويساهم في الإطاحة به، لكن في أعقاب ذلك، من شبه المؤكد أن المعتدلين ستتم تنحيتهم جانباً من قبل المتطرفين الأقوى. فالحل المعقول للغرب سيكون المساعدة في إسقاط الأسد فقط بعد أن يتم القضاء على الجهاديين المتطرفين كتنظيم الدولة الاسلامية وغيرها، وهو شيء من غير المرجّح أن يتم إنجازه.[382] فرفض الحكومات والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تسليح المعارضة يأتي نتيجة قلقهم من تداعيات انتشار الإرهاب مع أو ما بعد الأسد، فالمنطقة لا تسمح بوجود "مناطق ساخنة" جديدة، وهذا يجعل حالة سوريا تقترب من المشهد الليبي ما بعد القذافي، أي صعود مجموعات جهادية متشددة أكثر.[383]

كانت سوريا التحدي الأكثر تعقيداً لسياسة أوباما الخارجية، بحيث أثبتت أدواته للتعامل مع الأزمات (كلماته، منطقه، أسئلته الملحة، والحل المتتابع للمشكلة) بأنها غير كافية. حذّرَ أوباما الأسد من تجاوزه للخطوط الحمراء، لكنّ المسؤولين المقربين منه أشاروا بأنه لم يضع أبداً خطة لما سيفعله إذا ما عبر الأسد الخط الأحمر. ثم في ٢٠١٣\٨\٢١، تم تجاوز الخطوط الحمراء واستخدام الكيماوي؛ فقرر أوباما الرد بسرعة، وتم

([381]) Kaplan, “Obama’s Way,”

(*) جبهة النصرة لأهل الشام: تأسيس هذا التنظيم الذي تحوّل لاحقاً ل "جبهة فتح الشام" أواخر ٢٠١١ خلال ثورة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، حيث دعا السوريين للجهاد وحمل السلاح بقيادة الفاتح ابو محمد الجولاني. البعض يرجع نشأتها لمدينة حمص وسط سوريا، لكن الحكومة الأمريكية صنّفتها في ٢٠١٢ كجماعة ارهابية، وقرر مجلس الامن في ٢٠١٣ إضافتها لقائمة العقوبات للكيانات والأفراد التابعة لتنظيم القاعدة. للمزيد انظر،
بدون كاتب، "تعرف على جبهة فتح الشام..النصرة سابقاً،" موسوعة الجزيرة، يوليو ٢٠١٦، http://bit.ly/2aD7F3b ، تم الدخول مايو ٢٠١٧.

([382]) Betts, “Realism is an attitude,”

([383]) جاسم محمد، "تداعيات الصراع في سوريا اقليميا"، العراق اليوم، العدد ١٩٧٩، ٢٠١٣\١٠\١٦

وضع خطط للهجوم، ومعظم الخطط مصمّمة ليس فقط لتدمير المخزونات نفسها بل أيضاً المرافق اللازمة لإطلاقها بالمعركة. لم يكن نظام الأسد الهدف الواضح لأي من هذه الخطط، لكن كان أوباما جاداً بخصوص إطلاق الضربات إلّا أنّ روسيا والصين اعترضتا على قرار الأمم المتحدة، ولم يجد أوباما دعماً إلّا من بريطانيا في البداية ثم رفض برلمانها التدخل.[384] كان الرأي الأعم داخل إدارة أوباما هو أنّ الأسد يستحق المحاسبة بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية، فجون كيري مثلاً دعا للتدخل، إلّا أنّ رئيس عمال البيت الأبيض "دينيس مكدونوج" هو الوحيد الذي حذرّ علانية من تبعات التدخل.[385] وكذلك مستشارة البيت الأبيض كاثرين روملي والتي اقترحت الحصول على قرار من الكونغرس لبدء الضربات، والذي أثر على قرار أوباما وعكسه بسبب قلقه من النتائج العسكرية للتدخل أن تؤول بالنهاية للتصعيد، مما قد يؤدي لاتهامه أو إقالته. وهذا القرار جعل الكثير من الانتقادات تُوَجَّه له من قِبَل الحلفاء. ثم تدخلت روسيا بعد أن رفض الكونغرس تمرير القرار، والذي كان بهدف حماية مصالحها الحيوية وللحفاظ على موطئ قدمها الوحيد بالشرق الأوسط.[386] لم تكن روملي الوحيدة التي عارضت التدخّل بسوريا، بل كان هناك "مكدونوج"، رئيس عمال البيت الأبيض، والذي لم يختره أوباما عبثاً، فهو أكثر مساعديه عداء للتدخل العسكري الأمريكي، وشاركه أوباما إستياءً قديماً لديه، يتعلق بعدم رغبته رؤية الولايات المتحدة تتجه نحو البلدان المسلمة بشكل غير محسوب، كما حدث حين قام بتعزيز الوجود العسكري في أفغانستان والذي أرجع سببه لضغط الكونغرس، وفي أزمة سوريا كان يشعر بأنّه قد يتم دفعه للتدخل على الرغم من معارضته لذلك. ولذلك قرر الرجوع للكونغرس للتصويت لمعرفته النتيجة مسبقاً برفض التدخل، وهو ما اعتبرته سوزان رايس، مستشارة أوباما لشؤون الأمن القومي، ضرراً لمصداقية الولايات المتحدة. وكذلك جيدون روز، محرر مجلة "فورين أفيرز،" انتقد رجوع أوباما للكونغرس معتبراً ذلك "إرتجال هاوي ومسبب للاحراج." والعديد من موظفي أوباما في فريق الأمن القومي الخاص به انتقدوا ما قام به، هيلاري كلينتون على سبيل المثال، طالبت برد حازم يتصدّى لما يقوم به الأسد من عنف. إلّا أنّ أوباما ظلّ مصرّاً على موقفه متأثراً بسابقه جورج دبليو بوش الذي اعتبر بأنّه قد توسّع بالشرق الأوسط لدرجة عدم قدرته على إصلاح الضرر الذي لحق بسمعته، حتى حين حاول موازنة قراراته بفترة حكمه الثانية.[387]

([384]) Kaplan, “Obama’s Way,”

([385]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([386]) Kaplan, “Obama’s Way,”

([387]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

كان ٦٤٪ من الأمريكيين يؤيّدون الرأي الذي يدعولعدم التدخّل بسوريا حسب (Pew Research)، وإلى أنّ الولايات المتحدة ليس لديها مسؤولية للتدخل (R2P) بسوريا. في كوسوفو ١٩٩٩، بدأ القصف خلال فترة قصيرة نسبياً لأن إدارة كلينتون أدركت أنّ الكارثة الإنسانية المستمرة التي حدثت بالبوسنة بين ١٩٩٢-١٩٩٥ هددت لأن تصبح قضية مصداقية وتثير تساؤلات حول القيادة الدولية لكلينتون في الفترة التي سبقت انتخابات ١٩٩٦، فتصرفت الإدارة فقط حين أصبحت الكارثة الإنسانية عاملاً أمريكياً محلياً، في حين فشلت الإبادة الجماعية برواندا أن تحصل على رد مباشر، فالمصالح الوطنية الأمريكية لم تكن في خطر.[388]

طالبت سامنثا باور، الأكثر ميلاً للتدخل من بين مستشاري أوباما الكبار، بتسليح الثوار السوريين، وهي معروفة بأنها مؤمنة بالعقيدة المعروفة ب" مسؤولية الحماية"، التي تعتبر أن السيادة لا يجب أن تُعدّ منتهكة في حال حصول مذبحة، وضغطت على أوباما ليؤيّد هذه العقيدة، لكنّ أوباما، بشكل عام، لا يعتقد أن الرئيس يجب أن يعرِّض الجنود الأمريكيين للخطر كي يمنع الكوارث الإنسانية، ما لم تكن هذه الكوارث تشكِّلُ خطراً مباشراً على الولايات المتحدة، وشروط يتوجب توفرها للتدخل كما حصل بليبيا.[389]

برز تحالف من نوع مختلف بين الليبراليين الدوليين (الأمميين) الذين سعوا لتدخل الولايات المتحدة بسوريا لأسباب إنسانية، وأصوات المحافظين الجدد الذين دعوا للتدخل لأسباب تتعلق بمصداقية الولايات المتحدة، وإثباتها لقيادتها وقوتها. سامنثا باور مثلاً دعت للقيام بشيء ما أو رد فعل لما يحدث. كسينجر، ومن استرجاعه لدروس التاريخ، يعتقد بأنه ليس هناك الكثير مما يمكن الحصول عليه من التدخل بشأن سوريا، فهو يرى أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بدعم كل انتفاضة شعبية ضد أي حكومة غير ديمقراطية، حتى لو كانت ذات أهمية في الحفاظ على النظام الدولي. ضد الموقف الليبرالي، هناك آخرون طاردتهم دروس حرب العراق وفيتنام، وهم الواقعيين، فأوباما، الرئيس الذي سعى لإخراج الولايات المتحدة من حروب الشرق الأوسط، يعارض التورط أو بدء تدخل أمريكي مباشر آخر.[390]

السؤال الذي يطرح نفسه، كيف تشير سوريا إلى أنّ النظام العالمي الحالي يشارف على نهايته؟ لقد اتّسمت الحقبة التي تلي الحرب الباردة بعدة عوامل رئيسية وهي: استعداد الولايات المتحدة ل "إدارة" الأزمات خارج إطار مقاييس الأمن الغربية الرئيسية القائمة على المعاهدات، كما كان عليه الحال مع تايوان (١٩٩٤)،

([388]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,” 111

([389]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([390]) Fitzgerald and Ryan, “Obama, US Foreign Policy,”, 113-114

والصومال (١٩٩٢-١٩٩٣)، والعراق (باستمرار منذ عام ١٩٩٠)، وإيران (باستمرار منذ عام ١٩٧٩)، وغير ذلك. إنّ الولايات المتحدة، بصفتها الدولة الفاعلة الرئيسية، بذلت مجهوداً ضئيلاً في دعم المعتدلين في سوريا، وقد أدّى ذلك إلى سيطرة قوتين من القوى المعادية للنظام الدولي: بقايا حكومة بشار الأسد المُتهمة بجرائم الحرب والمدعومة من قبل إيران وروسيا، وتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو داعش. وفي الوقت الحالي تشبه سوريا إلى حد كبير إسبانيا في عام ١٩٣٦، فالقوى السنية: قطر وتركيا والسعودية، والسلفيون غير الحكوميين، هم أطراف تدعم مختلف الفصائل السنية. وفي الوقت نفسه، فإن إيران (الشيعية) وروسيا المعاديتين للقوى النظامية، تدعمان نظام الأسد، بينما يعمل "حزب الله" المدعوم من إيران في سوريا بطريقة مماثلة لعمل القوات الألمانية والإيطالية في إسبانيا. وفي ظل غياب قيادة غربية لتشكيل نتيجة الصراع، يأتي "المتطوعون" من الغرب للمشاركة في الحرب السورية.[391]

تابع أوباما في سوريا سياسة المشاركة (الإنخراط) وتسوية الخلافات في البداية، ثم بعد شهر ٢٠١١\٨ أتبعها بهدف الولايات المتحدة تغيير النظام. لكن بقيت سياسة الأمر الواقع للولايات المتحدة في عهد أوباما بشكل كبير هي عدم التدخل ولم ترقَ هذه المكونات المتنوعة جميعها لمفهوم الإدارة إلى خليط ناجح.[392] مع الوقت هدف أوباما لتنحية وإسقاط الأسد في صيف ٢٠١١ كان قد تم نسيانه، وتُرِكَ الموضوع للمفاوضات الدبلوماسية بين الأسد ومعارضيه. كان مبدأ أوباما الذي يقود تصرفاته بكل المواقف هو رغبته بعدم التدخل الأمريكي بسوريا. وعبّر أوباما عن ذلك في ٢٠١٣ في الأمم المتحدة بأنه لا يوجد مصالح حيوية للولايات المتحدة بالصراع الدائر في سوريا حيث سمّاها (someone else's war). الدرس الذي استنتجه الحلفاء والخصوم من موضوع سوريا بأن الالتزامات والخطوط الحمراء والتصريحات التي تم إعلانها من الولايات المتحدة أو الرئيس بالتحديد، تَعِدُ بالقليل حين تصل لمرحلة التطبيق.[393]

بحلول ٢٠١٣\٦، أوباما وصف الوضع بسوريا بوضوح بأنه "مشكلة بائسة،" واعتقد بأنها مشكلة لا يستطيع هو حلّها، "على الأكثر، يمكن إدارتها." إضافة لذلك، يريد أن يتم تذكره لخروجه من حروب الشرق الأوسط، وليس الشروع في حروب جديدة.[394] حذرْ أوباما في سوريا جعلَ الخيارات هناك أصعب بكثير، لكن ليست مستحيلة. ويعتقد البعض بأنّ النموذج بالتدخّل في سوريا يجب أن يكون كالبوسنة في التسعينيات بالضغط

([391]) جيمس جيفري وسونر جاغايتاي، "مرحبا في عالم ما بعد الحرب الباردة،" معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى (نوفمبر، ٢٠١٤)، تم الدخول في مايو ٢٠١٥، http://bit.ly/2gJwm2L

([392]) Dueck, "The Obama Doctrine," 84-85

([393]) Ibid, 87-88

([394]) Fitzgerald and Ryan, "Obama, US Foreign Policy," 120

على الروس للحصول على تسوية سلام _وليس هزيمة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان كما حدث بالثمانينات.[395]

يعتقد آندرو جيه. تايلر* بأن القوى العظمى تواجه غالباً ضغوطاً للمساعدة في حل نزاعات لم تتسبب فيها لكنها تُهدّد مصالحها. وإذا واصلت واشنطن سياستها القائمة على "بصمات أصابع غير واضحة" والمتمثلة بعدم التدخّل في سوريا، يُرَجّح أن يتحمل الشعب الأمريكي فاتورة عملية إصلاح باهظة التكلفة لعدوى انتقال العنف من النزاع السوري إلى الدول المجاورة والمعركة الكلية ضد الإرهاب الدولي. لكن بنفس الوقت، تُعَدُّ الحرب المحدودة في سوريا وصفة مثالية لاتساع نطاق المهمة وخلق إلتزام أمريكي آخر طويل الأجل تجاه حرب في الشرق الأوسط، ولهذا السبب فإن الاقتراحات بزيادة التدخل العسكري الأمريكي في سوريا غير مُقنعة، وشن عمل عسكري أمريكي واسع النطاق قد يقلب الموازين ضد نظام الأسد الديكتاتوري ولكنه لن يحلّ النزاعات السياسية المتعمقة في سوريا. من غير المرجح أن تعمل الاقتراحات الأكثر تقييداً للتدخل العسكري على حل الصراع أيضاً. على الرغم من أنّ الولايات المتحدة لديها العديد من الأهداف المنطقية في سوريا، والتي تُبرر بشكل معقول استخدام القوة العسكرية، من بينها: تقويض حليف إيراني، والقضاء على ديكتاتور، وتأمين المدنيين. لكن يجب عليها استخدام القوة العسكرية فقط عندما يُرجّح أن يؤدي القتل المرتبط بذلك إلى تحقيق الأهداف السياسية الأمريكية؛ لكن ليس هذا هو الحال في سوريا.[396]

يعتقد البعض بأنّ رَدْ فعل أوباما على الحرب المدنية السورية خالفت ودعمت النهج الواقعي بنفس الوقت. مخالفة أوباما الواضح للواقعية جاء من استجابته لاستخدام بشار الأسد الأسلحة الكيماوية، فكان قد أعلن سابقاً بأن أي استخدام لسلاح كيماوي سيعتبر تجاوزاً "للخط الأحمر" الذي "سيغير حساباته" بالنسبة للتورط الأمريكي في حرب مدنية، لكنّ بشار الأسد لم يستجب، واستخدمها لقتل العديد من المدنيين. وبدا واضحاً بأن ضربة أمريكية عسكرية قد تحدث، لكن بدلاً من بدء هجوم أوباما الذي وعد به سابقاً، تحوَّل للكونغرس لأخذ موافقتهم، وحين لم يدعم الكونغرس ضربة عسكرية، إنتهز أوباما مبادرة روسية تخصّ سوريا لتنزع سلاحها لوحدها. سوريا تخلصت من أسلحتها الكيماوية لكنّ هذا النجاح لم يفعل شيئا للضرر الذي أصاب المصداقية الأمريكية، بالنسبة للواقعيين، النصر الصغير لجعل سوريا تتخلص بنفسها من الأسلحة الكيماوية لم يكن يستحق الضرر الذي أصاب مصداقية الولايات المتحدة. بهذا الموقف، من الصعب اعتبارأوباما بأنّه تصرف

([395]) The Print Edition: Leaders, “The Cost Of Inaction,” The Economist, 26-9-2015

* آندرو جيه. تايلر: زميل أقدم في برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، يركز بحوثه على سوريا والمصالح الأمريكية في بلدان المشرق العربي.

([396]) تايلر وفيشمان، "هل ينبغي على الولايات المتحدة وحلفاءها التدخل،"

بمبادئ الواقعية. من جانب آخر، حيث يمكن رؤية أوباما يسير على النهج الواقعي، فسوريا لم تكن مثل ليبيا، وكان هناك شكوك لدى أوباما من أن أي تدخل للولايات المتحدة سيحدث أي فرق، وكان لديه شكوك حول التكلفة للولايات المتحدة بهكذا تدخل. سوريا تدعمها إيران وروسيا وبالتالي فإنّ أي تدخل أمريكي بالتأكيد سيكون مكلفاً، ولذلك رفض أوباما تقديم أية مساعدة "للمعارضة السورية" عدا عن الأسلحة التي تتدفق من السعودية والإمارات لسوريا مما أشعل الحرب أكثر، وكان هناك قلق من أن تقع الأسلحة الأمريكية بأيدي المتطرفين كما حصل بأفغانستان. التمرد لم يشكّل أي خطر على مصالح الولايات المتحدة الحيوية، وسوريا دولة تتشارك فقط بالقليل من القيم مع الولايات المتحدة، ولا يوجد قواعد عسكرية أمريكية في سوريا ولم تكن منتجاً ضخماً للنفط. سوريا مهمة لكن ليس كفاية بالنسبة للولايات المتحدة لتقوم بالكثير من أجل إنهاء حربها المدنية.[397] وهذا ما يثبت أنّ أوباما لم يخالف مبادئ الواقعية فيما يتعلق بالطريقة التي تعامل بها مع سوريا، لأنّه لا يعتبر بأنّ التعبير عن القيادة الأمريكية أو اثبات المصداقية الأمريكية يجب أن يتم التعبير عنه باستخدام القوة العسكرية إلّا اذا تعلّق ذلك بالمصالح الأمريكية الأساسية والحيوية وهو ما لم يكن متوفرا في حالة سوريا. كذلك يعتقد أوباما بأنّ مصادر اثبات القوة والقيادة العالمية من الضروري أن تتغير وتتنوع، بمعنى أن لا تتورط بحروب جديدة غير محددة الأهداف والنتائج فيها غير مضمونة، لأنّ ذلك يعني مزيدا من الاستنزاف للموارد الأمريكية وهو ما حصل في حربي العراق وأفغانستان.[398]

صرّح أوباما مرة بأنه لو لم يكن هناك عراق ولا أفغانستان ولا ليبيا، فربما يكون أكثر ميلاً للمخاطرة في سوريا. أوباما يفهم أن القرار الذي اتخذه بالتراجع عن الضربات الجوية، والسماح بانتهاك الخط الأحمر سيُعامل بلا رحمة من المؤرخين، لكنّ هذه القرار يمثلّ لحظة رضا كبيرة بالنسبة له، لأنّه كان يعلم مسبقاً أن تراجعه في تلك اللحظة سيكلفه سياسياً، وكان يؤمن بصحة قراره رغم صعوبته، لأنّه استطاع أن ينسحب من الضغوط المباشرة ويفكر بعقله، بما هو في مصلحة الولايات المتحدة، ليس فقط بمنظور سوريا، بل بمنظور ديمقراطية الولايات المتحدة. كانت هذه اللحظة التي يعتقد الرئيس أنه كسر بها أخيراً ما يُسمّيه "كتاب إرشادات واشنطن." فهو يعتقد أنه حين يتعلّق الأمر باستخدام القوة، يصبح الأمر مثيراً للجدل، فكتاب إرشادات واشنطن الذي على الرؤساء اتباعه، ويأتي من مؤسسة السياسة الخارجية، يحدّد كيفية الاستجابة للأحداث المختلفة، وعادةً ما تكون عسكرية. فعندما تُهدّد الولايات المتحدة بشكل مباشر، يُفَعّل هذا الكتاب، لكنه

([397]) David, "Obama: The Reluctant Realist," 30-31

([398]) أبو رشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول،" ٣-٤

قد يكون فخاً يقود لقرارات خاطئة. وفي حالة سوريا، سيُحكم على الرئيس بشكل قاسي إذا لم يتبع كتاب الإرشادات، وحتى لو كان هناك أسباب جيدة لعدم تطبيقه.[399]

٣-٣. التوجّه إلى الدبلوماسية بشكل جريء.

اعتقد أوباما بأنّ الإنخراط (Engagement) هو أفضل وسيلة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما تمّ تطبيقه بالعلاقات مع كوبا، التي يؤمن بأن سياسة العزلة معها لمدة ٥٠ عاماً لم تنجح في تحسين العلاقات أو دفعها للقيام بإصلاحات سياسية كبيرة.[400] كان لدى أوباما رغبة في أن يبدأ عهداً جديداً من الشراكة مع أمريكا اللاتينية منذ بداية تسلّمه الرئاسة، فتحدّث عن "بداية جديدة مع كوبا"، وفي ديسمبر ٢٠١٤ أعلن عن تطبيع العلاقات مع هافانا، وفي إبريل ٢٠١٥ مع بنما. لكن بسبب أولوياته في العراق وأفغانستان، نالت أميركا اللاتينية اهتماما متقطعاً، بالإضافة إلى أنّه وجد وضعاً مختلفاً عن التسعينيات: تنوع سياسي أكثر وطواعية أقل. تنطوي سياسة أوباما مع كوبا على الاعتراف بأن التغيير لا يمكن أن يأتي إلّا من الداخل، وبالإضافة إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية، أعلن أوباما عن اجراءات عديدة لفك الحظر عن كوبا مثلاً، وأدرك أنّ سياسات المواجهة لن تأتي بنتيجة خاصة مع تزايد تأثير الصين.[401] وذوبان الجليد بين الأمريكيتين سيدفع نظام راؤول كاسترو - رئيس كوبا منذ ٢٠٠٨ - لتخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير والمعارضة السياسية، في مقابل تخفيف الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية، إلّا أنّ البعض إنتقد سياسة أوباما تجاه كوبا، كحاكم فلوريدا السابق جيب بوش (كان مرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري)، الذي اتهم أوباما بأنه يحاول بناء إرثه "مع الإنجازات الدبلوماسية المشكوك فيها والصور التذكارية".[402]

([399]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([400]) David Nakamura and Greg Jaffe, “Obama hails Historic Step Forward For U.S Cuba with Plan to reopen Embassies,” Washington Post, 1-7-2015.

([401]) Michael Reid, “Obama and Latin America,” Foreign Affairs, Vol. 94, No. 5 (Sep.\Oct. 2015)

([402]) Nakamura and Jaffe, “Obama hails Historic Step Forward,”

(*) الدول الخمسة+ واحد: تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والمانيا وروسيا والصين. تعتبر من التحالفات الدولية الكبيرة بالنسبة للدبلوماسيين، والعمل من خلال هذه القوى العالمية، يحسّن من انصياع الدول للعقوبات ويعزز عزلة الدولة المستهدفة. للمزيد انظر، مايكل سينغ، "لماذا لا يزال هناك دور للدول الخمس الكبرى+المانيا في محادثات إيران النووية،" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٧ فبراير ٢٠١٣. http://bit.ly/2q2KGUp، تم الدخول في مايو ٢٠١٧.

تعتبر خطوة الانفتاح على كوبا التي قام بها أوباما، إنجازاً مهماً يتركه في إرثه، لكنّ الإنجاز الأكبر بمجال الدبلوماسية هو ما قام به مع إيران حين أتمّ الاتفاق النووي.

٣-٣- أ. إيران.

تعددت الإستراتيجيات التي اتبعها أوباما مع إيران؛ فقد بدأ بتطلعات لتسوية الخلافات معها، ولاحقاً أضاف عناصر إستراتيجية الإحتواء بعد رفض مبدئي من طهران للاستجابة لهذه المحاولات، ثم استدار ثانية نحو تسوية الخلافات بعد الانتخابات الرئاسية الجديدة، التي نجح فيها حسن روحاني في ٢٠١٣. بدأت عملية التسوية في ٢٠٠٩ عن طريق تواصل دبلوماسي من قبل أوباما في مفاوضات مباشرة عن البرنامج النووي لطهران، فبعث رسالة لآية الله علي خامنئي ـ المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ومن المرجعيات الدينية الشيعية في إيران ـ وسجل رسالة فيديو للشعب الإيراني معتقداً بأن هذا سيساعد على بداية عملية المصالحة المتبادلة، لكن رد القادة السياسيين لإيران كان عدائياً بشكل كبير. في يونيو من نفس السنة كان هناك احتجاجات واسعة على الإنتخابات الإيرانية بسبب التزوير والتي تمّ قمعها بشدة، لكن إستجابة أوباما لهذه الأحداث جاءت متسامحة على أمل متابعة التواصل الدبلوماسي. استمرت المفاوضات بالملف النووي بين إيران و "الخمسة + ١"* لسنين دون أية حلول أو نتائج؛ ولذلك شرع أوباما بمسار موازٍ في تدابير حازمة ضد طهران، أحياناً من طرف الولايات المتحدة لوحدها، وأحيانا بالتعاون مع الحلفاء والأمم المتحدة. وحين إختار الناس حسن روحاني ـ مفاوض متمرّس ومصقول ـ الذي وعدهم في يونيو ٢٠١٣ أن يزيل العقوبات من خلال الدبلوماسية، وعبّر عن نية متصالحة فيما يتعلق بالنووي، كان أوباما حريصاً على العمل معه، وبدأت مفاوضات جدية حول هذا الملف. في نوفمبر ٢٠١٣، إيران و"الخمسة +1" وصلوا لاتفاق مرحلي أو مؤقت، ف تم رفع وإزالة العقوبات الدّولية عن إيران، بالمقابل يتم تجميد مؤقت على بعض العناصر المحدودة للبرنامج النووي الإيراني.[403]

دعا أوباما توماس فريدمان للبيت الأبيض؛ ليفسر له محاولته تحقيق التوازن بين المخاطر والفرص في إطار اتفاق تم التوصل له مع إيران في سويسرا في مارس ٢٠١٥. من اللافت للنظر في هذا اللقاء هو تطرُّق أوباما لمصطلح "عقيدة أوباما" التي كانت جزءاً لا يتجزأ من تصريحاته، والتي توضّحت حين سأله فريدمان عن القاسم المشترك لقراراته للتحرّر من سياسات الولايات المتحدة منذ فترة طويلة والتي عزلت بورما وكوبا وايران، فأجاب أوباما بأن "الاشتباك (الانخراط)" مع مراعاة الاحتياجات الإستراتيجية الأساسية، يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية وجهاً لوجه مع هذه الدول بطريقة أفضل بكثير من العقوبات والعزلة التي لا نهاية

([403]) Dueck, "The Obama Doctrine," 60-62

لها. ويرى أوباما أن الولايات المتحدة قوية كفاية حتى تختبر الطروحات الناتجة عن عقد الإتفاقات سواء مع إيران أو كوبا دون تعريض الولايات المتحدة للخطر، وهو ما لا يستطيع الناس إدراكه. وقد ذكر أوباما عقيدته فيما يخص هذا الموضوع حيث قال لفريدمان: "اسأل عن عقيدة أوباما...العقيدة هي: سوف ننخرط (نشارك) لكننا نصون أو نحافظ على كل قدراتنا." [404] وهو ما يعني تماماً التدخل المحدود، أي أنّ الولايات المتحدة قد تتدخل في بعض المسائل طالما هناك فرصة للنجاح، بنفس الوقت الذي لا تتعرض له المصالح والقدرات الأمريكية لأي تهديد.

تمَّ إعلان الإتفاق في الثاني من أبريل ٢٠١٥، وكان تفصيلياً أكثر من المتوقع، باحتوائه عدد أجهزة الطرد المركزيّ ونوعها...الخ.[405] كان هناك مجموعة من الإنتقادات التي وُجِهَت لأوباما بقضية الاتفاق النووي مع إيران خلال فترة المباحثات وما يليها، سواء من داخل الولايات المتحدة أو خارجها، بما يتضمن الكونغرس، وإسرائيل والحلفاء العرب، والتي كانت تتمحور بشكل أساسي حول التهديد الذي ستتعرّض له المنطقة بأكملها نتيجة هذا الإتفاق، والخطر الذي سيصيب إسرائيل من إيران المسلحة نووياً.

فالجمهوريون مثلاً في الكونغرس، حاولوا إيقاف الصفقة النووية مع إيران، إلّا أنّهم لم ينجحوا بذلك، فتحول الإهتمام إلى ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة لطمأنة إسرائيل ومؤيديها داخل الولايات المتحدة، بالأخصّ إيجاد سبل لمنع إيران من استخدام مليارات الدولارات (التي كانت مُجمّدة في البنوك بالخارج وسيتم تحريرها) في دعم وكلائها مثل "حزب الله." وهذا ما دفع أوباما ليؤكدّ بأنّ لدى الولايات المتحدة مسؤولية لضمان أمن إسرائيل والحلفاء (بالأخص دول الخليج) والتأكّد من إلتزام إيران بالصفقة، لكنه يعتبر ذلك صعباً إذا ما فرض الكونغرس قيوداً، سببت فشل الاتفاق أو منع الإدارة من الاستفادة من فرص التعاون مع إيران، ولا تقع المسؤولية على عاتق الولايات المتحدة فقط،[406] حيث يرى أوباما بأن الحلفاء العرب "السنة" لديهم بعض التهديدات الخارجية، لكن "أكبر التهديدات التي يواجهونها قد لا تكون قادمة من إيران، بل سيكون من الاستياء داخل بلدانهم."[407] يعتقد أوباما بأنّ صفقة إيران جزء من إستراتيجية أوسع من المشاركة (الإنخراط) كما اتبعتها إدارته فيما يتعلق ب بورما وكوبا. وظل بمقابلته مع فريدمان ملتزماً بالدفاع عن إسرائيل، وكرّر تحليل الخيارات الأمريكية بشأن طموحات إيران النووية: "إنّ العمل العسكري أو عدم القيام بشيء لن ينجح

([404]) Thomas L. Friedman, “Iran and the Obama doctrine,”

([405]) M.S, “Everything You Want To Know about The Iranian Nuclear Deal,” The Economist, 5-4-2015

([406]) Editorial Board, “Israel and America After The Iran Deal,” The New York times, 24-9-2015

([407]) Friedman, “Iran and The Obama Doctrine,”

كالحل الدبلوماسي". حيث أن الضربة العسكرية قد تعيق البرنامج النووي لإيران لفترة لكنها ستعطي فرصة للمتشددين ليدفعوا باتجاه أكثر سوءاً. وأشار لرغبته بإيجاد ما يسمح للكونغرس أن يُعبّر عن نفسه لكن لا يتعدى على صلاحيات الرئيس بنفس الوقت.[408]

تعددت الآراء والانتقادات حول موضوع الملف النووي وإتمام الصفقة مع إيران ما بين مؤيد ومعارض. على سبيل المثال، ميشيل سويرز ـ تعمل برتبة أستاذ مشارك في قسم إدارة الحكومة بجامعة جورج تاون ـ لم تكن من المتحمسين لاتمام الصفقة، فهي تعتقد بأن صفقة ناجحة، في قضية مثيرة للجدل، على العكس، قد تسحب إنجازات أوباما على مستوى السياسة المحلية للأسفل، "إذا كان التاريخ ينظر بلطف إلى بعض إنجازاته المحلية، لا يريد لذلك أن يكون ملوناً برواية أنه خسر الشرق الأوسط"، وكذلك تَقَدُّمْ أوباما بالصفقة، رغم إعتراض الكونغرس لن يكون شيئا جيداً لإرثه أيضاً. لكن أوباما يعتقد بأنّ إيران بدون صفقة ستؤدي لحرب وهذا ما دفعه لاتمامها. لكن بالجانب الآخر، يعتقد البعض بأن صفقة ناجحة لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، قد تنقذ سجل سياسة أوباما الخارجية، في الوقت الذي تساعد فيه الأمريكيين للشعور على نحو أفضل بخصوص المخاطر التي يواجهها العالم. وقد طرح البعض مثل جيريمي شابيرو عقيدة لأوباما تخصّ سياسته مع إيران وهي: "الدبلوماسية مع ما تُسمّى دول الأعداء يمكن أن تكون فعّالة،" حيث يعتبر موضوع حظر الإنتشار النووي محوراً مركزياً لرئاسة أوباما، في الوقت الذي لم يحظ تواصله الدبلوماسي مع قادة آخرين بسجّل جيد (كروسيا والصين). كان هناك العديد من الانتقادات السلبية لسياسة أوباما الخارجية والاستثناء الملحوظ كان الافتتاح التاريخي للعلاقات مع كوبا، وربما الإتفاق النووي مع إيران. وبهذا استطاع أوباما "إثبات صحة المفهوم الكامل (للدبلوماسية) حتى لو لم يكن دائماً ناجح،" بحسب اعتقاد شابيرو. كان لصفقة إيران القدرة على الوصول إلى أبعد من كيف يمكن تذكّر أوباما، حيث دخلت في حيِّز كيف يتذكّر الأمريكيون أنفسهم، فبعد ٩\١١ شعروا بأن مكانتهم بالعالم في تراجع. الولايات المتحدة ستكون قد ساهمت بجعل الشرق الأوسط مستقراً إذا منعت الصفقة إيران من بناء سلاح نووي، ولم تستخدم ميزاتها الجديدة وحريتها نتيجة إزالة العقوبات، لتمويل الإرهاب.[409]

دافع فريد زكريا أيضاً عن الصفقة، في طرحه للخيارين البديلين للاتفاق النووي مع إيران، فمن ناحية، استمرار العقوبات لم يُوقف إيران سابقاً عن برنامجها النووي. والصين قد ترى عزلة الغرب لإيران فرصة لبناء علاقة خاصة معها وتطوير اقتصاد الطاقة الكبير لتلك البلد ـ فهي اللاعب الأساسي في شراء النفط

([408]) Martin Pengelly and Tom McCarthy, "Barak Obama Fights back against Israeli critics of Iran Nuclear Deal," The Guardian, 6-4-2015.

([409]) Amber Phillips, "Why The Iran Deal is so huge for Obama's Legacy," Washington Post, 31-7-2015.

الإيراني الذي تميل إيران لبيعه بسعر منخفض ـ فبينما تجنب الغرب إيران، عمّقت إيران علاقاتها الإقتصادية مع الصين، وتشير دراسة تمّ إجراءها في مؤسسة راند (RAND) للبحوث في ٢٠١٠ أن "على مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت الصين أكبر زبون للنفط الإيراني وأكبر شريك اقتصادي." والدول الأخرى إذا رأت عرضاً مقنعاً من طهران، ورفضته الولايات المتحدة، فلن تقبل بدعم نظام العقوبات ضد إيران، والتي تأتي فعاليتها من أنها متعددة الجوانب. ومن ناحية أخرى، خيار الهجوم العسكري، كالضربة التي وجهتها إسرائيل للعراق في ١٩٨١ أو سوريا ٢٠٠٧، لن تنفع بحالة إيران، لأنّ لها صناعة نووية واسعة تضم العديد من المنشآت وهو ما يختلف عن العراق وسوريا، فالبعض منها قريب من مناطق سكنية، بالتالي سينتج أضراراً جانبية كبيرة. وحين يتم قصف إيران سيلتف الشعب حول النظام، وقد ترد ايران عن طريق حلفائها في أفغانستان والعراق ولبنان، وهو ما سيضرّ بأمن الولايات المتحدة والحلفاء. وسيحدث إنشقاق للتحالف الدولي وسيُنظر لها على أنها ضحية غزو غير مبرر. ستدمر الضربة البرنامج النووي لإيران، لكنها وبفضل عائدات النفط ستعيد بناءه، ولكن ليس كبرنامج نووي بل كسلاح نووي طالما أنها رأت أنها عُرضة للهجوم.[410]

يرى بعض المحللين بأنّ المال الذي ستستعيده إيران من الولايات المتحدة بعد رفع العقوبات لم يكن يوماً عاملاً حاسماً في السياسات الايرانية بالمنطقة، فيبدو أن إيران التزمت بدعمها للأسد في سوريا أو المعارضة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كضرورات إستراتيجية بغض النظر عن التكلفة. يعتقد إميل حكيم وهو باحث في المعهد الدّولي للدراسات الإستراتيجية بأنّ: "من الصعب أن ننسب للصفقة أي شيء جيد، ومن الصعب أن نُلقي اللوم على الصفقة لأي شيء سيء،" مفسراً ذلك بأنّه "في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ما يحرك أو يقود الصراع هو محلي وإقليمي وليس بسبب الصفقة."[411] وبالنسبة للمعارضين داخل إيران، ما سيصل حقا لإيران بعد إيفائها بالإلتزامات المالية الموجودة مسبقاً والمبالغ التي ستبقيها في الاحتياطات الأجنبية هو ٢٥ مليار دولار، وبالأخذ بعين الاعتبار العديد من الميزات الموجودة بإيران كالكميات الهائلة من النفط والغاز والأيدي العاملة ونسبة التعليم العالية، إلّا أنّها لن تستطيع الاستفادة من هذه الميزات دون الاستثمار الاجنبي، والذي يواجه عقبة، وهم النخبة الإيرانية المحافظة، الذين لديهم معارضة أيدولوجية متأصلة بعمق لفكرة التدخل الأجنبي وتأثيره على إيران، فلديهم فكرة قد عززوها من خلال سرد التاريخ، إن

([410]) Fareed Zakaria, “A nuclear deal with Iran is the best option,” Washington Post, 2-4-2015.

([411]) Timarango and David D. Kirkpatrick, “U.S and Iran both Conflict and Converge,” The New York Times, 13-9-2015.

القوى الأجنبية حاولت وستحاول دائماً تفكيك إيران وإبقائها ضعيفة من الناحية العسكرية والاقتصادية.[412] أو لربما تهدف هذه النخبة لإبقاء سيطرتها قوية على هذه القطاعات لخدمة مصالحهم الخاصة.

توجد فرضية، على الأقل بين ناقدي أوباما، أنه سعى وراء الإتفاق الإيراني لأن لديه رؤية لتقارب أمريكي-فارسي تاريخي. لكنّ رغبته في الإتفاق النووي انطلقت من نظرة تشاؤمية بقدر ما نبعت من تفاؤل، فسوزان رايس ترى أن "الإتفاق الإيراني لم يكن أبداً في أصله محاولة لبدء عهد جديد من العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. بل كان أكثر براغماتية وأقل طموحاً من ذلك بكثير. كان الهدف بمنتهى البساطة جعل دولة خطيرة أقل خطورة بدرجة كبيرة."[413] ديفيد إغناتيوس كان من المؤيدين للصفقة، واعتقد بأنها جيدة، والحجة الأكثر إقناعاً التي استخدمها أوباما من أجل إتفاق الإطار النووي مع إيران والأكثر بساطة كانت: أنّ الإتفاق حالما يتم، سيكون أفضل من أي بديل واقعي. ودافع عن الصفقة، باستحضار اتفاقات الحدّ من التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حيث قال أوباما بأنها "جعلت عالمنا أكثر أمناً"، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تلك الإتفاقات كان بها ثغرات أكثر بكثير من إتفاق إيران.[414]

أغلبية واضحة من الواقعيين يميلون لصالح ضبط النفس فيما يخص التعامل مع إيران، منذ أن كانت قوة وسطى لكنها ليست كبيرة، وليس لديها حلفاء عسكريون، وليس لديها سلوك "انتحاري،" وتواجه خللاً هائلاً في القدرات؛ فمن غير المرجح أن تعتقد بأنها يمكن أن تُفلت من عدوان عسكري علني بثمن معقول. ما يميز هؤلاء الواقعيين من النُقّاد الأكثر ميلاً للمواجهة، هو التركيز الأكثر وضوحاً على ارتفاع التكاليف للولايات المتحدة، من بديل ضبط النفس، الاحتواء، وردع إيران النووية وهو الحرب الوقائية (البديل المرتفع التكلفة).[415]

سياسة أوباما تجاه ايران تتبع المسار الواقعي بحيث يتم إنفاق وسائل محدودة لأغراض وغايات محدودة. أوباما لا يريد للإيرانيين أن يحصلوا على أسلحة نووية، لكن لا ينوي دفع ثمن كبير لإيقافهم عن ذلك. تسعى السياسة الأمريكية لثني إيران من الحصول على قدرات نووية لأن واشنطن تدرك بأنّ إيران مسلّحة نووياً سوف تشكل تهديداً لإسرائيل ولحلفاء الولايات المتحدة الآخرين، وربما تحفّز الإنتشار النووي بأماكن أخرى.

([412]) Cyrus Amir Mokri and Hamid Biglari, “A Wind Fall for Iran? The End of Sanctions and the Iranian Economy,” Foreign Affairs, Vol. 94, No. 6 (Nov.\Dec. 2015),

([413]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([414]) David Ignatius, “A better than expected nuclear deal with Iran,” Washington Post, 2-4-2015.

([415]) Betts, “Realism Is An Attitude,”

مواجهة هذه التحديات يبرّر جهود تطبيق العقوبات ومتابعة الدبلوماسية لمنع إيران مسلحة نووياً. تركيز أوباما على العقوبات بشأن اتفاق تفاوضي، ورفضه للتفكير بجدية بهجوم عسكري ضد البرنامج النووي لايران، يعكس ليس فقط تكاليف مثل هذا الهجوم ولكن أيضاً التهديد المحدود الذي تشكّله إيران المسلحة نووياً على الولايات المتحدة. على الرغم من أن ايران تهدد حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل، لكن التهديد الذي تشكله للولايات المتحدة أقل مباشرة، مما يجعل استخدام القوة الأمريكية أقل جاذبية. إيذاء ايران إقتصادياً هو شيء، والذهاب للحرب معها هو شيء آخر. العتبة (الحد) لاستخدام القوة في العالم الواقعي مرتفع، ولا يرتقي أو يصل الى مستوى إستخدامها مع إيران التي لا تشكّل خطراً أو تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية وعلى ما يبدو على استعداد للموافقة على الحد من قدراتها النووية. تَرَدُّدْ أوباما لاستخدام القوة يمكن تفسيره أيضاً بالموقف المتسامح الذي يكون عند الواقعيين تجاه حيازة الأسلحة النووية. معظم الواقعيين يتعاطفون مع الدول التي تسعى للحصول على أسلحة نووية، في عالم تسوده الفوضى والتهديد، حيث الدولة تعتمد فقط على نفسها، تزوِّد الأسلحة النووية أو تكون كبوليصة تأمين على الحياة لا غنى عنها للدول غير الآمنة. بعيداً عن كونه تهديداً، بعض الواقعيين يرون الأسلحة النووية كقوة استقرار للسلام. بهذا الرأي، حيازة إيران للنووي قد لا تكون محل ترحيب، لكن بالتحليل النهائي، إيران المسلحة نووياً يمكن احتواؤها وردعها، وقبول إيران القادرة على صنع أسلحة نووية أفضل بكثير من شنّ هجوم محفوف بالمخاطر. تماماً كما قبل كلينتون وبوش بنهاية المطاف كوريا الشمالية المسلحة نووياً "غير المقبول"، تردد أوباما لاستخدام القوة بشكل مباشر أو معارضته لاستخدام إسرائيل القوة تشير إلى إنه أيضاً قد يقبل القدرة النووية لإيران إذا ما فشلت الدبلوماسية. سياسة استخدام وسائل محدودة للتعامل مع ما يُنظر له كتهديد محدود من حيازة النووي الإيراني يتوافق تماماً مع وجهة النظر الحميدة للأسلحة النووية التي هي في صميم الواقعية المعاصرة.[416]

٣-٤. أوباما والقوى العالمية: ما بين تسوية الخلافات والاحتواء.

٣-٤-أ. التمحور نحو آسيا وعلاقته بالصين.

كان "التمحور نحو آسيا" إحدى الأولويات التي اهتم بها أوباما، على وجه الخصوص في فترته الرئاسية الثانية. فهو يؤمن بأنّ مستقبل الولايات المتحدة الاقتصادي يكمن في تلك المنطقة، وبأنّ التحدي المتمثّل في صعود الصين لن يكون جيداً إنْ تمّ إهماله. وكان يحاول باستمرار منذ تولّيه الرئاسة البحث عن فرص لجذب دول آسيوية تجاه الولايات المتحدة بالاضافة لترميم العلاقات مع الدول التي تجمعها بها اتفاقيات وتحالفات،

([416]) David, "Obama: The reluctant realist,"19-20

كانفتاحه على بورما وفيتنام ومجموعة الدول التي تقع جنوب شرق آسيا وتخشى الهيمنة الصينية. وأثبت أوباما من خلال اهتمامه المتواصل بمنطقة آسيا حتى أثناء التوتر والفوضى التي حدثت بالشرق الأوسط، إيمانه بأنّ هذه المنطقة هي "الأهم في العالم بالنسبة للمستقبل الأمريكي، وأنّه ما من رئيس يستطيع تجاهل ذلك."[417] فبعد سنين من المصادر التي تمّ إنفاقها في أفغانستان والعراق، الولايات المتحدة تقف على نقطة محورية وتحتاج لإعادة توجيه نفسها في العقد القادم لتلك المنطقة. كانت آسيا دائماً مهمة للولايات المتحدة، هيلاري كلينتون وأوباما أكدّوا على أنها تمثّل أولوية قصوى، وبأنّ الولايات المتحدة لن يتحول انتباهها بأمور ثانوية في منطقة كالشرق الأوسط. فكانت إدارة أوباما أول من رفع آسيا إلى هذه المكانة، ووعد بأنّ أي تخفيض بالمستقبل بالميزانية الدفاعية للولايات المتحدة لن يؤثر على الميزانية العسكرية الأمريكية لآسيا.[418]

مما لا شكّ فيه أنّ الصين من أهم الأولويات للولايات المتحدة، والسبب الأكثر منطقية لاستدارتها نحو آسيا. وربما تكون أفضل طريقة لإدراك أهمية الصين هو ملاحظة الكيفية التي تحاول بها الولايات المتحدة احتواءها عن طريق إشراك الهند، فالسياسة الأمريكية تجاه الهند موجودة في صميم استراتيجية "توازن القوى" التي تَعتبرها أهم قوة إقليمية موازنة للصين. الخلاف المستمر الموجود بين الهند وباكستان معروف، حيث تعتبر الأولى المنافس الرئيسي لباكستان ـ دولة هشة تمتلك أسلحة نووية، وتمرد طالبان، وسياق اقليمي مضطرب ـ ما يشكّل قلقاً لأي رئيس في تلك المنطقة عدا عن النزاع على إقليم كشمير بين كلا الدولتين. إلى أنّ إدارة أوباما ورغم كل ذلك لم تكن قادرة على إعطاء باكستان الأولوية بسبب حاجتها للهند لاحتواء الصين، ومن جهة أخرى فإنّ الهند شريك ديمقراطي طبيعي لواشنطن، لكن هذه الديناميات التي تستخدمها الولايات المتحدة في التعامل مع الهند وباكستان تظهر بوضوح أنّ الصراع الحقيقي على السلطة العالمية في القرن الحادي والعشرين سيكون تنافساً اقتصادياً ودبلوماسياً وعسكرياً بين الصين وواشنطن.[419]

استخدم أوباما مع الصين إستراتيجية مختلطة تحتوي عناصر مثل: الإنخراط، والتكامل، وتسوية الخلافات من جانب، ومن جانب آخر استخدم الردع، أو التوازن، أوالاحتواء الضمني. عنصر التوازن والردع نما أكثر وأصبح معلناً مع إعلان الإدارة الأمريكية آسيا كمحور أساسي في ٢٠١١، لكنّ الإستراتيجية الأساسية التي استخدمها أوباما مع الصين كانت دائماً الإنخراط، فالولايات المتحدة طمأنت الصين وسعت للتعاون معها بعدة قضايا بما يتضمن كوريا الشمالية، وأكدّت هيلاري كلينتون بأنّ قضية حقوق الإنسان لن تمنع التعاون بين

([417]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([418]) David, “Obama: The reluctant realist,”15

([419]) تاشبينار، "الاستدارة الامريكية من الشرق،" 94-95

الدولتين بقضايا أخرى. كانت الولايات المتحدة ترى بأنها إذا ما تواصلت دبلوماسياً مع الصين لتسوية الخلافات وطمأنت بكين من بعض مخاوفها، فالصين سترّد الجميل بسلوك تعاوني، لكن ذلك لم يحدث، فالصين لم تتعاون كثيراً في العديد من القضايا، كتغير المناخ مثلاً، وكذلك قضية النووي وكوريا الشمالية، حيث عرضت الصين فيها مساعدة قليلة، لأنّها كانت ترى كوريا الشمالية كحاجز ضد التأثير الأمريكي، وفيما يخصّ الإنتشار النووي بشكل عام، لم تهتم الصين على الإطلاق بأجندة أوباما، أما بخصوص قضايا الإقتصاد الدّولي، فتابعت الصين ما تقوم به من "سرقات إلكترونية" على نطاق شامل ضد الشركات الأمريكية.[420] بالنسبة لكوريا الشمالية، فعرض أوباما عليها منافع إقتصادية ودبلوماسية مقابل وعد بمحادثات جديدة وقلّ من أية طموحات أمريكية ل "تغيير النظام"، لكن رد كوريا الشمالية كان عدائياً ومتطرفاً، فخرقت أولاً معاهدة كانت وقّعتها في المحادثات السداسية (كوريا الشمالية والجنوبية واليابان والولايات المتحدة وروسيا والصين)، وما بين ٢٠٠٩- ٢٠١٣ أيضاً خرقت العديد من الإتفاقات، وعقدت إختبارات نووية متعددة. ولذلك استخدم أوباما "الصبر الإستراتيجي"، بحيث احتوت الولايات المتحدة كوريا الشمالية، وتشاورت مع حلفاء إقليميين وتابعت العقوبات الموجودة، وأبدت نية لمتابعة المحادثات، ولكن فقط إذا ما وصل رئيسها (بيونغ يانغ) أولاً إلى التزاماته الموجودة ضمن الاتفاقات الدولية السابقة.[421]

يمكن اعتبار "ورقة الدفاع الإستراتيجية" لينايركانون الثاني ٢٠١٢ التي قدّمها الرئيس أوباما نفسه، مؤشراً لتصوّر جديد للعلاقات الدولية، ولورقة الدفاع محوران: الأول يشير إلى خفض حجم القوة الأمريكية وإنهاء المهام ذات الطبيعة الميكانيكية على الأرض في أوروبا، أو العمليات العسكرية ضد التمرد في أفغانستان وباكستان. والهدف هو تركيز القوة العسكرية في آسيا، وفي الباسيفيك، عن طريق مراقبة البحار، وتعزيز الإمكانات غير التقليدية، وتطوير قدراتها التكنولوجية برغم تخفيض قواتها. وقد أكدّ نائب وزيرة الخارجية وليام بيرنز في نوفمبر ٢٠١١ عن هذا التوجه الجديد قائلاً "في غضون العقود المقبلة سيصبح الباسيفيك المنطقة العالمية الأكثر دينامية، والأهم بالنسبة إلى المصالح الأمريكية." وأضاف: "ومن أجل مواجهة التغيّرات العميقة التي تعرفها آسيا، علينا أن نطوّر هندسة دبلوماسية واقتصادية وأمنية يمكنها أنْ تواكب التطورات الحاصلة." وتتكون هذه الهندسة من مزاوجة بين وسائل عسكرية وأخرى غير عسكرية. فمن حيث الوسائل غير العسكرية تحاول الولايات المتحدة تكثيف علاقاتها مع دول الجوار الصيني كإندونيسيا والفلبين وغيرهما، وتقوم واشنطن بتطويق الصين إقتصادياً، من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر تستثني الصين من

([420]) Dueck, “The Obama doctrine, American,” 72-73

([421]) Ibid, 64-65

خلال اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك، وتقوم إستراتيجية الإحتواء على تبنّي خيارات عسكرية مصاحبة. فنحو نصف المبادلات التجارية العالمية الإجمالية يجري في منطقة بحر الصين الجنوبي، ما يفرض وجوداً عسكرياً أمريكياً في المياه المجاورة لمراقبة الطرق التجارية البحرية، أُسوة بسياسة بريطانيا سابقاً. أما المحور الثاني من ورقة وزارة الدفاع، فهو يتعلق بحيلولة الإدارة الأمريكية دون وصول أعدائها الى أهدافهم من خلال الإبقاء على القوة الأمريكية في المناطق التي تُعدّ ميادين النزاع مع الولايات المتحدة، وذلك لضمان حرية التنقل أو العمل، كما في بحر الصين الجنوبي.[422]

العواقب الملموسة للانتباه المتجدّد نحو آسيا تدفقت من زيارة أوباما في نوفمبر ٢٠١٤، حين أنهت الولايات المتحدة إتفاقاً مع الصين بخصوص إنبعاث غاز الإحتباس الحراري، تسهيل التجارة وتقييد الفيزا، وأخذْ خطوات لتجنّب المواجهة العسكرية بين القوات العسكرية الأمريكية والصينية. من منظور واقعي، من السهل رؤية لماذا تحتاج آسيا لأن تكون التركيز الأساسي للولايات التحدة. عسكرياً، ٦ من أصل أكبر ١٠ جيوش بالعالم موجودة بآسيا (الصين، الهند، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، باكستان، فيتنام). واثنين من هؤلاء الجيوش يملكون أسلحة نووية (الصين وكوريا الشمالية). آسيا تشكّل أكثر من نصف الإنتاج العالمي وتقريبا نصف التجارة العالمية وتدعم ٨٥٠٠٠٠ وظيفة أمريكية. آسيا تعتبر أكبر مصدر للواردات وثاني أكبر مصدر للصادرات للولايات المتحدة. ٦٠% من سكان العالم (أكثر من ٤.٢ بليون) يعيشون في آسيا. وبهذه المعايير فإنّ آسيا هي أكثر قارة مهمة لمصالح الولايات المتحدة. وإذا ما آمن أحد بأن الحرب بين الصين والولايات المتحدة هي احتمالية واقعية، مجرد احتمال الإشتباك والمخاوف من التأثير المتزايد للصين في آسيا تشرح التأكيد المتزايد لإدارة أوباما على الشؤون الصينية والآسيوية. من نظرة واقعية، إنفاق الموارد الشحيحة على خلافات الشرق الأوسط المستعصية بينما آسيا تتلقى اهتمام ضئيل، ليس شيئا منطقياً. الواقعية تؤكّد على أنّ مصالح القوى العظمى يجب أن تتجه حيث توجد الأصول أو الممتلكات الإقتصادية والعسكرية للعالم. ما يعني آسيا وبالأخص الصين.[423] والتي تعد الدولة الأهم في تلك المنطقة، فعلاقتها مع الولايات المتحدة تتراوح ما بين التعاون في بعض المناسبات والتنافس في أخرى، لكنّ الترابط بينهما حقيقي وكلا البلدين لديها قدر كبير من الإستثمارات في الأخرى، مما يجعل أي خلل كبير ولفترة طويلة في العلاقة، له إمكانية مثيرة للقلق للبلدين.[424]

([422]) أورايد، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، 20-21

([423]) David, “Obama: The reluctant realist,” 16-17

([424]) Haass, “The unraveling, How to respond,”

يؤكد هاس بأنه لا توجد أي بلد تقترب حتى من أن يكون لديها المزيج الضروري من القدرة والإلتزام لتكون منافساً للولايات المتحدة من أجل التفوق العالمي. يخالف هاس رأي أوباما الذي يُنكِر فيه فكرة أنّ الأمور تتهاوى، حيث أشار أوباما إلى أنّ "العالم كان دائماً فوضوياً" وبأن ما يجري اليوم "ليس شيئاً يمكن مقارنته بالتحديات التي واجهناها خلال الحرب الباردة." لكن هاس يعتقد بأن هذا الكلام في غير محله، إذْ إنّ عالم اليوم هو أكثر فوضوية وذلك بفضل ظهور عدد أكبر من الجهات الفاعلة ذات مغزى، وعدم وجود تداخل المصالح أو آليات لتقييد القدرة أو اعتدال السلوك لمن هم أكثر راديكالية. ومع انحسار هيمنة الولايات المتحدة فإن مستقبل النظام الدولي سيكون غير منضبط مع عدد أكبر من مراكز القوى التي تتصرف باستقلالية متزايدة. ويرى هاس بأن الانتقاد الرئيسي الذي يمكن أن يصدر ضد سياسة الولايات المتحدة في آسيا سيكون الإغفال أو الإهمال، فبينما زادت الإتجاهات الهيكلية من مخاطر الصراع التقليدي بين الدول هناك، فشلت واشنطن في التحرك بطريقة عازمة على تحقيق الاستقرار للوضع، ولم ترفع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بشكل كبير من أجل طمأنة الحلفاء ودرء المنافسين، وقامت بالقليل لبناء الدعم المحلي للاتفاق التجاري الإقليمي، ولم تقم بإجراء مشاورات نشطة بالقدر الكافي أو مستمرة لتشكيل تفكير وتصرفات القادة المحليين.[425]

على الرغم من اهتمام أوباما بإعادة التوازن نحو آسيا، إلى أنّ إدارة ذلك بالنسبة له لم تكن سهلة أبداً، فقد تم سحبه بعيداً بالأزمات المتتالية. في مارس ٢٠١٠، أجّل أوباما رحلة لآسيا من أجل إتمام المرحلة الأخيرة من قانون الرعاية الصحية، وشهر يونيو من هذه السنة، ألغى نفس الرحلة لأستراليا واندونيسيا التي كانت بهدف التعامل مع مشكلة التسّرب النفطيّ في خليج المكسيك، وفي اكتوبر ٢٠١٣، حين أوقف الكونغرس الجمهوري الحكومة عن العمل، اضطر أوباما لإرسال وزير خارجيته جون كيري بدلاً منه لحضور الإجتماع في اندونيسيا وبروني. وحتى حين يكون أوباما في آسيا، فالأحداث في الأماكن الأخرى تسيطر على العناوين، فقد طغى على رحلته لآسيا في نوفمبر ٢٠١٢، حرب غزة، وفي نوفمبر ٢٠١٥، طغت الهجمات التي حدثت في باريس على رحلته هناك. بالنسبة للبعض، يبقى هدف السياسة الخارجية لإعادة التوازن أو التمحور حبراً على ورق، ومما لا شكّ فيه، كان على البيت الأبيض إدارة عدد لا يُحصى من الأزمات العالمية بوقت واحد، من حروب متعددة إلى إنهيار الشرق الأوسط إلى الغزو الروسي لأوكرانيا. لكن على الرغم من الأزمات

([425]) Ibid

والتحديات، يعتقد البعض أن إدارة أوباما وضعت الأساس لتحول جذري في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في العقود المقبلة.[426]

تَمَحوُر أوباما نحو آسيا، يُمثّل للكثيرين أحد أهم ملامح السياسة الخارجية له، لكن من الممكن أحياناً ألا ينجح الرئيس بتحقيق مُراده لأن الأحداث السياسية والأزمات التي تحدث باستمرار سواء داخلياً أو خارجياً قد تمنعه من ذلك. لكن أوباما ظلّ يحاول باستمرار النجاح بهذا المنحى لأنه يرى التمحور يُمثّل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، هذا المقياس الذي استخدمه اوباما للتعامل مع مختلف الازمات وكان يكرّره في أغلب خطاباته، فعدم تدخلّه في سوريا حدث نتيجة تقييمه للأزمة بأنها لا تمثل خطر على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، بل ستسحبها إلى حرب لا نهاية لها، وبالتالي ستسبب ضرراً لها. أما ليبيا، فتدخّل أوباما لم يكن لرغبته المطلقة، بل بتأثير كبير ممن يحيطون به سواء من الإدارة أو من الكونغرس، ولكن الفشل الذي حدث في مرحلة ما بعد التدخل، أثبتت لأوباما صحة رأيه، وشجّعه على تقليل الاهتمام بالشرق الأوسط والاستمرار بمشروعه لإعادة التوازن نحو آسيا. وهو ما يعبر عن واقعيته، لأنّ مصالح الولايات المتحدة هي الأولوية والموجِّه دائما، حين يأتي الأمر لاتخاذ القرارات سواء للدخول بحروب جديدة أو الانسحاب منها، أو عقد الاتفاقيات أو إلغاءها، أو التوجّه لزيادة الاهتمام بمنطقة معينة تخدم مصالح الولايات المتحدة كمنطقة آسيا.

٣-٤- ب. روسيا.

اعتقد أوباما بأنّ فترة بوش الإبن كانت تنافسية أو مليئة بالمواجهات والأزمات واختلاف الآراء مع روسيا، مما أدّى للغزو الروسي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وجورجيا، فاعتقد بأن العلاقات بحاجة لتحسين بين الدولتين. دخل أوباما البيت الأبيض وهو يحمل معه تأكيدات على موضوع التحكّم بالأسلحة النووية مع موسكو وآمالاً خاصة للتعاون الدبلوماسي معها، فاتّبع سياسة أمريكية حديثة وهي "إعادة الضبط (Reset)" لتسوية الخلافات معها، وذلك من أجل طمأنتها وإزالة مخاوفها بالعديد من القضايا، فاتخذ عدة خطوات منها: في ٢٠٠٩، قلّص من صواريخ الدفاع للناتو المخطط لها لبولندا والجمهورية التشيكية، وخفّف من لهجة الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضية كبرى في العلاقات الأمريكية الروسية، مُبعداً إياها عن المفاوضات بخصوص المخاوف الأمنية، وسهّل دخول موسكو لمنظمات التجارة العالمية، لتشجيع روسيا على الإستثمار والتجارة الدولية، وقلّل احتماليات توسُّع الناتو في جورجيا وأوكرانيا، ورفض أوباما أنْ يرى ضرورة أي تنافس مع موسكو للتأثير في الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى، والقوقاز أو أوروبا الشرقية. كان الهدف من هذه السياسة التصالحية ليس فقط تأمين تعاون روسيا على قضايا معينة كالنووي وإيران

([426]) Michael H. Fuchs, "Obama's Asia pivot has been a historic,"

وأفغانستان فقط؛ وإنما للبدء بعملية أوسع من التعاون بين قوتين عظميين. أما نتيجة هذه السياسات (Reset) أنّ روسيا عرضت تعاوناً محدوداً جداً بطريقة تلائم مصالحها وفي نفس الوقت تضغط على مزاياها النسبية بالنسبة للولايات المتحدة.[427]

حدثت أزمة ثانية ـ بفترة توسّع داعش ـ وهي أزمة القرم، حين قام بوتين بدعم رئيس أوكرانيا فيكتوريا يانكوفيتش ليوقفه عن توقيع اتفاقية إقتران مع الإتحاد الأوروبي، فقامت حركات المعارضة التي تدعم الإقتران بإسقاطه. فكان رد بوتين بأن أرسل قوات روسية للإستيلاء على شبه جزيرة القرم، ودعم التمرّد الإنفصالي شرق أوكرانيا. في اجتماع مجلس الأمن القومي لاتخاذ قرار بشأن كيفية الرد على الخطوة الروسية، وافق أوباما بسرعة على سيناريو إتهام (شجب)، وتعزيزات لمناورات عسكرية في شرق أوروبا في حلف شمال الأطلسي ـ خاصة دول البلطيق ـ وسلسلة من العقوبات الإقتصادية. البنتاغون أراد الذهاب أبعد وإرسال أسلحة دفاعية قاتلة للجيش الأوكراني، ونائب الرئيس جو بايدن أراد ذلك، لكن أياً من فريق الأمن القومي (NSC) لم يُرد إرسال أسلحة هجومية أو قوات أمريكية على الأرض. بالنهاية وافق أوباما على تزويد الجيش الأوكراني بأسلحة غير قاتلة وتدريبهم، لكنه عارض الذهاب أبعد من ذلك. يؤمن أوباما بأنّ الولايات المتحدة لديها مصالح بأوكرانيا لكنها ليست مصالح حيوية، وكان هناك أمران من أجلهما اتخذ أوباما هذا القرار، بعدم التدخل أكثر من ذلك وهما: 1_ بعد أن تمت دعوة قادة كييف للإنضمام للناتو، الاستطلاع الذي جرى أكدّ بأنّ أقل من نصف الأوكرانيين يريدون العضوية 2_ مصالح روسيا في أوكرانيا كانت حيوية على عكس مصالح الولايات المتحدة. نُقّاد أوباما نظروا لهذه الخطوة كتكتيك لتجنب استخدام القوة، وآخرون رأوها كطريقة للتفكير واتخاذ القرارات العقلانية.[428]

يرى أوباما بأن بوتين "يعلم أن الموقف العام لروسيا في العالم قد ضعف كثيراً، واعتداؤه على القرم أو محاولته لدعم الأسد لا تحوّله فجأة إلى لاعب،" وبخصوص أوكرانيا، فهو يعتقد أنها تقع في جوهر المصالح الروسية، لكنها ليست كذلك بالنسبة للولايات المتحدة؛ لذلك ستحظى روسيا دوماً بقدرة تصعيدية أكبر هناك. "الواقع هو أن أوكرانيا، التي ليست عضوا في الناتو، ستكون عرضة للهيمنة العسكرية الروسية في كل الأحوال رغما عنا." واعتبر أوباما موقفه هنا واقعياً وليس قدرياً، وأضاف " هذا مثال على حالة توجب علينا

([427]) Dueck, "The Obama doctrine, American," 67-68

([428]) Kaplan, "Obama's way,"

أن نحدّد مصالحنا الجوهرية بوضوح شديد، ونحدد ما نحن مستعدون للدخول في حرب لأجله. وفي النهاية، سيكون هناك دوماً بعض المخاطرة."[429]

تعددت الآراء حول قضية التسوية على أوكرانيا. فالواقعيون مثلاً، يعارضون توسّع الناتو وضم دول البلطيق لصعوبة الدفاع عنها، فمن يقلق من الواقعيين حول معضلة الأمن سيعارض استفزاز موسكو مرة أخرى بنشر القوات العسكرية. واقعيون آخرون قد يشعرون بالقلق من أن القومية الروسية والرغبة المستمرة لعكس فترة طويلة ما بعد الحرب الباردة من الضعف، قد يجعل طموح موسكو ينمو إذا نجحت بإظهار قوّتها في جورجيا، وشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، فهؤلاء الواقعيين قد يرون التهديد كعدوان روسي لا يقل عن المعضلة الأمنية، والتعزيز العسكري للبلطيق مع قوات الناتو المتحالفة كرادع ضروري. لكن تحالف أكثر رسوخاً بين الصين وروسيا ينمو وتوازن القوى هو دائماً القلق ذات الأولوية العليا للواقعيين على اختلاف توجهاتهم.[430]

إستجابة أوباما لأفعال روسيا تجاه أوكرانيا هي ما يُمكن أن يتوقّعه الشخص من رئيس واقعي. لم يهدد أوباما أو الناتو بأي عمل عسكري ضد بوتين عند أي نقطة. بل سعوا لمعاقبة روسيا من خلال تصعيد العقوبات الإقتصادية التي تستهدف أنصار بوتين من الأثرياء والمسؤولين، رفيعي المستوى من الحكومة الروسية. لا أحد يعتقد فعلاً أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة (أو الناتو) لعكس مكاسب بوتين ولا أحد يتوقع أن يعرض الناتو العضوية أو الحماية لأوكرانيا. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون يردون على سلب الأراضي بالقوة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية بأن تقوم فقط بعقوبات إقتصادية معتدلة والتي من غير المرجّح أن تعكس تصرفات روسيا. في حين أن البعض قد يتحسر على عدم وجود سياسة أكثر قوة، أوباما والغرب يتصرفون بما يتوافق مع الواقعية في العديد من النواحي. أوكرانيا هي مصلحة حيوية لروسيا ومجرد أهمية ثانوية للولايات المتحدة والغرب. يعتبر الروس بأن أوكرانيا جزء من بلدهم ويرى الروس الأوكرانيين وكأنهم زملاؤهم الروس، وخدمت أوكرانيا كنقطة غزو لغزوات لا تعد ولا تحصى لروسيا. ولذلك يخشى الروس من أوكرانيا موالية للغرب على حدودهم (وهو شيء مفهوم) . والملايين من أصل روسي يتطلعون لموسكو لدعمهم ضد الحكومة التي لا يثقون بها. بالنسبة للولايات المتحدة، محنة أوكرانيا هي في معظمها إنسانية، والتي في عالم واقعي، لا يمكن أن تصل إلى خطر موسكو. الواقعيون يؤكدون على أنّ الإستخدام المباشر للقوة يجب أن يبقى محفوظاً للتهديدات التي تخص المصالح الحيوية للشخص أو البلد. أوكرانيا تشكّل هذه المعايير بالنسبة لروسيا، لكن ليس للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، روسيا هي قوة

([429]) Goldberg, “The Obama Doctrine,”

([430]) Betts, “Realism is an attitude,”

عظمى من حيث امتلاكها لآلاف الأسلحة النووية والقوة العسكرية التقليدية الهائلة. بدءْ السير على طريق قد يؤدي للحرب من أجل مخاوف ثانوية يعتبر انتهاك صارخ للواقعية، وشيء من الواضح أن أوباما غير مستعد لتجربته. وبنفس القدر من الأهمية يخبرنا الواقعيون بأنّ الدول هي أكثر عرضة لمواجهة التهديدات من استرضائها. بحسب هذا، يمكن توقع العدوان الروسي تجاه أوكرانيا أقرب للمدار الغربي، مما يتيح لواشنطن بالنهاية ما تسعى له بدون مخاطر وتكلفة استخدام القوة العسكرية. [431]

([431]) David, "Obama: The Reluctant Realist," 21-22

٣-٤. استنتاجات.

يتضح من خلال هذا الفصل عدد من الملاحظات ومنها: أن سياسات أوباما في ليبيا وسوريا تعكس بعض القضايا الجديرة بالاهتمام، حيث أنّ منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحتل نفس الأهمية كما كانت مع الرؤساء السابقين، وهو ما يعكس تغيّراً لا يمكن الاستهانة به في السياسة الخارجية الأمريكية. والسبب في ذلك يرجع لعدة عوامل منها: رغبة أوباما في التركيز على الاقتصاد الأمريكي و"بناء الأمة من الداخل" التي كررها مراراً. بالإضافة لذلك، فشل الحرب في العراق والتخلص من أسامة بن لادن، في الوقت الذي يحتاج فيه مشروع "بناء الأمة" في أفغانستان والبقاء فيها لموارد كبيرة لا تلاءم مصالح الولايات المتحدة، عدا عن فشل التدخل في ليبيا، وظهور علامات إخفاق "ثورات الربيع العربي،" وابتعادها عن إنجاز أي أهداف ذات قيمة على أرض الواقع وانتشار الفوضى، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت أوباما يشعر بأن هذه المنطقة على حد تعبيره "تستنزفنا." وبالتالي كان رد فعله في سوريا وعدم تدخّله هو النتيجة الطبيعية للأحداث السابقة، بالأخص أن تدخل ليبيا كان "القشة" التي جعلت أوباما يُعرِض عن أي تدخل مهما كان، وإنْ لظروف إنسانية، فأصبح هو وغيره في الولايات المتحدة يشككون كثيراً في جدوى التدخل بعد كل تلك الإخفاقات.

أثبتت سياسة أوباما مع كوبا وإيران دبلوماسيته بشكلها الكامل، فما أنجزه على هذا الصعيد، لم يسبق لرئيس أمريكي على المدى الطويل أن أنجزه، وهو ما يعكس أهدافه العالمية، واهتمامه بالملف النووي بشكل خاص حتى استطاع الاستمرار بالمفاوضات خلال فترتيه الرئاسيتين للوصول إلى مرحلة إنهاء الاتفاق. وظهرت واقعيته بإدراكه أن إيران دولة يمكن احتواءها ولا تشكّل تهديدا لا يمكن ردعه، ولذلك رفض خيار الهجوم العسكري الذي كان قد دعا له الكثيرون، سواء داخل أو خارج الولايات المتحدة. وكذلك اعتبر أن هذه الانجازات ستكون إرثه الذي سيتركه من خلفه على صعيد السياسة الخارجية.

لا شك بأنّ أوباما قد اهتمّ بمنطقة آسيا والصين، خاصة بعد تصاعد وازدياد النقاشات داخل الولايات المتحدة التي تتحدث عن صعود الصين ومخاطر ذلك إنْ لم تقم الولايات المتحدة باستراتيجيات وسياسات لاحتواء هذه القوة التي قد تهيمن على آسيا. لكن الاهتمام بآسيا لم يكن جديداً، فأغلب الرؤساء الأمريكيين اهتموا بتلك المنطقة لكن بدرجات مختلفة، وربما التراجع الاقتصادي الذي حصل في الولايات المتحدة فترة حكم بوش الابن وعدم الاستقرار والفوضى التي أخذت تزداد في منطقة الشرق الأوسط، جعلت من المنطقي والواقعي لأوباما أن يهتم بتلك المنطقة بدرجة أكبر خاصة مع هدفه لإنعاش الاقتصاد الأمريكي. لكن إذا نظرنا على أرض الواقع، فالاهتمام الكبير الذي ورد في الخطابات والاستراتيجيات الصادرة عن إدارته، كان بدرجة

أكبر عما تمّ انجازه على أرض الواقع، وذلك يعود لتوالي الأزمات سواء محلياً أو دولياً، والتي كان على أوباما التعامل معها جميعاً بنفس الوقت.

الأساس الذي كان يتعامل به أوباما مع روسيا يكمن بفكرة بسيطة: رفضه استرجاع ذكرى الحرب الباردة. فتعامله مع أزمة أوكرانيا وموقف روسيا في سوريا، رآه ببساطة من منظور أن روسيا تحمي مصالحها، سواء في أوكرانيا التي قارنها أوباما بأمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فرأى أنّ الحق الطبيعي لروسيا أن تتدخل وتمنع انفصالها، لأنّ ذلك مصلحة حيوية لها، لكنّه ليس كذلك للولايات المتحدة. وكذلك سوريا، فمصالح روسيا هناك لا شكّ فيها، لأنّها موطئها الوحيد في الشرق الأوسط، ولذلك تريد ضمان مصالحها، بنفس الوقت الذي لا يوجد مصلحة حيوية للولايات المتحدة بالتدخل بدرجة كبيرة بأزمة سوريا. فرفض العديد من الآراء التي أخذت تتحدث عن روسيا وكأنّها تريد "إحياء" عهد الاتحاد السوفييتي.

٤. خاتمة: عقيدة أوباما.

قامت هذه الدراسة بداية بإيجاد مفهوم شامل للعقيدة، يساعد في إدراك وجودها لأي رئيس، ويساعد في التمييز بين هذا المفهوم والمبدأ أو الموقف السياسي، خصوصاً أن المصطلح (Doctrine) يستخدم بالانجليزية للإشارة للمفهومين، ومن ثمّ وضحت العلاقة التي تربط بين العقيدة والإستراتيجيات والسياسات. وفي الجزئية التالية تمّ إيجاد المنطلقات الفلسفية للعقيدة بحسب مفاهيم العلاقات الدولية وربطها بالنظريات، وإسقاطها على إدارة أوباما، لتنتهي بجزئها الأخير بتجليّات وآثار هذه العقيدة من خلال الإستراتيجيات والسياسات التي أصدرها أوباما والقرارات التي نفذها على أرض الواقع.

تحدّث الفصل الأول عن عدة نقاط أساسية ساهمت في الوصول لتعريف العقيدة، وذلك بعد توضيح العلاقة بين عدة مفاهيم مختلفة لكنها قد تتداخل أحياناً بسبب وجود علاقة تربط فيما بينها بالأساس، وهذه المفاهيم تضمنت بجانبها الأول العقيدة والاستراتيجية والسياسة، وأما الجانب الثاني فتضمنّ التمييز بين العقيدة من جهة والمبدأ أو الموقف السياسي من جهة أخرى. فجاء تعريف العقيدة ليوضح ويميّز بين كل ما سبق، وهو كالتالي: مجموعة من المبادئ التي تشكّل نمطاً أو فلسفة تدلُّ على المنطلقات أو المرتكزات الفكرية والنظرية للسياسات والإستراتيجيات التي تمارسها الولايات المتحدة في تعاملها مع الأصدقاء والحلفاء، وكل القضايا التي تتعلّق بالسياسة الخارجية والقضايا الدولية، والمُرتبطة بالكيفية التي ينظر بها الرئيس وإدارته إلى العالم، والتي تُستمد عادة من المبادئ الآيدولوجية والقيم والمُثُل التي يتبنّاها المجتمع الأمريكي، والسياسات أو الأهداف العامة التي قامت عليها الولايات المتحدة منذ تأسيسها. وبناءً على هذا التعريف تمّ تمييز تصنيف العقائد والمبادئ للرؤساء الأمريكيين منذ تأسيس الولايات المتحدة إلى الفترة التي تولّى بها باراك أوباما الرئاسة.

ينتقل الفصل الثاني ليوضح المنطلقات والأسس الفكرية والنظرية للعقيدة بشكل عام والتي ارتبطت بمفاهيم يتمّ تداولها والحديث عنها بمجال السياسة الخارجية بالذات حين نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية. وهي بداية مفهوم القيادة في العلاقات الدولية، ومن ثمّ مفهوم استخدام القوة، ومبدأ التدخل، ومفهوم تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية، وأخيراً العلاقات مع الحلفاء والأعداء. وتمّ ربط هذه المفاهيم بنظريات العلاقات الدولية للوصول للمفهوم الكامل لعقيدة أوباما من خلال تحليل خطاباته وسياساته وإسقاطها على هذه المفاهيم والنظريات. والنتيجة التي تمّ التوصل لها بعد ذلك بأنّ عقيدة أوباما تتماشى بالأغلب مع مبادئ الواقعية المسيحية والتي تأثرت بالواقعية والمثالية معا.

تأكيداً على ذلك، كان أوباما قد وصف نفسه إحدى المرات بأنه مثالي حين يؤمن بضرورة تعزيز القيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنه واقعي حين يؤمن بأنه ليس من الممكن ولا بأي لحظة إنهاء جميع المشاكل بالعالم، فالتدخل لن يكون بكل الأوقات، لأنّه في بعض اللحظات، ستتعارض المصالح الأمنية مع المخاوف بخصوص حقوق الإنسان.[432] وهو يؤمن بأنّ الأمريكيين في انتظار سياسة تتمتع بما يكفي من النضج للموازنة بين المثالية والواقعية. وهذا ما يعزز النتيجة التي وصلت لها هذه الدراسة، وتوضَّحَ كل ذلك من خلال الجزء الثاني والثالث معاً، بالحديث عن المنطلقات الفلسفية والنظرية لأوباما ومن ثم التطبيق الفعلي على أرض الواقع من خلال سياساته مع الدول المختلفة والطريقة التي تعامل بها مع مختلف القضايا الإقليمية والعالمية والحلفاء والأعداء.

ظهرت واقعية أوباما بالعديد من المواقف والخطابات. فمثلاً، في انسحابه من العراق وتحديد موعد للانسحاب من أفغانستان، وذلك لعدم إنفاق المصادر على قضايا وأسباب هامشية أو ميؤوس منها، لأنّه أدرك صعوبة التغيير في بلاد قد لا تكون مستعدة للتحول، وبالتالي فان المساعدات الأمريكية قد لا تأتي بنتائجها مما يؤدي لهدر بالإمكانيات، بالوقت الذي لا يزال فيه الداخل الأمريكي وقضايا أهم بالسياسة الخارجية بحاجة للجهد والوقت والموارد. كذلك عدم تدخّله بالأزمة السورية لأنّه لم يعتبرها مصلحة حيوية للولايات المتحدة، والتدخّل سيكون مكلفاً وقد يسبب لها الخسائر بسبب تواجد إيران وروسيا في الأزمة لحماية مصالحهم، يأتي في صميم الواقعية، وأما من انتقد أوباما لتراجعه عن الضربة وعدم الالتزام بالخط الأحمر، مما اعتبروه ضرراً للمصداقية والقيادة الأمريكية، فهو يرى بأنّ التعبير عن القيادة الأمريكية أو اثبات المصداقية الأمريكية يجب أن لا يتم باستخدام القوة العسكرية إلّا اذا تعلّق ذلك بالمصالح الأمريكية الأساسية والحيوية وهو ما لم يكن متوفرا في حالة سوريا. كذلك يعتقد أوباما بأنّ مصادر اثبات القوة والقيادة العالمية من الضروري أن تتغير وتتنوع، بمعنى أن لا تتورط الولايات المتحدة بحروب جديدة غير محددة الأهداف والنتائج فيها غير مضمونة، لأنّ ذلك يعني مزيداً من الاستنزاف للموارد الأمريكية وهو ما حصل في حربي العراق وأفغانستان.

الاتفاق النووي مع إيران وموقف أوباما من هذه القضية يمثل الموقف المتسامح للواقعيين تجاه حيازة الأسلحة النووية في عالم تسوده الفوضى، فبرأي أوباما إيران المسلحة نووياً يمكن احتواءها وردعها وهو بديل أفضل من هجوم محفوف بالمخاطر. أي هي باختصار مبدأ إنفاق وسائل محدودة لأغراض وغايات محدودة، فإيران لا تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة. والأغلبية الواضحة من الواقعيين يميلون لصالح

([432]) Ferguson, "Barack Obama's Revolution,"

ضبط النفس فيما يخص التعامل مع إيران، منذ أن كانت قوة وسطى لكنها ليست كبيرة، وليس لديها حلفاء عسكريون، ولا تتجه نحو سلوك عدواني. وبالتالي دبلوماسية أوباما تجاه إيران وكوبا، والتي أثبتت جرأته وإيمانه العميق بقوة وقيادة الولايات المتحدة وقدرتها على اختبار المخاطر، والتعامل مع آثار هذه الخطوات، تعكس واقعيته الواضحة، وذلك حين تغاضى عن نوع النظام في هذه الدول في سبيل تحقيق أهدافه التي تتمثل بالملف النووي وإنهاء الاتفاق مع إيران والانفتاح على كوبا.

تؤمن الواقعية بأهمية توجّه القوى العظمى نحو الأصول والممتلكات الاقتصادية والعسكرية للعالم، وآسيا هي القارة الأهم بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، وبالتالي هذا هو السبب الذي جعل أوباما يلتفت نحوها بجدّية بالأخص مع تصاعد الصين كقوة مهيمنة في قارة آسيا. أما قضية أوكرانيا وعدم تدخل الولايات المتحدة هناك، فيرجع لكونها مصلحة حيوية لروسيا في الوقت الذي تمثل فيه مصلحة ثانوية للولايات المتحدة، فبالنسبة لها، أوكرانيا هي مسألة إنسانية، والتدخل فيها قد يؤدي لحرب مع دولة مسلحة نووياً، أي روسيا، وبالتالي كان فرض العقوبات هي الوسيلة الأفضل للتعامل معها، ما يتماشى مع الواقعية.

تتضح واقعية أوباما في خطاباته كذلك، فقد كرر دائماً وجهة نظره بأنّ لا ضرورة لحل جميع القضايا بالقوة العسكرية والتدخلات. وميّز بين أخلاقيات المواطن العادي والرئيس، ما يتوافق مع واقعية ميكافيللي، واستخدم أوباما وجهة النظر هذه لتبرير استخدام اجراءات قد لا تكون أخلاقية (التعذيب أو الطائرات بدون طيارمثلا) وذلك دفاعاً عن المصلحة الوطنية، ولذلك لا يعارض أيضاً حق استخدام القوة من جانب أحادي. أما إذا اعتقد الواقعيون أن هذه الاجراءات ستخلق نظام دولي أكثر خطورة وبالتالي تهدد أمن الأمة، فإن معظمهم سيعارضون هذه السياسات.

أما الجانب المثالي لديه، فقد ظهر في مواقف وخطابات أخرى، فاعترف مثلاً بحواره مع غولدبيرغ بمثاليته الواضحة حين تحدث عن إيمانه بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والسبب في ذلك لا يقتصر على الفائدة التي سيجلبها ـ تبنّي الناس قيماً مشتركةـ لمصالح الولايات المتحدة فقط، وإنّما لأنّ ذلك يجعل من العالم "مكاناً أفضل" برأيه.[433] كذلك تدخلّه ب ليبيا لأسباب إنسانية ولمنع حدوث مجزرة يأتي في صميم الليبرالية/المثالية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّه قد تعرض لضغوطات وآراء متعددة من المحيطين به التي تدعو للتدخل، إلّا أنّ التدخل كان محدوداً واعتمدت الولايات المتحدة فيه على الحلفاء، الذين تولّوا مسؤولية الجزء الأكبر من العمل، بالتالي ضمن ذلك عدم الانحراف الكبير عن الواقعية. ولذلك حصل في ليبيا، كما حصل في

([433]) Goldberg, "The Obama Doctrine,"

أفغانستان، حيث كان هناك محاولة لتحقيق التوازن بين المثالية/الليبرالية التي تدعو للتدخل من أجل أسباب إنسانية وبين الواقعية التي ترى المصلحة الوطنية أساساً للتدخل، ولا بد للإشارة هنا إلى أنّ أوباما كان لا يزال يحاول إدراك حدود القوة الأمريكية، ولا تزال عقيدته في طور التغيّر والتشكّل.

من الممكن الاستعانة بفكرة مارتن انديك (نائب رئيس السياسة الخارجية لمعهد بروكينغ في واشنطن) لشرح إحدى جوانب عقيدة أوباما التي تعكس مثاليته بوضوح، وهي أولوياته التي تتمثّل في حماية الأمور المشتركة دولياً من تهديدات الإرهاب وتغيُّر المناخ، ما ينبُع من اعتقاد أوباما بأهمية تعزيز القوانين التي تستند على النظام الدّولي، والتي يؤمن بأنّها أهم من العودة للتنافس الجيوسياسي مع القوى المتنافسة مثل الصين وروسيا وإيران، فالاتفاق النووي مع إيران، واتفاقية تغيّر المناخ في باريس والقتال ضد داعش، كلها تأتي من تحوّل تركيزه من التهديدات الإقليمية إلى العالمية.[434] وهذه الأهداف التي تقوم على أساس الاهتمام بالقضايا العالمية، وتهتم بالنظام والمؤسسات الدولية تندرج في إطار النظرية المثالية التي تسعى لرفاه وأمن وحقوق الناس بكل مكان.

وبالنهاية هذا التأثّر بالواقعية والمثالية معاً هو ما يقودنا إلى الواقعية المسيحية، حيث كرر أوباما بالعديد من المواقف والتصريحات والخطابات إعجابه بمنظّر الواقعية المسيحية رينهولد نيبور، فذكر إحدى المرات صعوبة إدارة الأزمات بكل مكان بالعالم والتدخل لعلاج كل المآسي، وكذلك ضرورة الموازنة بين الصالح العام والخاص وهو ما يمثل فن الكفاءة السياسية برأي نيبور، وذلك ما دفعه بالنهاية للانسحاب من العراق وأفغانستان. فقد أدرك أوباما صعوبة التأثير أو التحوّل بكل مكان، فحاول الابتعاد عن التدخل بالسياسات المحلية لدول أخرى أو محاولة تغيير الأنظمة. لكنّها بنفس الوقت تدعو للتدخل وضرورة وجود إلتزام إيجابي حين يكون ذلك ممكناً وهو ما حصل في ليبيا. وموقف أوباما من تغيير الأنظمة يأتي من فكرة الواقعية المسيحية التي ترى بأنّ الحرية ليست مجموعة من المثل العليا التي قد تكون مفيدة بشكل موحد للجميع، ولا يمكن نقلها عبر الحدود الثقافية والتاريخية، فرينهولد نيبور كان ضدّ الديمقراطية الليبرالية أو فكرة وجود مجتمع جيد بما فيه الكفاية ليفترض من نفسه المثل الأعلى الذي يجب فرضه على بقية المجتمعات، حتى ولو كان ديمقراطياً. كذلك عنصر التدخليّة عند أوباما يتلخص "بالإنخراط في العالم مع رؤية إيجابية لكن حذرة من الإفراط بالتمدد،" لنيبور وذلك يعني أنّه ليس انعزالياً، لكنّه أيضا لا يفضّل التدخل إلّا في حال توفرت شروط محددة كما حصل حين تدخل من أجل مساعدة اليزيديين في العراق، ولذلك فإنّ رفضه التدخل بالخيار العسكري في سوريا والذي دعت له أطراف عديدة في الولايات المتحدة وخارجها، هو ما يثبت إيمان أوباما

([434]) Martin S. Indyk, “The end of the U.S-dominated order,”

بمقولة نيبور أنّ السبب الرئيسي لضعف أو تراجع قوة الولايات المتحدة قد يكمن في "أنّ قوة أمة عملاقة تمّ توجيهها وإدارتها من قبل عيون عمياء ولا تدرك مخاطر الصراع."

يعتقد البعض أن نجاح وقوة عقيدة أوباما تكمن في حقيقة أنها لا تتصف بالصلابة. فهي تستند على مفهوم براغماتي، بأن الولايات المتحدة عليها أن تدافع عن مصالحها الأساسية والثانوية حين تستطيع، لكن لا يوجد قاعدة جامدة وسريعة للتدخل، وهو ما يعكس استيعاب فكرة نيبور ـ والتي اتبعها أوباما بالعديد من المواقف ـ من حيث أنّ "التاريخ لا يمكن إدارته،" وبالتالي من الصعب التحكم والتدخل لحل جميع القضايا، وهذا ما يؤكد عليه هاس الذي يرى بأنّ السياسات الخارجية والداخلية المعقولة كلاً منهما يعزز الآخر ولتحقيق ذلك يجب دفع وزيادة السياسة الخارجية التي تحاول "إعادة ترتيب العالم بدلاً من تغييره،" بمعنى "إدارة الأزمات" وليس "حلّها." والأمر الآخر المهم إدراكه هو اعتقاد نيبور بأنّ التعميمات والافتراضات الكبيرة يجب أن يتم صرف النظر عنها ومحاولة إدراك تأثير سياسة معينة بكل موقف أو حالة على حدة. وهو ما يعكس براغماتية أوباما الذي واجه تحديات مختلفة بطبيعتها من منطقة لأخرى، فاضطر للتعامل مع كل قضية بما يتناسب معها، ما دفعه أحياناً لتبنّي "مخرج بدون نصر" حين يدرك صعوبة حل المشكلة في الوقت الذي لا تشكل فيه أهمية حيوية للولايات المتحدة، كما حدث في أفغانستان. وهنا نصل لنتيجة مهمة وهي أنّ الولايات المتحدة كانت في بعض الأحيان "تتفاعل" مع الأحداث دون أن "تشكّلها."

كانت عقيدة أوباما خلال كل تلك الأزمات المختلفة تتغير وتتشكّل بحسب المواقف حتى باتت بالنهاية تختلف عن الطريقة التي بدأ بها أوباما حين تولّى الرئاسة، وفي بعض المواقف كان يتصرف بطريقة ربما لا تتوافق كثيراً مع ما كان يلقيه بخطاباته بمرحلة مبكرة، وهو ما يعتبر طبيعياً، حيث أنّ الرئيس دائما ما يُفاجَئ بمواقف وأزمات خلال رئاسته لا يستطيع فيها تطبيق مبادئه التي كان يؤمن بها ويتحدث عنها خلال المقابلات أو الخطابات؛ لأنّ ذلك ربما لا يتماشى مع المصلحة الوطنية والقومية للولايات المتحدة عدا عن الإدارة والكونغرس والعملية البيروقراطية التي تؤثر في بعض الأوقات على قرارات الرئيس. وبذلك تتشكل عقيدته أحياناً في النهاية بصورة تختلف عن البداية نتيجة الخبرات التي يكتسبها من تجاربه خلال تولّيه الرئاسة والتي بالتأكيد تختلف عن تجاربه في الفترة التي تسبق ذلك، في الوقت الذي يكون فيه الرئيس بعيدا عن اتخاذ أي قرار يتعلّق بالسياسة الخارجية أو المصلحة والأمن القومي للولايات المتحدة.

بالنهاية ستمر العديد من السنين قبل أن يتم الحكم على سجل أوباما، سواء بالسياسة الداخلية أو الخارجية.

٥. المراجع.

الكتب:

. David Baer, H. *Recovering Christian realism*. London: Lexington books, 2015.

. Dueck, Colin. *American Grand Strategy Today*. New York: Oxford University Press, 2015.

. Fitzgerald, David, and David Ryan. *Obama, US Foreign Policy and the Dilemmas of Intervention*. London: Palgrave Macmillan, 2014.

. Gleek, Charles. "Woodrow Wilson," In *Presidential Doctrines*, Edited by. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo, 25-39. New York: Nova History Publications, 2003.

. Grillo, Michael. "Harry S. Truman and The Legacy of Containment," In *Presidential Doctrines*, Edited by. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo, 41-57. New York: Nova History Publications, 2003.

. Martel, William C. *Grand Strategy in Theory and Practice*. New York: Cambridge, 2015.

. Meiertons, Heiko. *The Doctrines of US Security Policy, An Evaluation under International Law*. New York: Cambridge University Press, 2010.

. Merriam-webster's collegiate dictionary. Massachusetts: Merriam-webster incorporated, 2003.

. Niebuhr, Reinhold. *The Irony of American history*. Chicago: University of Chicago Press, 2008.

. Nye, Joseph S. JR. *Is the American Century Over?* Cambridge: Polity Press, 2015.

. Warner, Mark. "The Axis and The Empire," In *Presidential Doctrines*, edited by. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo, 95-111. New York: Nova History Publications, 2003.

. Watson, Robert P. "On The history and Use of Presidential Doctrines," In *Presidential Doctrines*, Edited by. Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo, 7-23. New York: Nova history Publications, 2003.

. Watson, Robert P. and Gleek, Charles and Michael Grillo. *Presidential Doctrines, National Security from woodrow Wilson to George W. Bush*. New York: Nova History Publications, 2003.

. Yon, Richard. “The Nixon Doctrine: A New Approach to The Containment Strategy,” In *Presidential Doctrines*, edited by Robert P. Watson, Charles Gleek and Michael Grillo, 59-75. New York: Nova History Publications, 2003.

. المبيضين، ليث محمود. *الاحتلال الامريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

. النقيد، محمد سيف حيدر. *نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد*. ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

. أوباما، باراك. *أحلام من أبي قصة عرق وإرث*. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠٠٩.

. *جرأة الأمل، أفكار عن استعادة الحلم الامريكي*. السعودية: العبيكان، ٢٠٠٩.

. باراني، زولتان وموزر، روبرت. ترجمة: جمال عبد الرحيم. *هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟* بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

. بورتشيل، سكوت. ترجمة: محمد صفار. "الليبرالية،" في *نظريات العلاقات الدولية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤.

. تشومسكي، نعوم. ترجمة: سامي الكعكي، *الدول الفاشلة*. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧.

. توفيق، سعد حقي. *مبادئ العلاقات الدولية*. عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

. جديدي، محمد. فلسفة الخبرة جون ديوي نموذجاً. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.

. حسن حسين، فوزي. *التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول*. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣.

. خليل، حامد. المنطق البراجماتي عند تشارلز بيرس. دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر، ١٩٩٦.

. ديبل، تيري ل. ترجمة: وليد شحادة. *إستراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي*. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.

. سليم، محمد السيد. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.

. شلبي، السيد أمين. نظرات في العلاقات الدولية. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨.

. فرج، أنور محمد. *النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨.

. *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

. فوكاياما، فرانسيس. ترجمة: محمد محمود التوبة. *أمريكا على مفترق طرق*. الرياض، شركة العبيكان للابحاث والتطوير، ٢٠٠٧.

. مقلد، اسماعيل صبري. *العلاقات السياسية الدولية*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.

. منذر، محمد. *مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

. ناي، جوزيف س. ترجمة: محمد البجيرمي. القوة الناعمة. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

الدوريات:

. Bacevich, Andrew J. “Prophets and Posears: Neibuhr and our times.” *World Affairs*, Vol. 170, No. 3 (Winter, 2008): 24-37

. Brands, Henry W. "Presidential Doctrines: an introduction." *Presidential Studies Quarterly* 36, no. 1 (2006): 1-4.

. Brodin, Katarina. "Belief Systems, Doctrines, and Foreign Policy A presentation of two alternative models for the analysis of foreign policy decision-making." *Cooperation and Conflict* 7, no. 1 (1972): 97-112.

. Bute, Monte. “Obama’s Theologian.” Book review, Contexts, Vol. 7, No. 4, *All politics is social* (Fall 2008): 68-70

. Combs, Jerald A. “The Doctrines of American Foreign Policy: Their Meaning, Role, and Future by Cecil V. Crabb.” Book Review. *The Public Historian*, Vol. 6, No. 1(Winter, 1984): 75-77

. David, Steven R. “Obama: The Reluctant Realist.” *Mideast Security and policy Studies.* The Begin-Sadat Center for Strategic Studies.” No. 113 (June 2015): 1-51

. Drezner, Daniel W. "Does Obama Have a Grand Strategy: Why We Need Doctrines in Uncertain Times." *Foreign Affairs* 90 (2011): 57-68

. Edelstein, David M., and Ronald R. Krebs. "Delusions of Grand Strategy." *Foreign Affairs* 94, no. 6 (2015): 109-116

. Felice, William F. “president obama’s nobel peace prize speech: embracing the ethics of reinhold Niebuhr.” *social justice*, vol. 37, no. 2\3 (120-121), imperial obama: a kinder, gentler empire? (2010-11): 47-60.

. Holmes, Kim, and James Carafano. "Defining the Obama Doctrine, Its Pitfalls, and How to Avoid Them." Heritage Foundation *Backgrounder* No. 2457, September 1, 2010): 1-19

. Gelb, Leslie H. “The Elusive Obama Doctrine.” *The National Interest,* No. 121 (Sep./Oct. 2012), 18-28.

. Good, Robert C. “Reinhold Niebuhr: The political philosopher of Christian realism.” *Cross Currents*, Vol. 11, No. 3 (Summer 1961): 255-268

. Greener, B. K. “Liberalism and the use of force: core themes and conceptual tensions.” *Alternatives: Global, local, political*, Vol. 32, No. 3 (July-sept. 2007): 295-318

. Haas, Richard N. “The Age of Nonpolarity: what will follow U.S Dominance,” *Foreign Affairs*, Vol. 87, No. 3 (May-Jun, 2008): 44-56

. “The Unraveling, how to Respond to A Disordered World.” *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 6 (Nov.\Dec. 2014): 120-131

. Kaplan, Fred. “Obama’s Way, The President in Practice.” *Foreign Affairs*, Vol. 95, No, 1 (January, 2016): 46-63

. Kimball, Jeffrey. “The Nixon Doctrine: A Saga of Misunderstanding.” *Presidential Studies Quarterly* 36, No. 1 (March, 2006): 59-74

. Kolbet, Paul R. “Rethinking the Christological foundations of reinhold niebuhr’s Christian realism.” *Modern Theology* Vol. 26, Issue 3 (July 2010): 437-465.

. Krauthammer, Charles. “The Unipolar Moment”, *Foreign Affairs*, Vol.70, No.1, (Winter, 1990-1991): 23-33

. Kuperman, Alan. “Obama’s Libya debacle: How a well-meaning intervention ended in failure.” *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 2 (March\April 2015): 66-77

. Lusane, Clarence. ""We Must Lead the World:" The Obama Doctrine and the Re-branding of US Hegemony." *The Black Scholar* 38, no. 1 (2008): 34-43.

. Merrill, Dennis. “The Truman Doctrine: Containing Communism and Modernity.” *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 36, No. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006): 27-37

. Mokri, Cyrus Amir, and Hamid Biglari. “A Wind Fall for Iran? The End of Sanctions and the Iranian Economy.” *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 6 (Nov.\Dec. 2015): 25-32

. M. Siverson, Randolph and Harvey Starr. “Regime change and the restructuring of alliances.”

American Journal of Political Science, Vol. 38, No. 1 (Feb., 1994): 145-161

. Nuruzzaman, Mohammed. “Beyond The Realist Theories: Neo-Conservative Realism and The American Invasion of Iraq.” *International Studies Perspictives*, Vol. 7, Issue 3 (August 2006): 239-253

. Nye, Joseph S. Jr, “American Strategy after Bipolarity.” *International Affairs*, Vol. 66, No. 3 (Jul., 1990): 513-521

. Owens, Erik. "Searching for an Obama Doctrine: Christian Realism and the Idealist/Realist Tension in Obama's Foreign Policy." *Journal of the Society of Christian Ethics* 32, no. 2 (2012): 93-111.

. Pach, Chester. “The Reagan Doctrine: Principle, Pragmatism, and Policy.” *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006): 75-88

. Reid, Michael. “Obama and Latin America.” *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 5 (Sep.\Oct. 2015): 45-53

. Rose, Gideon, and Jonathan Tepperman, “A Hard Education: Learning from Afghanistan and Iraq.” *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 6 (Nov.\Dec., 2014): 2-4

. Saideman, Stephen M. “Apre’s moi le de’luge (U.S interventions after Bush).” *International Journal*, (Winter, 2008-2009): 183-190

. Selzer, Linda F. “Barak Obama, the 2008 presidential election, the new cosmopolitanism: figuring the black body.” *MELUS*, Vol. 35, No. 4 (winter 2010): 15-38.

. Scott. James M. “Reagan’s Doctrine? The Formulation of an American Foreign Policy Strategy.” *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 26, No. 4, Intricacies of U.S Foreign Policy (Fall, 1996): 1047-1061

. Stephens, Bret. “What Obama Gets Wrong.” *Foreign Affairs*, Vo. 94, No. 5 (September\October 2015): 13-16

. Walt, Stephen M. “international relations: one world, many theories.” *Foreign Policy*, No. 110, (spring, 1998): 29-32+34-46

. Wolfforth, William. *“The* Stability of a Unipolar World*”, International Security*, Vol.24, No.1, (summer 1999): 5-41

. Wolfowitz, Paul. “Realism,” *Foreign Policy*, no. 174 (Sep\Oct, 2009): 66-72

. Lindsay, James M. "George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership." *International Affairs* 87, no. 4 (2011): 765-779.

. Obama, Barack. "Renewing American leadership." *Foreign Affairs Vol. 86, No. 4* (2007): 2-16.

. أبو ارشيد، أسامة. "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (يونيو، ٢٠١٤): ١-١٤

. أوريد، حسن. "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية." آفاق المستقبل، العدد 17 يناير\فبراير\مارس 2013): ١٨-٢١

. الصواني، يوسف محمد. "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي." المستقبل العربي العدد 431 (كانون الثاني\يناير، ٢٠١٥): ٧-٢١

. تادرس، نهى. "إدارة ريغان مشروع يميني لاستعادة عظمة اميركا." *الفكر الاستراتيجي العربي* 1، عدد 1 (يوليو 1981): ٢٨١-٣٠٩

. تاشبينار، عمر. "الاستدارة الامريكية من الشرق الاوسط نحو منطقة آسيا_الباسيفيك." مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠٣ (صيف ٢٠١٥): ٩١-٩٩

. حمزة، عادل "إشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد وأثرها في العلاقات الدولية الدور الأمريكي انموذجاً." مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥ (٢) ٢٠١٤: ٣٦١-٣٦٨

. شلبي، السيد أمين. "هل كان رونالد ريجان مسئولا عن نهاية الحرب الباردة؟ " *مجلة السياسة الدولية* ٣٩، عدد ١٥٨ (٢٠٠٤): ٥٤-٥٦

. عزم، احمد جميل. "الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل إستراتيجيات تحويل الصراع." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد ٢٤ (خريف،٢٠٠٩): ٩-٢٤

. غيّوم، اكزافييه. ترجمة: قاسم المقداد. "العلاقات الدولية." مجلة الفكر السياسي عدد ١١-١٢ (دمشق، ٢٠٠٣): ١-٤٠

مراجع الشبكة:

. Bacevich, Andrew J. “Obama’s Biggest Gamble.” *The Atlantic* (Mar. 10, 2016), http://theatln.tc/21mycCX, Accessed Oct. 2016.

. Betts, Richard K. “Realism is an attitude, Not a doctrine.” *The National Interest*, No. 138 , (Sep./Oct. 2015), http://bit.ly/1P06z1Q, accessed Nov. 2015.

. Brands, Hal and Patrick Porter, “Why Grand Strategy Still Matters in A World of Chaos.” The National Interest, No. 140 , (Nov./Dec. 2015), http://bit.ly/2grpC9c , Accessed Dec. 30, 2015

. Brooks, Rosa. “Obama Needs a Grand Strategy.” Foreign Policy (January 2012), http://atfp.co/2fLyExk, Accessed June 2016

. Bzostek, Rachel, and Kathryn McCall. “The Bush Doctrine: An Application of Crabb’s Criteria and Illustration of Resulting Changes in American Foreign Policy.” Paper Prepared for The Annual Meeting of the International Studies Association, Louisiana State University Department of Political Science, Montreal, Canada, 17-20\3\2004. http://bit.ly/2gxtXW6, Accessed Feb. 2016.

. Carafano, James Jay. “The Obama Way of War: Special Ops, Syria and History.” The National Interest, No. 140 , (Nov./Dec. 2015), http://bit.ly/1ktoWhL , Accessed Jan. 2016

. Chollet, Derek. “One president stands against the Washington herd.” The Atlantic (March, 2016), http://theatln.tc/2fyZDeF, Accessed May 2016.

. Clause, Daniel, and Max Nurnus. “Obama, grand strategy and Reinhold Niebuhr.” The Diplomat (March, 2015), http://bit.ly/1Gi74Oh, Accessed Nov. 2015

. Danforth, Nick. “Thank Goodness There is No Obama Doctrine.” Foreign Policy, (January 2016), http://atfp.co/2eyhLHO, Accessed Feb. 2016

. Davidson, Janine. “Obama’s last national security strategy.” *Foreign Affairs*, Snapshot (March, 2015), http://fam.ag/1nhcV0r , Accessed Jan. 2016.

. Dickinson, Elizabeth. “Does The ‘Obama Doctrine’ Apply to The Ivory Coast.” Foreign Policy (March, 2011), http://atfp.co/1ZjEZMF, Accessed April 2016

. Dimitrova, Anna. "Obama’s Foreign Policy: Between Pragmatic Realism and Smart Diplomacy." Participant paper of the ICD Academy for Cultural Diplomacy, 2011. http://bit.ly/2fCU0wn, Accessed May, 2015.

. Drezner, Daniel. “Explaining The Obama Doctrine.” Foreign Policy, (April 2009), http://atfp.co/1TyW16d, Accessed Nov. 2015

. “Why A Populist Grand Strategy might be Unpopular.” Foreign Policy (September, 2013), http://aftp.co/2fhcHqw, Accessed Oct. 2015

. Feaver, Peter. “The Libyan Precedent Is Not A hopeful one for Syria.” Foreign Policy (April, 2012), http://atfp.co/2goVgk4, Accessed March 2015

. Ferguson, Naill. “Barack Obama’s Revolution in Foreign policy." The Atlantic (Mar. 13, 2016), http://theatln.tc/1M0zqlj, Accessed August 2016.

. Fuchs, Michael H. “Obama’s Asia pivot has been a historic success,” New Republic (August 31, 2016), http://bit.ly/2fzXYCl , Accessed Nov. 27, 2016.

. Gieseler, Steven Geoffrey. “Debate On the Democratic Peace.” *American Diplomacy,* March 2004, Accessed Sep. 2016, http://bit.ly/1wAXQIH

. Goldberg, Jeffrey. “Obama’s former Middle East advisor: We should have bombed Assad.” The Atlantic, (April 2016), http://theatln.tc/1TkXIGD, Accessed July 2016.

. “The Obama Doctrine.” The Atlantic (April 2016), http://theatln.tc/1UUZ50W , Accessed Sep. 2016

. Green, Mike. “Zakaria’s Flawed Defense of Obama’s Non-Doctrine.” Foreign Policy (July, 2011), http://atfp.co/1mUayQC, Accessed Dec. 2015

. Kagan, Robert. “Superpowers Don’t Get to Retire: What our Tired Country Still Owes the World.” New Republic 26 (May, 2014), http://bit.ly/2fkkjsG , Accessed June, 2015.

. Kazianic, Harry J. “America: A Super Power in Search of A Grand Strategy.” The National Interest, No. 141 (Jan./Feb 2016), http://bit.ly/1SpiHK4 , Accessed April 2016.

. Khan, Ismail. “The Obama doctrine- A multipolar foreign policy.” Sweden: Linnaeus University, 2013. http://bit.ly/2gswwYm, Accessed May 2015.

. Martin S. Indyk, “The end of the U.S-dominated order in the Middle East,” Brookings (March 15, 2016), http://brook.gs/2fofb6G, Accessed Sep. 2016.

. Mearsheimer, John J. “Hans Morgenthau and The Iraq War: Realism Versus Neo-Conservatism.” *Open Democracy*, (May, 2005), Accessed sep.2016, http://bit.ly/1wbzCiW

. Miller, Paul D. “Reframing the policy discussion on intervention.” Foreign Policy (June, 2013), http://atfp.co/2fMZlib, Accessed May 2015

. Obama, Barak. A new beginning: Speech at Cairo University. American Rhetoric, 4-6-2009, http://bit.ly/2cGTvST, Accessed Oct, 2016.

. Address on Libya, American Rhetoric. 18-3-2011, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2c5ONda

. Address to the nation on Libya. American Rhetoric, 28-3-2011, Accessed Oct, 2016. http://bit.ly/2bZ6XBD

. Address to the nation on the Islamic state of Iraq and the Levant. American Rhetoric, 10-9-2014, http://bit.ly/2ce73CV, Accessed Oct, 2016.

. Address to the nation on U.S military action in Syria. American Rhetoric, 10-9-2013, http://bit.ly/2ce5JA6, Accessed Oct, 2016.

. Afghanistan troop reduction address to the nation. American Rhetoric, 22-6-2011. http://bit.ly/2cGUJNZ, Accessed Oct, 2016.

. First speech to a joint session of congress. American Rhetoric, 24-2-2009, http://bit.ly/2ctSxET, Accessed Oct, 2016.

. Nobel prize for peace acceptance speech and lecture. American Rhetoric, 10-12-2009, http://bit.ly/2cGT4Ij, Accessed Oct, 2016.

. On American diplomacy in Middle East and Northen Africa. American Rhetoric, 19-5-2011, http://bit.ly/2cb73CY, Accessed Oct, 2016.

. On authorizing targeted air strikes and humanitarian aid in Iraq. American Rhetoric, 7-8-2014, http://bit.ly/2clfaOt, Accessed Oct, 2016.

. Speech at west point on troop increase in Afghanistan. American Rhetoric, 1-12-2009, http://bit.ly/2ctTE7D, Accessed Oct, 2016.

. Rhode, David. "The Obama Doctrine." Foreign Policy (February, 2012), http://atfp.co/1ShpfKU, Accessed March 2015

. Richardson, Bill. "The New Realism and the Rebirth of American Leadership." *Council on Foreign Relation* (Feb., 2007), Accessed 7th April 2017, http://on.cfr.org/2ocj41q

. Ricks, Thomas E. "To operate in a renewed cold war atmosphere, the U.S needs to realistically pursue its interests and its values." Foreign Policy (august, 2014), http://atfp.co/2gHMrG8, Accessed Nov. 2015

. Rothkopf, David. "The Curse of the Obama Doctrine." Foreign Policy (September, 2015), http://atfp.co/1PPUIVI, Accessed Jan. 2016

. "The Obama Doctrine and The Death of Kaddafi." Foreign Policy (October, 2011), http://atfp.co/2fh5hUe, Accessed May 2016

. Twining, Dan. "The Obama doctrine: An unsentimental appraisal." Foreign Policy (February 2013), http://atfp.co/2goyZTr, Accessed Feb. 2015.

. Walt, Stephen M. “More or Less: The Debate On U.S Grand Strategy.” Foreign Policy (January 2013), http://atfp.co/2gabxt0, Accessed may 2016.

. W. Doyle, Michael and Camille Strauss. “Liberalism, Intervention and regime change: A problematic record.” *Global policy journal*, 18-3-2014, https://clck.one/YASQL

. Zenko, Micah. “The slippery slope of U.S intervention.” Foreign Policy (august, 2014), http://atfp.co/1rxVN8w, Accessed Dec. 2016

. اتوود، تشاندلر، وجوشوا بورغيس ومايكل ايرنشتات وجوزيف واورو."ما بين الحياد التام والانخراط الكامل، الخيارات العسكرية الامريكية في سوريا". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (ايار\مايو ٢٠١٣)، تم الدخول في مايو ٢٠١٥

http://bit.ly/2fBMJg9

. تايلر، اندرو جيه، وبراين فيشمان. "هل ينبغي على الولايات المتحدة وحلفاءها التدخل عسكريا في سوريا." معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، (شباط\فبراير، ٢٠١٣)، تم الدخول في مايو ٢٠١٥،

http://bit.ly/2fyBS3r

. جيفري، جيمس، وسونر جاغايتاي، "مرحباً في عالم ما بعد الحرب الباردة." معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى (نوفمبر، ٢٠١٤)، تم الدخول في مايو ٢٠١٥،

http://bit.ly/2gJwm2L

الصحف:

. New Yorker

. News Week

. The Economist

. The Guardian

. The New York Times

. Washington Post

. العراق اليوم